



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية التربية

قسم أصول التربية

متطلبات التحول التربوي بمرحلة التعليم الأساسي

في ضوء اقتصاد المعرفة

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في أصول التربية

إعداد الطالبة

أميرج حسن الحسين

إشراف الدكتور

غسان أحمد الخلف

الأستاذ في قسم أصول التربية

1445 - 1446 هـ

2024 - 2025 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا، وَقَالَ الْחَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾

سورة النمل الآية (15)

"التعليم ليس تعلم الحقائق، وإنما هو تدريب العقل على التفكير" ألبرت أينشتاين

"الناس أشبه بالمتسابقين، يسلم كل واحدٍ منهم إلى رفيقه المشعل الذي بيده، فيقطع هذا السباق الشوط المعين له، ثم يسلم هذا بدوره المشعل إلى آخر حتى يوصله إلى الغاية النهائية، فإذا كان بيد كل واحدٍ منا مشعل، وجب علينا أن نسلمه إلى أولادنا ساطع الشعلة من غير أن يتضاءل نوره، وأن نحافظ على قتائله الصالحة، وأن نضم إليها ذبالاً جديدةً مغموسة بالنزيت النقي الخالص"

من الخيال إلى الحقيقة (جميل صليبا)

أمر جو أن يكون هذا العمل قطرة نريت نقيّة خالصة لنحافظ على هذه الشعلة ساطعة.

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

أَتَقَدَّمُ بِجَزِيلِ الشُّكْرِ وَالْامْتِنَانِ لِأَصْحَابِ الْفَضْلِ فِي إِتِمَامِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ:
 أَسْتَاذِي: الْأَسَازَ الدُّكُورَ غَسَانِ الْخَلْفِ الَّذِي تَفَضَّلَ بِقَبُولِ الْإِشْرَافِ عَلَى هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَمَا بَجَلَ
 بِجَهْدٍ أَوْ وَقْتٍ، فَكَانَ فَيضاً مِّنَ الْعَطَاءِ، مَنَحَنِي رِعَايَتَهُ مَذْكَانَ الْبَحْثِ فَكْرَةً حَتَّى اسْتَوَى ثَمَرَةً،
 فَكَانَ مِثَالاً فِي تَقْدِيمِ النَّصَحِ وَالْمَشُورَةِ، وَالَّتِي كَانَ لَهَا بَالِغُ الْآثَرِ فِي إِتِمَامِ هَذَا الْعَمَلِ. أَسْأَلُ اللَّهَ لَهُ
 التَّوْفِيقَ وَالرَّفْعَةَ.

أَعْضَاءُ لَجْنَةِ التَّحْكِيمِ: لِمَا لَهِمْ مِّنْ فَضْلٍ مِّنْ خِلَالِ تَقْدِيمِ الرَّأْيِ وَإِسْدَاءِ النَّصَحِ وَالتَّوْجِيهِ لِإِتِمَامِ النَّقْصِ،
 مَا أَدَّى إِلَى إِخْرَاجِ الْعَمَلِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ، وَهُمْ: الْأَسَازَ الدُّكُورَ رَمَضَانَ دُرُوشَ

الْأَسَازَ الدُّكُورَ مَحْمُودَ عَلِيٍّ مُحَمَّدَ

الْأَسَازَ الدُّكُورَ تَيْسِيرَ زَاهِرَ

الدُّكُورَةَ نَسْرِينَ مَوْشَلِي

أَفْرَادَ عَيْنَةِ الْبَحْثِ مِّنْ مَّوْجَّهِينَ وَمُدِيرِينَ وَمُعَلِّمِينَ.

شكر وتقدير

إلى والدي العظيم: الركن الثابت، والقلب الذي علمني الصمود والعزيمة، أهديك هذه الدراسة كتعبير متواضع عن عرفاني بحكمتك وتضحياتك التي شكلت مسار حياتي وجعلتني أطمح لأكون في مستوى تطلعاتك.

إلى أُمي الغالية: ملاذي الآمن ومصدر إلهامي الأول أقدم هذا العمل كقربان محبة لقلبك الذي لم يتوقف يوماً عن الدعاء لي، فكل كلمة في هذا الدراسة تحمل بصمة حنانك وصبرك اللامحدود، فأنت سرّ نجاحي.

إلى أولادي: فلذات كبدي (محمد نرين، ناي، ومرد) أُملي ومستقبلي الذين طالما حرّمهم البحث من المتعة والترفيه، أهديك هذا البحث كرمز للجهد والمثابرة، عسى أن تكونوا فخوريين بي يوماً ما، كما أنا فخورة بكم كل يوم، فأتم الدافع وراء كل خطوة أخطوها.

إلى نزوجي الحبيب: (باسل) رفيق أيامي ونصف روحي، أهديك هذا البحث كتبويج للحظات الحياة التي نسجناها معاً، فأنت الدعم الصامت والحب العميق الذي أضاء طريقي، فكل خطوة في هذا العمل تحمل همسة من صبرك وإيمانك بي، أنت الذي جعلت أحلامي واقعاً بحضورك الدافئ إلى جانبي.

إلى إخوتي: شركاء الذكريات ومرفاق الدرب (نجلاء، منار، جمال، سامر، سماح) الذين شاركوني الحياة بكل لحظاتها الحلوة والمرّة أهديك هذا الإنجاز كعربون وفاء لعلاقتنا المتينة، فأتم الذين نمرعتم في الثقة ووقفتم إلى جانبي كأعمدة التي لا تهتز.

إلى أصدقائي: نجوم دربي وإخوة الروح، أهديك هذا البحث كتكريم ل صداقتنا النقية التي أعطتني القوة لتخطي التحديات فكل صفحة فيه تحمل صدى ضحكائنا ودعمكم بمثابة الوقود لروحي.

إلى أولاد إخوتي: نفحات الفرح وهبة الأيام، عسى أن تكونوا فخوريين بعمتكم/خالتكم، وأهديك هذا البحث كرسالة حية عن أهمية العلم والمثابرة، آمل أن تروا فيه نموذجاً يلهمكم لتحقيق أحلامكم بكل شغف.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
V	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
XI	فهرس الملاحق
XII	ملخص الدّراسة باللغة العربية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة
3	1- مشكلة الدّراسة
6	2- أهمية الدّراسة
7	3- أهداف الدّراسة
8	4- أسئلة الدّراسة
8	5- فرضيات الدّراسة
9	6- مصطلحات الدّراسة وتعريفاتها الإجرائية
11	7- مبررات الدّراسة
11	8- حدود الدّراسة
13	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة
14	المحور الأول_ مفهوم اقتصاد المعرفة
15	1_ نشأة اقتصاد المعرفة وتعريفه
23	2_ أهمية اقتصاد المعرفة
23	3_ خصائص اقتصاد المعرفة ومميزاته
27	4_ المهارات المطلوبة في مجتمع اقتصاد المعرفة
30	5_ متطلبات اقتصاد المعرفة
35	المحور الثاني_ التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة
36	1_ مفهوم التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة
37	2_ أهميّة التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة
39	3_ أهداف التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة
41	4_ مبررات التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة

42	5_ متطلّبات التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة
49	6_ مؤشرات التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة
53	7_ تحديات التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة
58	المحور الثالث_ المؤشر العالمي لاقتصاد المعرفة في سورية
59	1_ مفهوم قياس اقتصاد المعرفة
60	2_ أهمية قياس اقتصاد المعرفة
60	3_ صعوبات قياس اقتصاد المعرفة
62	4_ مؤشر المعرفة العالمي
68	5_ تحليل موقع سوريا في المؤشرات العالمية
73	6_ نماذج لتجارب بعض الدّول في التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة
80	الفصل الثالث: إجراءات الدّراسة الميدانية
81	أولاً_ منهج الدّراسة
81	ثانياً_ إجراءات الدّراسة
82	ثالثاً_ المجتمع الأصلي وعينة الدّراسة
87	رابعاً_ أدوات الدّراسة
87	1_ الاستبانة
95	2_ المقابلة
98	الفصل الرابع: نتائج الدّراسة الميدانية وتفسيرها
99	أولاً_ الإجابة عن أسئلة الدّراسة وتفسيرها
116	ثانياً_ نتائج الفرضيات وتفسيرها
137	ثالثاً_ الإجابة عن أسئلة المقابلة
152	رابعاً_ ملخص نتائج الدّراسة الميدانية
154	خامساً_ رؤية مقترحة لتوفير متطلّبات التّحوّل التّربوي بمرحلة التّعليم الأساسي
162	المراجع
175	الملاحق
197	ملخص الدّراسة باللغة الأجنبية

فهرس الجدول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	المقارنة بين خصائص الاقتصاد التقليدي وخصائص اقتصاد المعرفة	1
50	مؤشر اقتصاد المعرفة وعناصره الرئيسية والفرعية	2
51	ترتيب بعض دول العالم في سلسلة مؤشرات اقتصاد المعرفة	3
63	ترتيب الدول العشر الأولى عالمياً من حيث مؤشر المعرفة العالمي	4
63	المؤشرات القطاعية ضمن المؤشر العالمي للمعرفة	5
64	اتجاهات مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية خلال الفترة بين عامي 2017-2020	6
71	مؤشرات التعليم قبل الجامعي ومؤشراته الفرعية في سورية لعام 2020	7
73	معدل إكمال مرحلة التعليم الأساسي في محافظة حمص	8
83	عينة الدراسة السيكومترية (القياسية)	9
83	توزع أفراد عينة الموجهين	10
85	توزع أفراد عينة المديرين ومعاونهم	11
86	توزع أفراد عينة المعلمين	12
86	توزع أفراد عينة الدراسة تبعاً لجميع لمتغيرات	13
89	عبارات الاستبانة قبل وبعد التعديل بناءً على رأي المحكمين	14
90	معاملات ارتباط كل بند بالدرجة الكلية للاستبانة	15
91	معاملات ارتباط كل بند بالدرجة الكلية للمحور الفرعي الذي ينتمي إليه	16
92	معاملات ارتباط المحاور الفرعية بالدرجة الكلية للاستبانة	17
93	الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطي درجات المجموعتين العليا والدنيا على الاستبانة	18
94	معاملات ثبات الاستبانة بطريقتي (ألفا- كرونباخ، والتجزئة النصفية)	19
99	درجة توفر متطلبات التحول التربوي بمرحلة التعليم الأساسي والقيم الموافقة لها	20
100	الإحصاء الوصفي للمحاور الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة	21
103	الإحصاء الوصفي لمحور متطلبات التحول نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	22
106	الإحصاء الوصفي لمحور متطلبات التحول بالبيئة المدرسية	23
108	الإحصاء الوصفي لمحور المتطلبات المتعلقة بالتمكين الإداري	24
111	الإحصاء الوصفي لمحور متطلبات التعليم الرقمي	25
114	الإحصاء الوصفي لمحور المتطلبات المتعلقة بالتعليم المستمر	26

27	الإحصاء الوصفي لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة	116
28	نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA للفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير سنوات الخدمة	117
29	الإحصاء الوصفي لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	119
30	نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA للفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	120
31	نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين بين المجموعات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	121
32	نتائج اختبار دونيت سي (Dunnett's C) للمقارنات البعدية	122
33	نتائج اختبار (T-test) للدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير مرحلة التعليم	126
34	الإحصاء الوصفي لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي	129
35	نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA للفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي	130
36	نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين بين المجموعات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي	131
37	نتائج اختبار دونيت سي (Dunnett's C) للمقارنات البعدية	132
38	نتائج اختبار (T-test) للدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير مكان العمل	135
39	تكرارات إجابات الموجهين عن أسئلة المقابلة ونسبها المئوية	138
40	تكرارات الإجابات المتعلقة بمعلومات الموجهين عن مفهوم اقتصاد المعرفة ونسبها المئوية	139
41	تكرارات متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة من النواحي (المعرفية، والتكنولوجية، والإدارية) في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص ونسبها المئوية	140
42	تكرارات متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة من ناحية (الابتكار والإبداع) في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص ونسبها المئوية	141
43	تكرارات كيفية إسهام البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة ونسبها المئوية	141
44	تكرارات كيفية إسهام التعليم الرقمي في التحول نحو اقتصاد المعرفة ونسبها المئوية	142
45	تكرارات ترتيب متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة ونسبها المئوية	143
46	تكرارات المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي ونسبها المئوية	143
47	تكرارات المقترحات للتحول نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي ونسبها المئوية	144
48	تكرارات إجابات المديرين عن أسئلة المقابلة ونسبها المئوية	145
49	تكرارات الإجابات المتعلقة بمعلومات المديرين عن مفهوم اقتصاد المعرفة ونسبها المئوية	147

147	تكرارات متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة من النواحي (المعرفية، والتكنولوجية، والإدارية) في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص ونسبها المئوية	50
148	تكرارات متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة من ناحية (الابتكار والإبداع) في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص ونسبها المئوية	51
149	تكرارات كيفية إسهام البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة ونسبها المئوية	52
149	تكرارات كيفية إسهام التعليم الرقمي في التحوّل نحو اقتصاد المعرفة ونسبها المئوية	53
150	تكرارات ترتيب متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة ونسبها المئوية	54
151	تكرارات المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي ونسبها المئوية	55
151	تكرارات المقترحات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي ونسبها المئوية	56

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	يوضح بعض المصطلحات المرافقة لاقتصاد المعرفة	21
2	يوضح العلاقة التي تربط التعليم بالاقتصاد	31
3	متوسط مؤشر المعرفة العالمي والمؤشرات القطاعية لـ 138 دولة	62
4	المخطط البياني للمتوسطات الحسابية الرتيبة لدرجات أفراد عينة الدراسة على المحاور الفرعية والدرجة الكلية	101
5	المخطط البياني للمتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير مرحلة التعليم	127
6	المخطط البياني للمتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير مكان العمل	136

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	أسماء السادة المحكمين لأدوات الدراسة	175
2	الاستبانة بصورتها الأولى	176
3	المقابلة بصورتها الأولى	182
4	الاستبانة بصورتها النهائية	184
5	المقابلة بصورتها النهائية	189
6	مدارس عينة الدراسة	191
7	كتاب رئاسة جامعة دمشق إلى وزارة التربية لتطبيق أدوات الدراسة	192
8	موافقة مديرية التربية في حمص على تطبيق أدوات الدراسة	193
9	كتاب رئاسة جامعة دمشق إلى وزارة التربية للحصول على إحصائيات ومعلومات	194
10	كتاب المدقق اللغوي للغة العربية	195
11	كتاب المدقق اللغوي للغة الإنكليزية	196

متطلبات التحول التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة تعرّف متطلبات التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص، من خلال تعرّف واقع المدارس، ودرجة توفّر متطلبات اقتصاد المعرفة فيها، وأهميّة هذه المتطلبات من وجهة نظر أفراد العيّنة؛ من الموجهين والمديرين والمعلّمين. تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتماد استبانة مكونة من خمسة محاور (التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها، التّحوّل بالبيئة المدرسيّة، التّمكن الإداري، التّحوّل نحو التعليم الرّقمي، التعليم المستمر)، وقد تكوّنت عيّنة الاستبانة من (55) موجهًا وموجهةً، و(118) مديراً ومعاوناً، و(700) معلّماً ومعلّمةً. وكذلك تعرّف أهم متطلبات اقتصاد المعرفة، والمعوقات التي تعترض تطبيقه من وجهة نظر الموجهين والمديرين، من خلال مقابلة مفتوحة مكّونة من (21) سؤالاً، حيث تكوّنت عيّنة المقابلة من (55) موجهًا وموجهةً، و(40) مديراً ومديرةً. وقد أظهرت النتائج أنّ أغلب متطلبات التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة توفّرت بدرجة منخفضة، حيث جاءت درجة توفّر متطلبات التّحوّل بإنتاج المعرفة وابتكارها، والتّمكن الإداري، والتعليم الرّقمي بنسبة منخفضة، بينما جاءت متطلبات التّحوّل بالبيئة المدرسيّة، والتعليم المستمر بدرجة توفّر متوسطة. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير سنوات الخدمة، في حين توجد فروق تبعاً لمتغير المسمّى الوظيفي، والمؤهل العلمي، ومرحلة التعليم ومكان العمل. وفي ضوء النتائج توصّلت الدراسة لرؤية مقترحة لإمكانية توفير متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة، تمثّلت في بناء نموذج تربوي شامل يركّز على خمسة محاور أساسية: إنتاج المعرفة وابتكارها؛ عبر تطوير المناهج ومشاريع بحثية طلابية، وتوفير بيئة مدرسية حديثة وجاذبة، وتمكين الإدارة المدرسية؛ من خلال تقليل البيروقراطية وتفويض الصلاحيات، وإدماج التعليم الرّقمي؛ عبر بنى تحتية تقنية وبرامج تدريبية، وتعزيز التعليم المستمر؛ عبر برامج تنمية مهنية ودعم ثقافة التعلّم مدى الحياة، كما تضمّنت آليات تنفيذ عملية، ومؤسسات داعمة، وحلولاً للتحديات المتوقعة؛ مثل نقص التمويل وضعف البنية التحتية ومقاومة التغيير.

الكلمات المفتاحية: متطلبات، التّحوّل التربوي، اقتصاد المعرفة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة.

1- مشكلة الدراسة.

2- أهمية الدراسة.

3- أهداف الدراسة.

4- أسئلة الدراسة.

5- فرضيات الدراسة.

6- مصطلحات الدراسة.

7- مبررات الدراسة.

8- حدود الدراسة.

مقدمة:

يشهد هذا العصر مرحلةً جديدةً، أبرز ملامحها الاستخدام واسع النطاق وغير المسبوق لإفرازات ثورة المعلوماتية، وما تبعها من ثورة معرفية انعكس أثرها على القطاعات كافة، وهذا الانتشار السريع للتكنولوجيا الحديثة أدّى إلى تسارع في نشر المعرفة، فالمعلومات الكثيفة والتكنولوجيا المتقدمة فرضت تحولات جذرية على مجالات الحياة كافة، حيث أصبح هذا العصر عصر المعلومات، وغدت المعرفة هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وقد أدركت كثير من الدول في وقت مبكر ما يحصل من ثورة معرفية شاملة، وأول ما بدأت به تغيير النظم التعليمية لتتحول إلى نظم قادرة على مواكبة الواقع العالمي الجديد، حيث يُقاس تقدّم أي مجتمع وتطوره بمقدار ما ينتجه من معارف تسهم في تطويره.

تعد المؤسسات التعليمية من المؤسسات الأكثر مطالبةً بمواكبة التحوّل المنشود نحو اقتصاد المعرفة وتعزيز مبادئه، وتأمين متطلّباته والاهتمام بالكفاءات، والسعي لتحقيق مؤشّراته. وفي هذا السياق؛ يكتسب التعليم أهميةً بالغةً كونه الرّكيزة الأساسية لإعداد الأجيال لتكون قادرة على مواكبة هذه التحوّلات، وبالتالي المساهمة الفعّالة في بناء مجتمع المعرفة. وتتميّز مرحلة التعليم الأساسي بأهمية استثنائية ضمن العملية التعليمية، كونها المرحلة التي يتمّ فيها وضع الأسس المعرفية والمهارية للتلاميذ، وتشكيل شخصياتهم وتنمية قدراتهم على التفكير النقدي والإبداعي وحل المشكلات.

يواجه نظام التعليم في الجمهورية العربية السورية تحديات كبيرة ومتنوعة، تفاقمت هذه التحديات بفعل الظروف الراهنة التي تمرّ بها البلاد، حيث تبذل سورية كغيرها من الدول النامية الكثير من الجهود في سبيل تطوير التعليم، وجعله يتماشى مع متطلّبات الاقتصاد المعرفي؛ لتضمن اللحاق بركب التقدّم الحضاري، وذلك عن طريق تطوير النظام التربوي بشكل عام. وبناءً على هذه الرؤية أعدت وزارة التربية في سوريا خططاً وبرامج لتطوير النظام التعليمي بكلّ مكوناته، وركّزت في أولوياتها على التعليم الأساسي. باعتباره اللبنة الأولى في العملية التعليمية. عبر مشاريع تطوير المناهج والمقرّرات لجميع الصفوف وفقاً لمتطلّبات اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى تعميق تأهيل المعلمين، والتوسّع في التعليم الخاص وتنظيمه، وتطوير نوعية التعليم ونشر

المعلوماتية وتنمية مهارات الحياة، وقد دخلت بعض تلك الخطط حيز التنفيذ. وعلى الرغم من الجهد المبذول والعمل الحثيث لسدّ الفجوة المعرفية إلا أنها لا تزال في بداية الطريق لتحقيق ذلك.

وبناءً على ما سبق؛ فإنّ هناك حاجةً لإجراء دراسة لمعرفة أهم متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة في الجمهورية العربية السورية، لمواكبة التغيرات التي يفرضها عصر اقتصاد المعرفة، ومحاولة وضع التعليم الأساسي في سورية على الطريق الصحيح نحو المستقبل، بغية تحسين الجودة في التعليم، إذ لا يوجد دراسة تناولت متطلبات التحوّل التربوي في ضوء اقتصاد المعرفة بمرحلة التعليم الأساسي، على حدّ علم الباحثة، ممّا يتيح لها القيام بالدراسة الحالية.

1_ مشكلة الدراسة:

يُعدُّ تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة أمراً ضرورياً؛ لما ينتج عنه من توظيفٍ للتكنولوجيا في التعليم، وتهيئة جيل من المتعلّمين القادرين على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في الحياة، كما يوفر بيئة تعليمية غنيّة ومحفزة للتعلّم؛ وتهيئ ظروفًا مناسبة لتعليم جميع التلاميذ، إلا أنّ عملية تطوير التعليم تتطلب إعداد الكفاءات البشرية لتناسب عصر ثورة المعلومات والاتصالات، حيث أنّ ثورة المعرفة حوّلت الاقتصاد من اقتصاد تقليديّ مبنيّ على الآلة؛ إلى اقتصاد مبنيّ على المعرفة.

ومن الملاحظ أنّ الفجوة المعرفية التي تفصل الدّول العربية عن الدّول المتقدمة تزداد يوماً بعد يوم نتيجة الانتشار السريع لثورة المعرفة والتكنولوجيا، وهذا ما أكدته دراسة (حنيش، 2022) بعنوان: "الاقتصاد المعرفي في الدّول العربية، من خلال تحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي لعام 2021"، حيث بيّنت أنّ معظم الدّول العربية حصلت على مستوى متدنٍ في مؤشر المعرفة العالمي واحتلت مراتب متأخرة، بالإضافة إلى اتّساع الفجوة المعرفية بين الدّول العربية نتيجة انتشار الفساد وغياب الإدارة السياسية، وكذلك الصراعات الداخلية في بعض هذه الدّول، في حين احتلّ البعض الآخر ومنها الدّول الخليجية مراتب متقدّمة نسبياً نتيجة توفيرها لمتطلبات اقتصاد المعرفة.

انعكست آثار الثورة المعرفية على قطاعات المجتمع بأشكالها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولم تكن التربية بمعزلٍ عن هذه التأثيرات، فهي مسرح المعرفة، ومن الضروري الاهتمام بالمؤسسات التربوية عامة، والتعليمية خاصة، وذلك بتبني اقتصاد المعرفة وتنمية مهاراته، وقد جاء في دراسة (محمد جاد الرب، 2020) بعنوان: "دور التعليم في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة في الوطن العربي"، أن للتعليم دور مهم في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة، والدور الذي يؤديه المعلم يجب أن يتحول من الدور التقليدي في تلقين المعلومة إلى محفز ومشجع للتلاميذ على الابتكار والإبداع. كذلك دراسة شوهان (Chauhan, 2022) بعنوان: "دور العلم والتعليم في تحقيق اقتصاد المعرفة"، دراسة مقارنة لدول مختارة، بينت أهمية وأثر التعليم في استخدام التكنولوجيا وتأهيل الموارد البشرية، وبالتالي التحول نحو اقتصاد المعرفة، ودراسة (عبد النبي، 2021) بعنوان: "تنمية مهارات التعليم والتعلم القائم على اقتصاد المعرفة"، أكدت على ضرورة تنمية التعليم القائم على اقتصاد المعرفة للتوصل إلى المدارس الذكية، وهنا يتوجب على المدرسة تأمين بيئة تفاعلية تقوم بتطوير مهارات اقتصاد المعرفة، والتعلم الذاتي والتفكير النقدي وحل المشكلات وابتكار المعرفة. كما أكدت دراسة (البلوشي والمعمري، 2020) بعنوان: "مهارات الاقتصاد المعرفي المتوقع تضمينها مستقبلاً في التعليم المدرسي"، على أن أهم مهارات الاقتصاد المعرفي الواجب تضمينها مستقبلاً هي مهارات ابتكار المعرفة والمهارات المهنية والتقنية، أي أن مهارات القراءة والكتابة لم تعد كافية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وقد أكدت دراسة (العزب، 2024) بعنوان: "متطلبات الاقتصاد المعرفي في المناهج الدراسية بمراحل التعليم العام"، ضرورة توفر متطلبات اقتصادية ومعرفية وتكنولوجية واجتماعية لضمان تحقيق استثمار برأس المال البشري في عصر المعرفة، وهذا من أهم ما يجب تطبيقه لمواكبة اقتصاد المعرفة.

وعلى الرغم من التوصيات والتأكيد على أهمية اقتصاد المعرفة وتنمية مهاراته لدى الجيل الحالي، إلا أن التعليم يواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون توظيفه بالشكل الأمثل، فالنظام التربوي التقليدي عجز عن الاستجابة لتحديات المرحلة في إعداد الأفراد لمجتمع اقتصاد المعرفة، حيث جاء في دراسة (نياز، 2023) بعنوان: "مقترح لتطوير دور المعلمين في تنمية مهارات اقتصاد المعرفة لدى المتعلمين في ضوء

التحولات العالمية المعاصرة"، أن مركّزات التّعليم العادي لم تعد كافية لمواجهة القرن الجديد المتمثّل بالإبداع والمعرفة المتسارعة، ومن أهمّ المعوقات التي تواجه تطبيق اقتصاد المعرفة من وجهة نظره هو شحّ الإنفاق على التّعليم واستخدام التّكنولوجيا والبرمجيات، وضعف الموارد البشرية المؤهلة. كما أنّ للمعلمين الدور الأهم في سير العملية التّعليمية، فدراسة (زيدان وحامد، 2020) بعنوان: "التّثنية المهنية الدّاتية لمعلمي التّعليم الأساسي على ضوء متطلّبات اقتصاد المعرفة (تصور مقترح)"، بيّنت مجموعة نتائج أهمّها، ضعف مواكبة المعلمين لمستجدات التّعليم والتّعلّم، وضعف مشاركة المعرفة، بالإضافة إلى تدني مهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات. وبالنظر إلى البيئة المدرسية بيّنت دراسة (عطا الكريم، 2017) بعنوان: "دراسة تقويمية للمدارس الذّكية بمصر في ضوء إدارة المعرفة" أهميّة ودور التّحوّل الرّقمي في التّعليم للتّوصل إلى اقتصاد المعرفة، كما بيّنت قلّة الاهتمام بالغرف الصّفيّة والبيئة المدرسيّة والوسائل التّكنولوجية التي تساهم في تحسين مستوى التّعليم.

وعلى المستوى المحلي بيّنت دراسة (رسّوق، 2022) بعنوان: "درجة تحقّق الاقتصاد المعرفي في التّعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين في مدارس مدينة دمشق" أنّ تحقّق الاقتصاد المعرفي جاء بدرجة منخفضة، وأكّدت على ضرورة تشجيع التّعليم المستمرّ، وإحداث تغييرات في منظومة التّعليم بما يتناسب مع الاقتصاد المعرفي مهارياً ومعرفياً.

يتبيّن ممّا سبق أنّ صعوبات تطبيق اقتصاد المعرفة في التّعليم يرجع إلى محدوديّة توفّر متطلّباته البشريّة والماديّة والتّكنولوجية، حيث لمست الباحثة_ من خلال عملها معلّمة في إحدى مدارس مدينة حمص_ وجود عدّة صعوبات منها غياب دور الموجهين في توضيح بعض المفاهيم التّربوية المهمّة للمعلمين، وبُعدّهم عن واقع التّعليم الميداني الذي يعيشه المعلّم، كذلك البيروقراطية الإداريّة ضمن البيئة المدرسيّة، وحاجة المدارس إلى الأجهزة والتقنيّات، والطّاقة الكهربائيّة لتشغيلها في حال توقّفها، ولمّا كانت المدرسة المسرح الأساسي للمعرفة؛ قامت الباحثة بدراسة استطلاعيّة على عيّنة مكوّنة من 48 شخصاً (3 موجهين، 10 مديرين، و35 معلّمين) من خلال استخدام أسلوب المقابلة، وتوجيه الأسئلة التالية:

1_ هل تعتقد أن التّعليم الأساسي يواكب عصر المعرفة المتسارعة؟

2_ ما أهم متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة؟

وكانت الأجوبة كالتالي:

- جاءت إجابات أفراد العينة بنسبة 97%، أنّ التّعليم الأساسي لا يواكب عصر اقتصاد المعرفة.
- جاءت الإجابات بأنّ أهم متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة كالتالي:

التحول نحو المدرسة الإلكترونية بنسبة (85.4%)

التحول بالبيئة المدرسية بنسبة (89.6%)

متابعة التّعليم والتّعلّم مدى الحياة (79.2%)

اللامركزية الإدارية (75%)

وعلى الرغم من هذه النسب العالية التي تؤكد على ضرورة التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة، فإنّ التّطبيق الفعلي في البيئة المدرسية لا يزال ضعيفاً، مما يعكس فجوة بين الوعي النظري والممارسة العملية، ويبرز مشكلة تربوية حقيقية تتطلب تحليلاً علمياً دقيقاً لرصد التحول المطلوب، بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي ركزت على متطلبات التّحول في مرحلة التّعليم الأساسي، وبناءً على ما سبق؛ فقد تحدّدت مشكلة الدّراسة من خلال التساؤل التّالي:

ما متطلّبات التّحوّل التّربوي بمرحلة التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة؟

2_ أهمية الدّراسة:

إنّ تطوير التّعليم بما يتماشى مع اقتصاد المعرفة هو من القضايا الهامة والملحة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة، وتتجلّى أهميّة الدّراسة في النقاط الآتية:

2_1_ أهمية نظرية:

2_1_1_ توضيح الدّور الذي تؤدّيه المعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد، ونشاطاته، وفي تحديد الوسائل والأساليب والتّقنيّات المستخدمة في هذه النشاطات، وما تلبيه من احتياجات، وما توفّره من خدمات، ومن ثمّ في مدى ما تحقّقه من منافع للفرد والمجتمع.

2_1_2_ توضيح العلاقة بين التعليم واقتصاد المعرفة وتعرّف المهارات المطلوبة لمواكبة متطلبات سوق العمل القائمة على المعرفة، ممّا يساهم في تحديد الفجوات النظرية والمعرفية في التعليم.

2_1_3_ توفير إطار نظري للباحثين والمهتمين بدراسة التعليم الأساسي والاقتصاد القائم على المعرفة، وإبراز الفرص المتاحة لتحسين جودة التعليم، وتعزيز التخصص الأكاديمي في هذا المجال.

2_2_ أهمية تطبيقية:

2_2_1_ تزويد القائمين على السياسات التربوية بأهم المتطلبات اللازمة لتطبيق اقتصاد المعرفة في مدراس التعليم الأساسي، ممّا يساهم في تطوير السياسات والاستراتيجيات التعليمية لمواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

2_2_2_ إثارة انتباه القائمين على السياسات التربوية بضرورة تأهيل المعلمين وتدريبهم على أدوات التعلم الرقمي، ودمج التقنية في التعليم.

2_2_3_ تقدّم الدراسة من خلال الرؤية المقترحة وآليات تنفيذها إجراءات قد تساهم في توعية أفراد المجتمع بأهمية التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة، ودوره في تنمية هذا المجتمع من خلال تأهيل التلاميذ بمرحلة مبكرة بما يتيح من تنمية مهاراتهم وخبراتهم.

3_ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة تعرّف:

- 3_1_ متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة.
- 3_2_ درجة توفر مؤشرات التحوّل التربوي في ضوء اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- 3_3_ المعوقات التي تحدّ من التحوّل التربوي بمدارس التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

3_4_ الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات التحول التربوي بمرحلة التعليم الأساسي وفقاً للمتغيرات (عدد سنوات الخدمة، المؤهل العلمي، مرحلة التعليم، المسمى الوظيفي، ومكان العمل).

3_5_ وضع رؤية مقترحة للتحوّل بالمدارس في التعليم الأساسي نحو اقتصاد المعرفة.

4_ أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

4_1_ ما متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة من حيث درجة توفرها، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

4_2_ ما درجة توفر متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟

4_3_ ما درجة توفر متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

4_4_ ما درجة توفر متطلبات التمكين الإداري بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

4_5_ ما درجة توفر متطلبات التحوّل الرقمي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

4_6_ ما درجة توفر متطلبات التعليم المستمر بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

5_ فرضيات الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغير:

- عدد سنوات الخدمة.
- المؤهل العلمي.
- مرحلة التعليم.
- المسمى الوظيفي.
- مكان العمل.

6_ مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

_ التحوّل التربوي (Educational Transformation): "هو عملية تغيير شاملة وجذرية في منظومة التعليم، تشمل المناهج وطرق التدريس والتقييم والأدوار التربوية بهدف تطوير جودة التعليم ومواءمته مع متطلبات العصر والمستجدات العالمية" (UNESCO, 2017).

وُعرّفه الباحثة إجرائياً: بأنه مجموعة التغييرات المخططة التي تستهدف تطوير التعليم الأساسي من نمطه التقليدي القائم على التلقين إلى تعليم يعتمد على إنتاج المعرفة وتوظيفها، من خلال بيئة مدرسية مرنة محفزة على الإبداع، وتعتمد التكنولوجيا وتدعم التعلم مدى الحياة، ويقاس هذا المفهوم من خلال مجموعة فقرات ضمن استبانة الدراسة.

_ اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy): "هو الاقتصاد الذي يعتمد بشكل أساسي على إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية، ويركز على الابتكار والتعليم، والبحث والتطوير، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (World bank, 2007).

وُعرّفه الباحثة إجرائياً: بأنه نظام تعليمي تستخدم فيه المعرفة كمورد استراتيجي من خلال البحث والتطوير، ونشرها عبر بنية تحتية متقدمة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛ لتطوير قدرات الأفراد للابتكار والمساهمة في التنمية الشاملة، ويقاس عبر مؤشرات تم التعبير عنها في أداة الدراسة.

_ مرحلة التعليم الأساسي (Basic Education): "هي مرحلة تعليمية مدتها تسع سنوات، تبدأ من الصف الأول وتنتهي بنهاية الصف التاسع، وهي مجانية وإلزامية، وتشمل حقتين: الحلقة الأولى: تبدأ من الصف الأول

حتى الصفّ السّادس، والحلقة الثّانية: تبدأ من الصفّ السّابع حتى الصفّ الثّاسع"، وفق القرار رقم 3053/443 تاريخ 2004/8/16 (وزارة التّربية، 2015). وستشمل دراستنا الحاليّة مرحلة التّعليم الأساسي في كلا الحلقتين.

_ **المتطلّبات (Requirements):** "جمع متطلّب، وتعني مقتضيات الأمر وحاجاته الأساسيّة، وهي شروط قبلية للشّيء لضمان تحقيقه" (ابن منظور، 2014).

_ **متطلّبات التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة:** تعرّفها الباحثة إجرائيّاً بأنّها مجموعة الإجراءات والتدابير الّتي يجب على المؤسّسات التّعليميّة _ وخاصة مدارس التّعليم الأساسي _ اتّخاذها لتحديث برامجها، وتطوير بيئتها التّعليميّة وتمكين كوادرها وتبني التّقنيّات الحديثة، وذلك بهدف إعداد أجيال قادرة على مواكبة متطلّبات العصر الرّقمي، والمساهمة في بناء مجتمع معرفي ناجح في كافة المجالات، وتقاس هذه المتطلّبات باستخدام أداة أعدتها الباحثة، وتتضمن خمسة محاور تعكس أبعاد التّحوّل التّربوي المطلوبة في مرحلة التّعليم الأساسي في الدّراسة الحاليّة:

- 1_ **متطلّبات التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها:** وهي الإجراءات الّتي تساعد في انتقال المدرسة بكوادرها من مستهلكين للمعرفة إلى فاعلين وقادرين على إنتاجها واستثمارها وابتكارها، من خلال البحث والتفكير النقدي.
- 2_ **متطلّبات التّحوّل بالبيئة المدرسيّة:** هي مجموعة العناصر الماديّة والتنظيميّة والثقافيّة الّتي ينبغي توافرها داخل المدرسة لتدعم تطبيق اقتصاد المعرفة، مثل البنية التحتيّة الرقمية وثقافة التعاون والمرونة.
- 3_ **متطلّبات التّمكن الإداري:** منح العاملين في مدارس التّعليم الأساسي بعض الصّلاحيات، والمبادرة ضمن أطر تنظيميّة واضحة، بهدف زيادة الكفاءة والابتكار في الأداء الإداري والتّربوي.
- 4_ **متطلّبات التّحوّل الرّقمي:** الممارسات الّتي تتعلق بدمج التّقنيّة والتّكنولوجيا في جميع جوانب العملية التّعليميّة، من التخطيط إلى التّقويم.
- 5_ **متطلّبات التّعليم المستمر:** الإجراءات الّتي تدعم التّعلّم الذاتي والمهني لدى المعلمين والتّلاميذ، من خلال برامج تطوير مستمرة وداعمة للتّعلّم مدى الحياة.

7_ مبررات الدراسة:

- 7_1_ أصبح اقتصاد المعرفة السمة الأساسية المميزة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، وأداة رئيسية تقود العالم إلى مزيد من التقدم والقدرة، ونتيجة لذلك فإننا اليوم بحاجة أكثر من أي وقت إلى التفكير جدياً بالاهتمام بمنظومة وعناصر ومتطلبات اقتصاد المعرفة، خصوصاً في المجال التربوي، والعمل بشكل سريع على تجاوز التحديات.
- 7_2_ الحاجة الملحة لتحول تربوي في مدارس التعليم الأساسي يضمن تزويد التلاميذ بالمهارات اللازمة للاندماج في مجتمع المعرفة ومواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.
- 7_3_ ضرورة إعداد جيل قادر على المشاركة في إنتاج المعرفة، لا مجرد استهلاكها، ليكون فاعلاً في التنمية الوطنية والتحول المجتمعي، خصوصاً في ظل الظروف التي مر بها المجتمع السوري، بالتالي تمكنهم من تغيير الواقع نحو الأفضل.
- 7_4_ الحاجة إلى تزويد الأجيال بمهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة، بما يعزز من قدرتهم على التعليم المستقل والتفاعل مع بيئات التعليم المستقلة.

8_ حدود الدراسة:

- 8_1_ الحدود الزمانية: تم تطبيق أدوات الدراسة خلال العام الدراسي 2024/2023.
- 8_2_ الحدود المكانية: مدارس التعليم الأساسي التابعة لمديرية التربية في محافظة حمص.
- 8_3_ الحدود البشرية: الموجهون التربويون وعددهم (68) موجهاً وموجهة، ومديرو مدارس التعليم الأساسي ومعاونوهم وعددهم (1183) مديراً ومعاوناً من كلا الجنسين، والمعلمون في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص وعددهم (14392) معلماً ومعلمة.
- 8_4_ الحدود العلمية: تمثلت في متطلبات التحول التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

تم التعرف في هذا الفصل على الإطار العام للدراسة؛ حيث تحدثت الباحثة عن مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها ومبرراتها وحدودها، وستتناول في الفصل التالي الجانب النظري من الدراسة المتمثل بمفهوم اقتصاد المعرفة

وأهميته وخصائصه، كذلك مفهوم التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة وأهميته وأهدافه ومتطلباته والتحديات التي تواجه تطبيقه، كما ستعرض مفهوم قياس اقتصاد المعرفة وأهميته وصعوبات قياسه، بالإضافة لعرض نماذج لتجارب بعض الدول في التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المحور الأول _ مفهوم اقتصاد المعرفة.

المحور الثاني _ التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة.

المحور الثالث _ المؤشر العالمي لاقتصاد المعرفة في سورية.

المحور الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة

- 1- نشأة اقتصاد المعرفة وتعريفه .
- 2- أهمية اقتصاد المعرفة .
- 3- خصائص اقتصاد المعرفة ومميزاته .
- 4- المهارات المطلوبة في مجتمع اقتصاد المعرفة .
- 5- متطلبات اقتصاد المعرفة .

المحور الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة

ستدرس الباحثة في هذا المحور مفهوم اقتصاد المعرفة، نشأته، والعوامل المساهمة به، وأهميته وخصائصه ومميزاته، وذلك بهدف تحديد أهم المهارات والمتطلبات الضرورية للتحول والمشاركة بمجتمع اقتصاد المعرفة.

1_ نشأة اقتصاد المعرفة وتعريفه:

المعرفة أو مجتمع المعرفة ليس مصطلحاً حديثاً كلياً، فالمعرفة قديمة قدم الإنسان؛ لأنه منذ أولى لحظات وجوده على هذا الكوكب يُلاحظ الحقائق ويُكوّن الأفكار ويستخلص النتائج ليبنى عليها القرارات، فالمعرفة صاحبت الإنسان منذ وجوده، غير أن عملية التّغيير هذه تسارعت خلال العقود الأخيرة على نحو غير مسبوق؛ ترتّب عليها تحولات جذريّة على الصعد كافة، كما أنّ العلاقة التي تربط المعرفة بالاقتصاد علاقة أزليّة، وُجدت بأشكالٍ مختلفة منذ ممارسة الإنسان لنشاطاته البدائيّة، لكنّ أبرز ما يميز هذا العصر هو القفزة المعرفيّة؛ ما أدى إلى ظهور مفهوم جديد لمصطلح مجتمع اقتصاد المعرفة.

إن من أوائل الذين ذكروا مصطلح الاقتصاد المعرفي كان عالم الاقتصاد النمساوي الأمريكي فريتز ماكلوب (Fritz machlup) عام 1962 في بحثٍ منشورٍ بعنوان "قياس إنتاج وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة، measured the production and distribution of knowledge in the United States، تحدّث فيه عن دور المعرفة في النمو الاقتصادي وخاصةً في قطاع الخدمات، حيث قُدّر حجم ناتج المعرفة في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة بـ: 136.4 مليون دولار، أي ما يقارب 29 % من الناتج الإجمالي الأمريكي" (Godin,2008, 135).

ليتنالى بعدها ذكره بإسهاب في الأبحاث والتقارير التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية الدولية، كالبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. "على الرغم من تمايز المصطلحات التي استُخدمت لتوصيف الحقبة الزمنية التي نعيشها بـ: عصر ما بعد الصّناعة (Past industrial age)، عصر المعلومات (Information

(age)، الموجة الثالثة (The third wave)، أو عصر المعرفة (Knowledge age)، إلا أنها تتفق في جوهرها على شيء واحد هو أن المعرفة أصبحت تمثل عنصراً حيوياً ومهماً في حياة الأفراد والمجتمعات" (Blandine, 17, 2006).

شهد الاقتصاد العالمي عملية تحول جذرية دعمها التقدم التكنولوجي والسياسات الحكومية الرشيدة في العديد من الدول، "فمنذ بدأ عصر المعلومات في تبوء مركز له في منتصف القرن العشرين اتجه الاقتصاد نحو مرحلة مختلفة من فترة النمو، حيث تسير العلاقات بين الوظائف الاقتصادية وعمليات الإنتاج ومتغيرات السوق من خلال تغيير مكثف؛ تحلّ بها المعرفة محلّ العوامل التقليدية للإنتاج، لتكتسب المعرفة الدور الأساسي في اقتصاد ما بعد الصناعي" (kabire, 2019, 35).

مرّ اقتصاد المعرفة بمراحل متعدّدة، وتبلور مع التغيرات المتلاحقة في المجالات كافة من تغيرات اقتصادية واجتماعية وتغيرات بقيمة المعرفة، وما رافقها من تكنولوجيا حديثة ومتسارعة، ويشير (الحسيني، 2009، 5) إلى "أن مفهوم اقتصاد المعرفة مرّ بثلاث مراحل:

1_ المرحلة الأولى: والتي شكّلت في الفترة (1970-1990)، وتميّزت باتّساع البنى التحتية في مجال الاتصالات، وتأسيس عدد من الهيئات والمنظمات المعنية بتطوير تكنولوجيا المعلومات.

2_ المرحلة الثانية: وظهرت في العامين (1991-1992)، والتي رافقت الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية، عندما طرحت فكرة البنية التحتية الوطنية للمعلومات، والتي ضمت مجموعة من المفاهيم (المنافسة التحتية الاقتصادية، الخصوصية، حقوق الملكية الفكرية، الأمن المعلوماتي، التشريعات)، ممّا مهّد الطريق نحو تطبيق اقتصاد المعرفة.

3_ المرحلة الثالثة: جاءت هذه المرحلة كنتيجة للمرحلة الثانية حيث شهد العالم انتشاراً هائلاً للتكنولوجيا وتطبيقاتها، ممّا دعا إلى إيجاد تشريعات تحكم هذا الانتشار".

ينطلق مفهوم اقتصاد المعرفة من مبدأ فلسفي يعتمد على سرعة الحصول على المعرفة، وتوظيفها وإنتاجها بما يوفره من خدمات معلوماتية، وتكنولوجيا معلومات واتصالات، وربط المعرفة الجديدة بحاجات

ومتطلبات السوق. "وبشكل عام فإنّ هذا المفهوم _اقتصاد المعرفة_ ينبثق من النظريات الاقتصادية المعاصرة، والتي تنظر إلى التكنولوجيا والمعرفة بوصفهما أساس الإنتاج، حيث أن المعرفة هي الشكل الأساسي لرأس المال، وتطورها يسهم في ردد الاقتصاد بالمبتكرات ذات القيمة الاقتصادية العالية التي قد تأخذ شكلاً تكنولوجياً أو فنياً أو هندسياً، بالتالي تقديم منتجات جديدة وخدمات مبتكرة ومميزة، يتم تسويقها عالمياً بما يدرّ أرباحاً طائلة لمستثمريها" (الآغا، 2013، 45).

وتأسيساً على ما سبق يتّضح أنّ الاقتصاد العالمي بدأ يتحول تحولاً كبيراً إلى نظام جديد يعتمد أساساً على المعرفة البشرية، فبعد أن كان يركز على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام؛ أصبح اليوم مسيراً بواسطة الماكينة المعرفية، حيث ترتبط القيمة فيه بالمعرفة لا بالجهد العضلي، وإذا كانت النظرية الاقتصادية في السابق تقوم على أن العمل أو المادة هو أساس القيمة، فقد أصبح بإمكاننا اليوم القول بأنّ المعرفة هي الأصول الأكثر والأعلى قيمة، ورأس المال البشري هو الثروة الحقيقية.

1_1_ عوامل نشوء اقتصاد المعرفة:

شهد العالم منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى يومنا هذا ثلاث ثورات صناعية، في أعقابها "استقبل العالم خلال السنوات القليلة الماضية الثورة الصناعية الرابعة، التي تستند إلى ما حققته الثورة الصناعية الثالثة التي بدأت منذ منتصف القرن الماضي من إنجازات، لاسيما فيما يتعلّق بالتّطور غير المسبوق لتقنيات الاتّصال وتقنيّة المعلومات. فكما استخدمت الثورة الصناعيّة الأولى الماء والبخار لتحريك الآلات، واستخدمت الثورة الصناعية الثانية الكهرباء من أجل الوصول إلى الإنتاج واسع النّطاق، وركّزت الثورة الصناعية الثالثة على استخدام الإلكترونيات وتقنية المعلومات لأتمتة و رقمنة الإنتاج، فإنّ الثورة الصناعية الرابعة تتمحور حول مزج التقنيّات التي تلغي الحدود الفاصلة بين كلّ ما هو فيزيائي ورقمي وبيولوجي في ظلّ بوتقة من التطورات التقنيّة المتسارعة. حيث تتسم الثورة الصناعيّة الرابعة بيزوغ عدد من التقنيّات والمحركات العلمية التي سوف تغيّر وجه العالم من بينها تقنية الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وتقنيّة النّانو والحاسوب الكمومي، والنموّ الأسّي لانتشار

التَّقْنِيَّة، مما أدى إلى صدمات كبيرة في أسواق العمل؛ نتيجة انخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة، وتزايد الطلب في قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات" (عبد المنعم وقعلول، 2019، 28).

يُرجع الباحثين الأمريكيين بالمركز الاستراتيجي للدراسات الاقتصادية بيتر شيهان وجون هاوتون (John Peter Sheehan & Houghton) بزوغ فجر اقتصاد المعرفة إلى "عاملين رئيسيين هما:

1_ تزايد كثافة المعرفة في الأنشطة الاقتصادية، التي تجد مبرراً لها في التَّقدُّم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات، والتَّسابق المتزايد نحو التغيير التكنولوجي.

2_ العولمة الناتجة عن تسابق الدَّول نحو إلغاء التَّشريعات والتَّنظيمات التي تحدّ من حركة التَّدفقات المالية والعينية الدَّولية، إضافة إلى الانفجار الحاصل في تكنولوجيا الاتصالات.

يُضاف إلى العوامل السَّابقة تزايد أهمية الأصول المعنوية، في حين أنّ من أسباب نشوء اقتصاد المعرفة أنه نمط اقتصادي ناتج عن تفاعل مستمر ومتزايد بين حصة الرُّأسمال المعنوي (رأسمال بشري، تعليم، تكوين، بحث وتطوير)، والانتشار الواسع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة (قواعد بيانات، هياكل قاعدية، هواتف، انترنت...)، وهذا التَّربط أثر بشكل ملموس على سرعة الابتكار والتَّغيّر التَّقني بعد الثَّبات النسبي لنظام تايلور للإنتاج" (Houghton & Sheehan, 2000, 2).

ويمكن تحديد أهم العناصر التي أدت إلى بلورة مفهوم اقتصاد المعرفة بما يأتي:

1_ كثافة المعرفة:

يشهد العالم حالياً ثورة معرفية طالت بآثارها جميع الميادين، وهنا يذكّر دالمان (Dahlman) "مجموعة

مظاهر رئيسية تعكس حقيقة الثورة المعرفية في العالم، وهي:

1_1 تزايد معدلات ترميز المعرفة وتطوير التكنولوجيات الخاصة بذلك، من أجهزة وحواسيب وشبكات.

1_2 تزايد معدلات وسرعة الاتصال بالقواعد العلمية، وبالتالي تزايد معدل الإبداع وتناقص دورة حياة الإنتاج والمنتجات.

1_3 تزايد أهمية التَّعليم وتحسين المهارات، وظهور مفهوم التَّعلُّم مدى الحياة.

- 1_4_ تزايد الاستثمار في الأصول المعنوية، كالبحث والتطوير والتّعليم والتدريب والبرمجيات....إلخ.
- 1_5_ تزايد العولمة وحدة المنافسة" (Dahlman, 2002, 10).
- 2_ ارتفاع حصة رأس المال المعنوي:
- "اعتمد النمو الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر بشكل كبير على الأصول المادية الملموسة، لكن مع بداية العشرينات من القرن العشرين، تزايد الدور الذي تلعبه الأصول المعنوية في مجمل العملية الاقتصادية، فكانت هذه أولى دلائل دور المعرفة الصريح في الاقتصاد" (OECD, 1996, 11).
- 3_ الثورة العالمية للمعلومات:
- "يُعدّ الانتشار المطّرد في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واحداً من أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تسهيل عمليات الاتصال، وتقليل التكاليف والزمن اللازم لمعالجة البيانات، الأمر الذي ساعد على تضاعف المعارف المكتسبة لدى الأفراد عن طريق تعزيز أواصر التعاون الفني والعلمي بين الباحثين في مختلف أرجاء العالم، ونتج عنه تعزيز أنشطة البحث والتطوير وتحسين مردوديتها، وفتح المنافذ أمام معارف وتكنولوجيات جديدة" (Derek & Dahlman, 2005, 2).
- 4_ تسارع وتيرة العولمة:
- تقف العولمة _كواحدة من الأسباب الأساسية_ وراء زيادة الاهتمام بموضوع اقتصاد المعرفة، فعلى الرغم من وجود فترات نشاط كثيرة شهدها الاقتصاد العالمي؛ "إلا أنّ المرحلة الزاهنة تُعدّ مرحلة انفتاح عالمي غير مسبوق، يمكن رصده على عدة مستويات:
- 4_1_ تسابق دولي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، نتج عنه توجه متزايد لتحرير النشاط الاقتصادي، تمثّل في سلسلة الإلغاءات التدرجية للقيود.
- 4_2_ اتجاه عالمي متزايد لتعويم العملات المحلية، وعولمة أسواق المال الدولية.
- 4_3_ تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

4_4_ محاربة قوانين الحماية الاقتصادية، والعمل على تحرير أسواق المنتجات في العديد من البلدان، وكسر الاحتكارات الوطنية في قطاعات حيوية وحساسة كالطاقة والاتصالات والنقل الجوي والخدمات المالية" (Houghton & Sheehan, 2000, 5).

يتضح من التحليل السابق أنّ بلورة مفهوم اقتصاد المعرفة لم تأت من فراغ، بل كانت نتيجة تداخل عدة عوامل رئيسية أبرزها؛ الثورة المعرفية، والتحول نحو الاستثمار في الأصول المعنوية، والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات وتسارع العولمة، هذه العوامل دفعت المؤسسات والحكومات إلى إعادة هيكلة أنظمتها مما يجعل من التكيف مع المعرفة وتوظيفها اقتصادياً ركيزة أساسية للنمو والقدرة التنافسية في العصر الحديث.

2_1_ تعريف اقتصاد المعرفة:

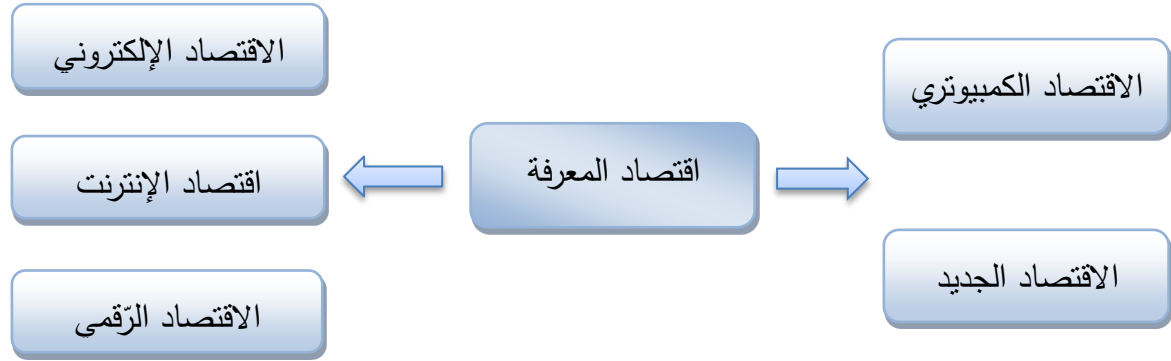
تعددت وتنوعت النظريات التي تناولت بدايات اقتصاد المعرفة ومراحل تطوره؛ إلا أنّ جميع النظريات اشتركت بأنّه نتاج التطور المعرفي والتكنولوجي والتّقني الهائل الذي يشهده العالم، فهو ظاهرة جديدة نسبياً بدأت دراسته في الفترة الأخيرة، واستُخدمت العديد من التسميات التي تدلّ على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات، والاقتصاد الرقّمي. لذا فإنّه من الضروري الوقوف على معنى هذا الاقتصاد من الناحيتين الاقتصادية والتربوية.

أولاً_ من الناحية الاقتصادية:

يُعرّف الاقتصادي الأميركي فيرتز ماكلوب (Fritz machlup)، اقتصاد المعرفة بأنّه "الاقتصاد المبني على المعرفة؛ والذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في القطاعات الاقتصادية الأخرى" (Machlup, 1962). وعرّف يمينية اقتصاد المعرفة بأنّه "مجموعة من التغيرات الكميّة والكيفية التي حدثت وأدّت إلى تغيير هيكل ووظيفة وقواعد الاقتصاد، حيث أصبح قائماً على المعرفة والأفكار الابتكارية والتكنولوجيا في الخدمات والمنتجات التي تعتبر مفاتيح خلق الوظيفة وتحقيق مستويات معيّنّة، ويعتمد توليد الناتج بصفة أساسية على اكتساب وإنتاج المعرفة" (يمينية، 2012، 68).

ويوضّح الشكل التّالي بعض المصطلحات المرافقة لاقتصاد المعرفة منها الاقتصاد الإلكتروني، الاقتصاد الجديد، اقتصاد الانترنت، الاقتصاد الرقّمي وغيرها، ويرجع السبب في تعدد التسميات إلى التغيّر في

مفهوم علم الاقتصاد الذي كان في البداية يعرّف على أنه علم الندرة أو هو العلم الذي يدرس الخيارات في عالم الندرة؛ إلى اقتصاد الوفرة نظراً للاستخدام الكثيف للتكنولوجيا الرقمية.



الشكل (1) يوضح بعض المصطلحات المرافقة لاقتصاد المعرفة، المصدر (سالمي، 2010، 8)

كما عُرّف اقتصاد المعرفة "بالاقتصاد القائم على المعرفة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتعتبر المعرفة في إطاره هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، ويمكن تعريف المعرفة _ في هذا الإطار _ بأنها المرحلة الأخيرة من مراحل تحول البيانات إلى معلومات، والتي تتحول بدورها إلى معرفة من خلال بيئة معرفية ممكنة محيطية بهذا التحول مع ضرورة وجود ترابط أو علاقة عضوية متداخلة بين البيانات والمعلومات والمعرفة، على العكس من الاقتصاد التقليدي حيث يكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية (العمل، والأرض، ورأس المال والتنظيم)، فالموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات المتقدمة أو رأس المال المعرفي؛ هي أكثر الأصول قيمة في اقتصاد المعرفة" (عبد المنعم وقعلول، 2019، 8) .

ويرى الشاعر اقتصاد المعرفة بأنه "الاقتصاد الذي تُحقّق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأنّ النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، باعتباره المنصة الأساسية التي ينطلق منها" (الشاعر، 2020، 573).

فيما يعرفه صلاح بأنه "الاقتصاد الذي يُنشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة؛ كالابتكار والتحسين والتّكاسم والتّعلّم والتّطبيق، واستثمار المعرفة بأشكالها في مختلف القطاعات. كما أنّ مفهوم الاقتصاد المعرفي من المفاهيم الحديثة التي أخذت اهتماماً كبيراً على المستوى الدولي، كونه مرتبط بتعزيز النمو الاقتصادي للدول من

خلال الاستغلال الأمثل للمعرفة كمورد اقتصادي، ومن خلال إنتاجها وتحويلها إلى منتجات تدرّ الأرباح؛ بما يرفع الناتج المحلي للدولة، ويعزز من مكانتها الاقتصادية والعلمية عالمياً" (صلاح، 2020، 243).

كما عُرّف بأنه "الاقتصاد الذي يقوم على المعرفة والمشاركة فيها، واستخدامها وتوظيفها وابتكارها وإنتاجها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمات معلوماتية وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، ليصبح أكثر انسجاماً مع تحديات العولمة والتكنولوجيا، وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي" (بوخاري، 2021، 259).

ثانياً_ من الناحية التربوية:

يُعرّف ديموك وجو (Dimmock & Goh) اقتصاد المعرفة على أنه "نظام تربوي هدفه تمكين الأفراد من الحصول على المعرفة والمشاركة فيها وإنتاجها؛ من أجل تحسين نوعية الحياة الإنسانية" (Dimmock & Goh, 2011, 219). وبشكل متقارب يرى أبو بيدر أنّ "اقتصاد المعرفة هو نظام تعليمي يقوم على الحصول على المعرفة وإنتاجها من خلال توظيف البحث العلمي، والاستفادة من قدرة الأفراد _على اختلاف مستوياتهم العمرية_ لإحداث التغيرات المطلوبة، ولتحسين الحياة بكافة مجالاتها" (أبو بيدر، 2011، 572).

في حين يرى البستجي أنّ اقتصاد المعرفة هو "الاقتصاد الذي يعتمد على بناء معارف أكاديمية عميقة لدى الفرد، وقدر كبير من توجهه نحو مهنة بعينها في أثناء حصوله على المعرفة" (البستجي، 2011، 97).

وعرّفته الرشيد بأنه "نظام تعليمي يهدف إلى تنمية المعرفة المُتجدّدة لدى الطلبة، والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها؛ لكي يصبح التفكير العلمي والإبداعي طبيعة مكتسبة لديهم (الرشيد، 2015، 211). كما عُرّف بأنه نظام تعليمي مصمّم لتمكين الأفراد من اكتساب المعرفة، والمشاركة فيها وتوليدها واستخدامها، لتحسين نوعية حياة الإنسان" (البلوشي والمعمري، 2020، 169).

وتأسيساً على ما سبق نجد أنّ أغلب التعاريف تتفق على أنّ اقتصاد المعرفة يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها، من خلال

الاستفادة من تطور خدمة المعلومات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام العقل البشري كرأس مال ومدير للمعرفة وموظف لها، وذلك بهدف إحداث مجموعة من التغيرات والتحسينات في طبيعة العالم الاقتصادي والصناعي والتجاري والاجتماعي والتربوي، حتى يصبح أكثر استجابةً وانسجاماً مع تحديات العولمة وعالمية المعرفة، ويحقق الرفاهية والازدهار للشعوب، بالتالي لا بدّ من التعرف على أهمية اقتصاد المعرفة.

2- أهمية اقتصاد المعرفة:

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تؤديه مضامينه ومعطياته، وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، والتي يجري توليدها بشكل متزايد ومتسارع وخاصة في الدول المتقدمة، والتي "يتمثل بعضها فيما يلي:

2_1_ أهميته في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها.

2_2_ الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض كلف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الأساليب التقنية والوسائل المتقدمة.

2_3_ يساهم في زيادة الإنتاج والدخل القومي وإنتاج المشروعات وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ترتبط نشاطاتهم به سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

2_4_ يساهم في إحداث التجديد والتطوير للنشاطات الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة النمو بشكل متسارع.

2_5_ يساهم في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد.

2_6_ يساهم في التخفيف من قيد الموارد الاقتصادية خاصة الطبيعية منها" (زمران وحرنان، 2020، 90).

بالتالي فإنّ اقتصاد المعرفة هو المحرك الأساسي خاصة في الدول المتقدمة للنمو الاقتصادي واستمرار تطوره وتقدمه.

3- خصائص اقتصاد المعرفة ومميزاته:

يختلف اقتصاد المعرفة عن غيره من الاقتصاديات التقليدية (الزراعي والصناعي) بجملة من المميزات

والخصائص، يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

3_1_ دور المعرفة ومكانتها:

"تكنم في الدور الفاعل والجوهري الذي تؤدّيه المعرفة في العملية الإنتاجية، باعتبارها عنصراً حاسماً في خلق الثروة وتراكم الخبرات والقدرة على التعلّم والابتكار، وتأثيرها الكبير في كامل المنظومة الاقتصادية، الأمر الذي أدّى إلى تزايد الكثافة المعرفية، وتطوير منتجات ذكية، فهو اقتصاد يعني في جوهره أن قيمة المعرفة تكون أكبر حينما تدخل في حيز التنفيذ والتشغيل في نظم الإنتاج، وبالمقابل فإن قيمتها تكون معدومة حينما تظلّ حبيسة في عقول أصحابها" (الرزو، 2006، 329).

3_2_ وفرة المعرفة:

بمعنى أنه اقتصاد لا يعاني من مشكلة الندرة بالمعنى التحليلي القديم، بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن زيادتها باستمرار عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة، وهو "اقتصاد تتقلّص فيه أهمية وتأثير الموقع من خلال الاستخدام الملائم للتكنولوجيا العابرة للمسافة، أي عبر الوسائل والشبكات الإلكترونية بما يغيّر المفهوم التقليدي للأسواق" (فاروق، 2005، 23).

3_3_ تزايد تسليع المعرفة:

إنّ أهمّ ما يميّز عالم اليوم ما أحدثته الطفرة التكنولوجية الحديثة، والانتقال المتصاعد للنشاط الاقتصادي من التركيز على إنتاج السلع إلى تقديم الخدمات، فعلى سبيل المثال؛ "تجد في دول أمريكا الشمالية أنّ ما يزيد عن 70% من اليد العاملة تعمل في قطاع الخدمات، كما أنّ هناك توسّعاً كبيراً في أنشطة صناعة المعلومات وتسليع المعرفة مثل صناعة البرمجيات الجاهزة والخدمات المعرفية المباشرة كالتصميم، والاستشارات والنظم الخبيرة.... إلخ" (سليمان، 2009، 20).

3_4_ فرض ضرورة التعليم المستمر:

يمنح اقتصاد المعرفة مكانةً مركزيةً لنظم التعليم والتدريب المستمرين لكي تتلاءم خبرات العمالة مع التطبيقات الجديدة، حيث أصبحت مواصلة التكوين عاملاً حاسماً في ميدان العمل، "فسرعة التطور التكنولوجي وانتشاره الواسع أصبحا يحتمان على الأفراد ضرورة تحسين الكفاءات، كما أنّ إدخال التكنولوجيا الجديدة في

العديد من القطاعات أدى إلى تغيير بعض الوظائف والمهام، فأصبحت الوظيفة الإدارية مثلاً ليست مجرد أعمال كلاسيكية فقط بل تجاوزتها إلى أدوار جديدة ترتبط بالتوجيه ومحاكاة السوق، وخلق أفكار جديدة تساهم في تحسين أداء المنظمات بشكل عام" (سليمان، 2009، 21).

3_5_ تنامي التّظيمات المرنة:

"تميّزت السّتينات من القرن الماضي بتوسّع عالمي في نظام تايلور للإنتاج، لكن بعد هذه الفترة أصبحت التّظيمات المرنة هي الصّبغة التي تغطي على أغلب أشكال المنظّمات، حيث تؤدي هذه التّظيمات المرنة إلى تقليل الخسائر والزيادة في إنتاجية عملي العمل ورأس المال؛ وذلك لكونها تعتمد على الابتكار والتعلّم المستمر واستثمار المعرفة، بالإضافة إلى أنّ المرونة تتيح التكيف السريع مع المتغيرات التكنولوجية والسوقية مما يعزّز الكفاءة والقدرة على التنافسية، كما تدعم بيئة عمل تشاركية تشجّع على الإبداع واتخاذ القرار اللامركزي بما يسهم في تحقيق أداء مؤسسي متميّز ومستدام في ظل بيئة متغيرة وديناميكية" (OCDE, 1996, 16).

3_6_ شبكي وافتراضي:

يولي اقتصاد المعرفة أهمية كبيرة لعمليتي نشر واستخدام المعرفة، إضافةً إلى أساليب توليدها ونقلها وتبادلها، حيث أصبحت قدرة المنظمات على النجاح والاستمرار مرهونةً بقدرتها على الولوج إلى شبكات المعرفة المحلية والعالمية متجاوزةً بذلك الحدود الجغرافية، وذلك لكون العلاقات الاقتصادية تعتمد على شبكات الاتصال الرقمية والتفاعل الإلكتروني بدلاً من الأساليب التقليدية، وبالتالي فإنّ المنظمات في اقتصاد المعرفة ملزمة بالبحث عن روابط تسمح لهم بتطوير التعليم التفاعلي بين الأفراد والمنشآت والمؤسسات عالمياً.

3_7_ تغيير نماذج الإبداع:

أسهمت خصائص شبكات الاقتصاد القائم على المعرفة في تغيير المفاهيم السائدة في النموذج الخطّي للإبداع، "فبينما النظرية التقليدية متمسكة بتعريف الإبداع على أنّه عملية اكتشاف تأتي بعد مجموعة من الأطوار المتعاقبة بصورة خطيّة، فإنّ الاتجاهات الحديثة تميل إلى اعتبار الإبداع عملية وصيرورة متشابكة غير خطيّة، تبرز فيها أهمية الاتصال وتبادل الأفكار بين المنظمات ومخابر البحث والمستهلكين والبيئة الاقتصادية بشكل

عام، حيث تساعد هذه الشبكات المنظمات على توزيع التكاليف والمخاطر المصاحبة لتوظيف الإبداعات الجديدة بين عدد كبير من المؤسسات، بالإضافة إلى الحصول على نتائج الأبحاث الجديدة، فالإبداع وفق المنظور الجديد في اقتصاد المعرفة أصبح ثمرة مجموعة كبيرة من أنشطة التفاعل بين المنظمات التي تؤلف مجتمعاً هيكلياً يطلق عليه النظام الوطني للإبداع" (OCDE, 1996, 16).

كما يبيّن عليان أنّ من أهمّ خصائص اقتصاد المعرفة أنّه ضد القوالب الجامدة، والنماذج النمطية في الاقتصاد، "فهو يمتاز بما يلي:

- 1_ مرونة وقدرة فائقة على التطور والتكيف مع المتغيرات والمستجدات.
 - 2_ يملك قدرة كبيرة على الابتكار، وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية وغير معرفية.
 - 3_ مجالات خلق القيمة المضافة في اقتصاد المعرفة متعددة ومتنوعة ومتجددة.
 - 4_ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة بل هو اقتصاد مفتوح، لذلك لا توجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه وفيه.
 - 5- الاعتماد على الجهد الفكري بدرجة أساسية في عمل اقتصاد المعرفة، وفي القيام بنشاطاته وإحلاله محل الجهد العضلي.
 - 6- يخضع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد الغلة (تزايد العوائد) (عليان، 2008، 385).
- وبالتالي فإنّ اقتصاد المعرفة يمتاز بعدة خصائص تميزه عن باقي الاقتصاديات الأخرى، فهو في مفهومه تبني المعرفة وجعلها نشاطه الأساسي؛ إن لم يكن الوحيد في بعض الحالات، فمدخلاته عبارة عن معلومات ومعرفة، كذلك مخرجاته هي أيضاً عبارة عن معلومات ومعرفة وخبرات وكفاءات. وبالتالي هو اقتصاد وفرة وليس ندرة.

ومن خلال الجدول الآتي ستم المقارنة بين خصائص الاقتصاد التقليدي وخصائص اقتصاد المعرفة:

الجدول (1) المقارنة بين خصائص الاقتصاد التقليدي وخصائص اقتصاد المعرفة

وجه المقارنة	الاقتصاد التقليدي	اقتصاد المعرفة
المورد الأساسي	الموارد الطبيعية ورأس المال المادي والإنتاج الصناعي	رأس المال البشري والابتكار والملكية الفكرية والخدمات المعرفية
المنتج الرئيسي	السلع المادية	خدمات ومنتجات معرفية (تكنولوجيا المعلومات وأفكار وابتكارات ومهارات)
التسويق	استقرار الأسواق في ظل المنافسة	ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة
قوة الدفع والاستمرارية	الجهد العضلي والآلة، بالتالي الإنتاج والاستهلاك	الجهد الفكري والتكنولوجيا، بالتالي الابتكار المستمر والتطوير
العمالة	ذات مهارات متخصصة	ذات مهارة عالية مبدعة، قادرة على التعلّم المستمر والذاتي
دور التكنولوجيا	دور محدد أو كأداة مساعدة	دور محوري في الإنتاج والتوزيع
العولمة	أقلّ تأثراً بالتغيرات العالمية	يتأثر مباشرة بالتغيرات التكنولوجية والعالمية
النمو الاقتصادي	مرتبط بالموارد الطبيعية ورأس المال	مستدام ومعتمد على المعرفة
القطاعات الرئيسية	زراعة وصناعة وتجارة	تكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير والتعليم والصناعات الإبداعية والمبتكرة
دور المؤسسات التعليمية	إعداد أفراد قادرين على أداء مهام محددة في سوق العمل	إعداد أفراد قادرين على التعلّم الذاتي والعمل الجماعي وتطوير المهارات
دور المعلم	ناقل للمعلومات وموجه للتلاميذ للنجاح في الامتحانات	ميسر للتعليم وموجه ومشجع على التفكير النقدي والإبداعي
المناهج التعليمية	ثابتة، تعتمد على المحاضرات والحفظ وتركز على نقل المعلومات	مرنة، تعتمد على المشاريع والتعليم التعاوني وتشجع الإبداع
تقييم التلاميذ	تركز على تقييم الحفظ والتذكر	تقييم المهارات العليا كحلّ المشكلات والتفكير الإبداعي

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحثة.

4- المهارات المطلوبة في مجتمع اقتصاد المعرفة:

يقتضي بناء اقتصاد المعرفة ضرورة الاستثمار في الإنسان وحاجاته وتطلعاته، بما يتوافق وقدرات الدّول

وتطلعاتها الاستراتيجية نحو المستقبل؛ في عالم يتصف بالتسارع التنافسي للأسواق العالمية، والذي يقتضي

بالضرورة توفر موارد بشرية ذات كفاءة ومهارة عالية قادرة على مسايرة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية والتحكم في إمكانات التغيير الممكنة. "إنَّ الاهتمام المتزايد بإعداد الكوادر البشرية_ في ظل الاقتصاد المعرفي_ يتطلب زيادة المعارف الفنية والنظرية والتقنية، وذلك لنتمكّن من تحويل الأفكار إلى حقائق فعلية تنفيذية تساهم في خلق الثروة. حيث أن وجود هذه المنظومة من المهارات الفنية المتخصصة والعامة_ والتي لا بد أن يمتلكها المتعلمون_ تسهّل إمكانية توظيفهم في المستقبل بطريقة تتناسب مع مجموعة من الوظائف، وليس وظيفة محددة بعينها، وتمكّنهم من الانتقال أو التحوّل من وظيفة إلى أخرى، والتكيّف والمرونة في الانتقال بين مواقع العمل المختلفة، وزيادة قابلية توظيفهم في سوق العمل" (المدادحة والذباب، 2014، 82). فالنمو الاقتصادي السريع في ظل التطورات المعرفية والتكنولوجية المصاحبة للاقتصاد المعرفي، يتطلب زيادة الكفاءة التقنية والعلمية للأفراد عن طريق تنمية المهارات والقدرات. "وحيث أن التحوّل نحو اقتصاد المعرفة يستلزم ضرورة العمل على تحقيق متطلبات هذا التحوّل، والتي من أهمّها تنمية مهارات اقتصاد المعرفة، والتي تُعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على أنّها الكفاءات المكتملة للمقررات التعليمية التي يكتسبها العاملون في مجال المعرفة، ويتطلّبها العمل في ضوء الاقتصاد المعرفي" (OECD, 2001, 99).

كما يُقصد بها أيضاً "مجموعة من السلوكيات والأعمال والأنشطة التي تمكّن الفرد من التعامل بدقّة ومهارة مع المعرفة، من أجل توظيفها بفاعليّة بكافة المجالات الحياتية" (رمضان، 2015، 223). ومن الناحية التربوية يمكن تعريفها على أنها "مجموعة من المعارف والسلوكيات والاتجاهات اللازمة للطلبة والتي تمكنهم من تطبيق المعرفة وإنتاجها ونشرها، بما يساعدهم على التكيّف ومواكبة مجتمع الاقتصاد المعرفي ومستجداته وتحدياته" (العنزي، 2015، 9).

وتكمن أهمية هذه المهارات في أنّ القدرة على إنتاج واستخدام المعلومات بشكل فعال هو مصدر حيوي لمهارات العديد من الأفراد، والتي تتحقق من خلال التعليم الذي يعدّ مفتاح المرور إلى عصر المعرفة وتطوير المجتمعات، فالقطاع التعليمي يعدّ من أكثر قطاعات المجتمع تأثراً بالتحديات العلمية والتقنية. "بالتالي فإنّ اكتساب المهارات يعني أنّ الطلبة الذين يتخرجون من المدارس سيكون لديهم سلسلة من المعارف المتعلقة

بالنّوظيف، والتي يمكن ترجمتها إلى عمل منتج في مؤسّسات وسوق العمل، فرأس المال البشري يعد مخزون المعرفة" (الشامي، 2011، 3).

ومن مهارات اقتصاد المعرفة والتي أشارت إليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "مهارات الاتصال، وحلّ المشكلات والعمل ضمن الفريق، ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (OECD, 2001, 99).

بينما أشار البنك الدولي World Bank إلى أنّ "الاقتصاد المعرفي يتطلب ثلاث فئات من المهارات:

1_ التصرف بشكل مستقلّ: ويتضمّن مهارة بناء وممارسة الشّعور بالذّات، واتخاذ القرارات والعمل في سياق صورة أكبر للتّوجه نحو المستقبل، وإدراك البيئة المحيطة، وفهم كيفية الاستفادة منها، وتحديد وممارسة الحقوق والواجبات، وتخطيط وتنفيذ المشاريع الشخصية.

2_ استخدام التكنولوجيا بشكل تفاعليّ: ويتضمّن استخدام التكنولوجيا للحوار النّشط، وإدراك المعدات والتكنولوجيا الجديدة، والاستجابة لها، والقدرة على استخدام اللّغة والنّصوص والرموز والمعلومات والمعرفة والتكنولوجيا بشكل تفاعلي لتحقيق الأهداف.

3_ العمل في مجموعات غير متجانسة اجتماعياً: ويتضمّن التّفاعل بشكل منتج مع أشخاص آخرين من خلفيّات مختلفة، مع الاعتراف بالدمج الاجتماعي للأفراد، وخلق رأس المال الاجتماعي، والقدرة على التّواصل بشكل جيد مع الآخرين والتعاون وإدارة وحل النزاعات" (World Bank, 2014).

أما بلمب وزمفير (Plumb& Zamfir) فأشارا إلى أنّ العيش والتّعليم والعمل في مجتمع المعرفة في ضوء الاقتصاد المعرفي، يتطلّب مهارات تؤكّد على التّفكير والابتكار والتّواصل والتعاون، وأن يكون التّلاميذ قادرين على استخدام التّفكير الإبداعي، لبناء المعرفة كوسيلة للتّعبير الفردي أو الجماعي باستخدام مجموعة متنوّعة من البيئات الرّقمية ووسائل الإعلام؛ من أجل التّعلّم الفردي، والمساهمة في التّعلّم من الآخرين" (Plumb& Zamfir, 2011, 482). وقد أشار بويسكو (Popescu) إلى أنّ "المهارات المطلوبة لعصر الاقتصاد المعرفي هي المعرفة باللّغات والرياضيّات وعالم الأسواق والاتصالات، ومهارات الملاحظة والتّحليل، ومهارة حل المشكلات من خلال تحليل أجزاء المشكلة واقتراح حلول إبداعية لها، والتّفكير الناقد والتّخطيط وإدارة

المشاريع، وتكييف المعرفة في السياقات الجديدة، والقدرة على التعلّم الذاتي؛ والتي تتضمن الدافعية للتعلّم والاهتمام بالنمو والتطوير الذاتي، والقدرة على نقل المعرفة من سياق إلى آخر، ومهارات اجتماعية تتضمن القدرة على العمل ضمن فريق، والقدرة على التفاوض وخلق حوارات بناءة وتنمية روح المبادرة، والشعور بالمسؤولية والاهتمام والالتزام" (Popescu, 2011, 199).

بينما أوضح الهاشمي والعزاوي أنّ "المهارات المطلوبة في عصر اقتصاد المعرفة هي مهارات الاتصال والتفكير والعمل الجماعي، ومهارات جمع المعلومات والمهارات السلوكية، إذ أنّ امتلاك المتعلم لهذه المهارات تساعد على التكيف مع الظروف التي يعيشها متيقظاً للمتغيرات السياسية والاجتماعية والعلمية، ومستجيباً لما تتطلبه تلك المتغيرات" (الهاشمي والعزاوي، 2010). بينما يرى البعض أنّ "المهارات التي يُتوقع أن تصبح أكثر أهمية في ظل التطورات والتغيرات التي يصادفها عصر اقتصاد المعرفة هي مهارات التفكير النقدي، وحلّ المشكلات، والتعاون والعمل الجماعي، ومهارات التعامل مع التنوع، ومهارات تكنولوجيا المعلومات، والإبداع والابتكار، وهي مهارات تأتي في سياق مهارات القرن الواحد والعشرين" (Maric et al., 2012, 17).

5- متطلبات اقتصاد المعرفة:

خَطَت الدّول المتقدمة خطوات جبارة لاندماجها في اقتصاد المعرفة؛ وذلك بعدما هيأت لنفسها متطلبات هذا المجال، وحتى تتمكن الدّول النامية من الاندماج في هذا العالم الجديد عليها أن تكون مهيأة لذلك من خلال إنشاء البنية التحتية التي تعدّ شيئاً مهماً بالنسبة لهذه الدّول حتّى تتمكن من إيجاد مكان لها في هذا العالم، وعليه فإنّ وجود القواعد والبنى التحتية أضحت من سمات الدّول التي تسعى للتقدّم، وإهمالها من سمات الدّول التي أقلّ ما يمكن القول عنها أنها متخلفة، وبالتالي يتّضح لنا أنّ هذه القواعد أو المتطلبات هي مفتاح الاندماج في اقتصاد المعرفة. ومن أهمها:

5_1 مجتمع المعرفة: يأخذ هذا المصطلح عدّة تسميات من بينها مجتمع المعلوماتية أو مجتمع المعلومات،

إضافة إلى المصطلح السابق الذكر مجتمع المعرفة. "ولقد أخذ عدة تعاريف يمكن ذكر بعضها:

- مجتمع المعرفة: هو مجتمع الحاسوب، مجتمع ما بعد الصناعة، أو مجتمع ما بعد العدالة والمجتمع الرقمي.

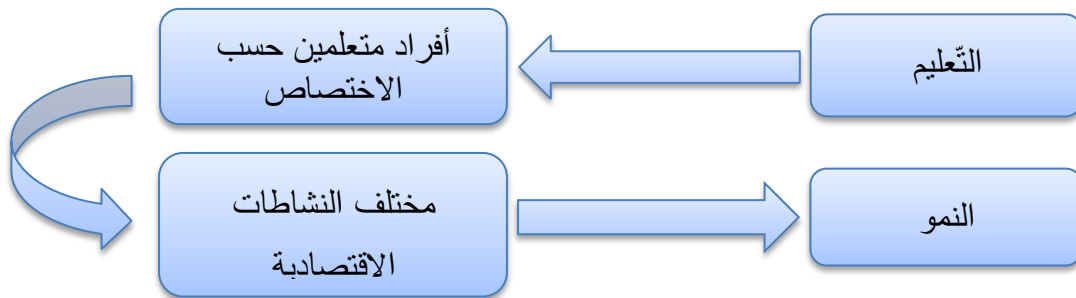
- مجتمع المعرفة: هو ذلك المجتمع الذي يستعمل المعرفة بصورة لائقة من أجل التحكم في أموره، واتخاذ القرارات السليمة والرشيده.

- مجتمع المعرفة: هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعرفة بقصد فهم خلفيات وأبعاد الأمور باختلاف أنواعها؛ وعلى كل المستويات.

كما أن مجتمع المعرفة في حد ذاته هو ميزة جديدة اتسمت بها الدول المتقدمة، وقد أضاف المجتمع إلى المعادلات عنصر جديد هو المعرفة" (عثمان، 2004، 242)، وبالتالي فمجتمع المعرفة هو من بين الركائز الأساسية التي تسمح للدول بالاندماج في الاقتصاد الرقمي (اقتصاد المعرفة).

5_2_ التعليم: يعدّ التعليم من المقومات الأساسية لاقتصاد المعرفة، وأهمية التعليم في الاقتصاد ليست موضوعاً جديداً، بل تم تناوله من قبل أقدم الاقتصاديين كآدام سميث (Adam Smith) في كتابه الشهير (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) 1776 م، إضافةً إلى عدة اقتصاديين، "ولكن ميلاد ما يسمى اقتصاديات التعليم يؤرخ في عام 1960 م عندما ألقى تيودر شولتز (Theodore W.Schultz) خطاب توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية، والذي كان عنوانه "استثمار رأس المال البشري" والذي أكد دوره في التنمية.

ف نجد أن معظم الاقتصاديين عبر مختلف الأزمنة تناولوا التعليم، والعلاقة التي تربطه بالاقتصاد، وقد انصبّ اهتمام الدول المتقدمة على التعليم، وقطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال. والشكل الآتي يوضح العلاقة بين الاقتصاد والتعليم.



الشكل رقم (2) يوضح العلاقة التي تربط التعليم بالاقتصاد

ومما سبق يتضح أثر التعليم في الاقتصاد، وذلك من خلال:

- دور اليد العاملة الماهرة المتعلمة في عملية الإنتاج.

- التّقدّم العلمي، ودوره في النشاطات الاقتصادية.

- ثقافة السّكّان ووعيهم بالنشاط الاقتصادي" (عثمان، 2004، 243). ومع مرور الوقت أكّدت الدّراسات

أهميّة التّعليم في الاقتصاد، وقد ازدادت تلك الأهمية خلافاً لما كانت عليه في السّابق؛ حيث كانت تتوجّه

معظم الميزانيات إلى القطاعات الماديّة باعتبارها استثماراً، وقد أُهمل التّعليم إهمالاً كبيراً باعتباره استهلاكاً.

5_3_ البحث والتطوير: ويعدّ من المتطلبات الّتي من غير الممكن الاستغناء عنه في الاقتصاد، "ويقصد

بالبحث والتّطوير تلك الدّراسات والبحوث والمشاريع، والّتي تفرض نتائجها على مختلف القطاعات الصّناعية

العاملة، ففي اقتصاد المعرفة يتمثّل النشاط الإنساني في البحث والتطوير، وهو النشاط الذي تتسابق عليه الدّول

المتقدمة، حيث أدركت أهميّة الاستثمار فيه، وخير دليل على ذلك المبالغ الماليّة المخصّصة لهذا العنصر من

قبل تلك الدّول" (عابدين، 2000، 36).

أما البنك الدّوليّ فيحدّد أربع ركائز أساسيّة تقود إلى المعرفة ويبنى عليها اقتصاد المعرفة، والّتي تُعدّ

بمثابة محرّكٍ فعّالٍ لإحداث النمو الاقتصادي، "وتلك الركائز هي:

1_ الحافز الاقتصادي والنظام المؤسّسي: وتقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونيّة

الّتي تهدف إلى زيادة الإنتاجية، وتشمل السّياسات والبرامج الّتي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات أكثر إتاحةً وسرّاً، وتخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات التكنولوجية، وزيادة القدرة التنافسية

للمؤسسات الرّياديّة.

2_ التّعليم والتّدريب: وهو من الاحتياجات الأساسيّة للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعيّن على الحكومات

أن توفّر نظاماً تعليميّاً عالي الجودة يستطيع إنتاج أيدي عاملة قادرة على دمج التّكنولوجيات الحديثة في سوق

العمل، وهذا يقتضي دمج المهارات الإبداعيّة في البرامج التّعليميّة والتّدريبية.

3_ الابتكار: ويتحقّق الإبداع والابتكار في وجود نظامٍ فعّالٍ من الرّوابط الاقتصاديّة مع المنظمات الأكاديميّة

ومراكز البحوث الّتي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها، وتكييفها مع الاحتياجات الوطنيّة في

ضوء المتغيّرات العالميّة.

4_ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وهي تسهّل نشر وتجهيز المعارف مع الاحتياجات المحليّة لدعم النّشاط الاقتصادي، وتحفيز المشروعات على إنتاج قيم مضافة عالية، ونشر التكنولوجيا الجديدة" (العريزي وآخرون، 2019، 344).

كما يرى القرني أنّ "أهمّ المتطلّبات لتحقيق اقتصاد المعرفة هي:

1_ نشر ثقافة مجتمعية مشجّعة على الإبداع والابتكار، وداعمة للبحث والتطوير من خلال توفير بيئة تفاعليّة مناسبة تحثّ الأفراد على المساهمة في إنتاج المعرفة واستثمارها.

2_ توفير بنية تقنيّة مناسبة لا تقتصر على توفّر الخدمات الأساسيّة للمجتمع، بل تسهم في تحفيز الإنتاج المعرفي.

3_ الاهتمام بالبحث العلمي والإبداع والابتكار، بما يساعد على إنتاج المعرفة في مجالات مختلفة.

4_ التطوير المستمر للتعليم والتدريب عالي النوعية، والتركيز على التعلّم مدى الحياة، وإقامة مجتمعات تعلّم ومحو الأميّة الرقمية، وليس الأبجديّة فقط.

5_ إيجاد نظم إداريّة ديناميّة ومنفتحة بعيدة عن البيروقراطيّة، مواكبة للتغيّرات المستمرة في العالم.

6_ زيادة نسبة الإنفاق على تطوير التعليم والتدريب والبحث؛ من النّاتج المحليّ بنسبةٍ توازي أو تفوق ما تنفقه الدّول المتقدّمة" (القرني، 2009، 51).

إنّ التّحوّل إلى اقتصاد المعرفة يتطلب محاور متكاملة ترتكز على أسس المجتمع المعرفي والتعليم النوعي، وتطوير القوانين الدّاعمة للبحث العلمي والمعرفي، وتحديث مستمرّ للبرامج التعليميّة، وزيادة معدل الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات، فالمجتمع هو أكبر قاعدة داعمةٍ لاقتصاد المعرفة، فهو المستهلك لهذه المعرفة والمستفيد من ثمارها، وتبيّن الباحثة متطلبات اقتصاد المعرفة في هذه المحاور:

1_ إنتاج المعرفة وابتكارها: وهذا يرتبط بمجتمع المعرفة من خلال وجود قوى بشريّة قادرةً على صناعة المعرفة وتوظيفها توظيفاً فاعلاً، ودعم المشاريع داخل المدرسة، وتشجيع التفكير الناقد وحل المشكلات، مما يسهم في تحويل المتعلم إلى فاعل ومنتج للمعرفة.

2_ البيئة المدرسية: وهي كأحد ركائز التعليم، يجب أن تكون محفزة على الإبداع من خلال بنية تحتية ذكية ومناهج مرنة وثقافة مؤسسية تدعم الانفتاح والتعاون، مع وجود عناصر مادية ملائمة وأجهزة ومختبرات داعمة للبحث والتطوير.

3_ التمكين الإداري: ويتطلب إعادة صياغة أدوار القيادة التربوية بما يضمن استقلالية اتخاذ القرار، وبناء نظم إدارية مرنة ومبنية على البيانات وتقوية العلاقات التعاونية المدرسية، وتعزيز الشراكات المجتمعية لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والمعارف.

4_ التعليم الرقمي: وهو أداة محورية لاقتصاد المعرفة، تتيح الوصول إلى مصادر معلوماتية غير محدودة، ويدعم بيئات التعلم الذكي والتعليم التفاعلي، ويسهم في بناء المهارات الرقمية، ويعزز التواصل المعرفي عبر منصات إلكترونية حديثة.

5_ التعليم المستمر: ويمثل ركيزة أساسية لضمان تطور الكفاءات التربوية من خلال التدريب المهني المتجدد، ومتابعة التطورات التقنية والمعرفية لضمان مواكبة مخرجات التعليم مع سوق العمل، وتحقيق اقتصاد معرفي مستدام.

إن اقتصاد المعرفة هو نوع جديد من الاقتصاديات المثمرة التي تناسب هذا العصر، عنصره الأساسي المعرفة التي لازمت البشرية منذ القدم، والتي كانت محط اهتمام الفلاسفة أو نخبة المجتمع فقط، وبعد زمنٍ طويلٍ أدرك الاقتصاديون ذلك، فأصبحت عنصراً من العناصر المعتمد عليها في التحليلات الاقتصادية. ونتيجةً لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برز ما يعرف بالاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة، فالاقتصاد المعرفة يقوم أساساً على المعرفة، ويعتمد بشكل أساسي على الاستخدام المكثف لهذا العنصر في مختلف الأنشطة والمجالات، وقد اعتمد في ظهوره على عدة عوامل؛ ويحتاج إلى مهارات ومتطلبات عديدة.

المحور الثاني: التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة في سوريا

- 1- مفهوم التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة
- 2- أهميّة التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة
- 3- أهداف التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة
- 4- مبررات التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة
- 5- متطلبات التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة
- 6- مؤشرات التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة
- 7- تحديات التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة

المحور الثاني: التَّحَوُّلُ التَّربُويُّ نحو اقتصاد المعرفة في سوريا

يعدُّ التَّحَوُّلُ التَّربُويُّ أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير نظم التعليم لمواكبة متطلبات العصر، وتهيئة الأفراد مع اقتصاد المعرفة، ويتطلَّب هذا التَّحَوُّلُ إعادة النظر في الأهداف التربوية ومضامين التَّعليم، بما يعزِّز من فاعلية النظام التَّعليمي، وستحدِّث الباحثة في هذا المحور عن مفهوم التَّحَوُّلُ التَّربُويُّ نحو اقتصاد المعرفة، وأهميته وأهدافه ومبرراته ومؤثراته والتَّحديات التي تواجهه.

1_ مفهوم التَّحَوُّلُ التَّربُويُّ نحو اقتصاد المعرفة:

تعدَّدت المفاهيم واختلفت باختلاف المستفيدين من عملية التَّحَوُّلُ التَّربُويُّ، وسيتم استعراض عدد من التعاريف التي تناولت مفهوم التَّحَوُّلُ التَّربُويُّ نحو اقتصاد المعرفة.

فقد عرَّفه قاموس ويبستر (Webster) بأنَّه "استخدام المعرفة لإنتاج منافع اقتصادية، وللحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وإنتاجها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة وتطبيقها، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي له قيمة كبيرة" (الخوالدة، 2012، 143).

وعرَّفته الدخيل والقرني بأنه "مجموعة من العمليات التي تكتشف وتخزن وتشارك، وتستخدم المعرفة من قبل المتعلم لتزويده بالخلفية النظرية لتحسين نوعية القرارات" (الدخيل والقرني، 2018، 21)، وكذلك عرَّفه الحارثي بأنه "استخدام المعرفة والمشاركة فيها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمات معلوماتية ثرية واستخدام العقل البشري كرأس مال، وتوظيف البحث العلمي لتحقيقها" (الحارثي، 2019، 573).

بينما يرى حمزة أنَّه "نظامٌ دقيقٌ يساعد على نشر المعرفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي لرفع مستوى أداء الفرد في الوقت المناسب" (حمزة، 2019، 1069). في حين وصفه صادق بأنَّه "مجموعة إجراءات للحصول على المعلومات والمعارف واختيار المناسب منها وتوليد وإنتاج أفكار جديدة، وتوظيفها بشكل أمثل في كافة المجالات الحياتية" (صادق، 2020، 122).

وترى الباحثة أنّ التّحوّل التربوي هو جملة التّغييرات المخطط لها لانتقال التّعليم الأساسي من النمط التّقليدي القائم على التلقين إلى التّعليم الذي يعتمد على إنتاج المعرفة واستخدامها، وتوظيف التّكنولوجيا في بيئة مدرسيّة مرنة تدعم الابتكار والإبداع، وتشجّع التّعلّم مدى الحياة.

2_ أهميّة التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

إنّ التّربية في جوهرها هي عملية تفاعل وتجاوب، وعطاء مستمرّ ومتجدّد ومتواصل بين المعرفة والإنسان، فإذا توقّفت التّربية أو تخلفت عمّا يطرأ من مستجدات فإنّها سوف تفقد عاملاً حيويّاً من عوامل تطوّرها وتفاعلها، كما أنّ التّعليم يحتلّ مكانةً مركزيّةً في بناء مجتمع اقتصاد المعرفة، وهو وسيلة لنشر المعرفة وإعداد الفرد المتعلّم، ففي اقتصاد المعرفة يكون للموارد البشرية عالية التّعليم أهميّتها ودورها الفعّال. حيث يؤكّد محي الدين على أنّه "في مجتمعات المعرفة لا يمكن بناء مجتمع بأطر غير متعلّمة، فلم يعد الأمر كما كان في القرن العشرين، حيث كانت هناك جهتان، جهة منتجة عالية التّأهيل العلميّ وأخرى مستهلكة غير مؤهلة تقريباً، فحاليّاً لابد من وجود قدرٍ جيدٍ من المعرفة في كلا الطّرفين (المنتج والمستهلك)، فعلى سبيل المثال لا يمكن إنجاز التجارة الإلكترونيّة في مجتمعات لا تملك البنية التحتيّة الملائمة لأعمال هذه التجارة، والمقصود هنا بالبنية التحتيّة ليس الطرق والآليات فحسب، وإنّما العقول المدربة القادرة على إدارة المؤسسات وتشغيلها" (محي الدين، 2007، 56-57).

وهنا يؤكّد على أهميّة التّعليم في العبور إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة، وي طرح مثلاً على ذلك ما قامت به الحكومتان الأمريكيّة واليابانيّة، "فقد أعادت الحكومة الأمريكيّة النّظر عدّة مرّات في نهاية السّتينات في استراتيجيّتها التّعليميّة، أما اليابانيّون فقد تابعوا تقليدهم الوطنيّ في منح التّعليم المنزلة الأولى في حياتهم العلميّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وهو تقليدٌ قديمٌ يعود إلى القرن التّاسع عشر، يوم قرّر الإمبراطور الياباني إرسال أوّل البعثات إلى أوروبا. وقد حصّدت حكومتا البلدين؛ الأمريكيّة واليابانيّة، نتائج خطّتهما، ففي عام 1996 بلغت نسبة الاكتشافات الأمريكيّة المسجّلة عالمياً 55% من مجموع هذه الاكتشافات البالغ عددها مائتي

ألف اكتشاف علمي، وأنت اليابان بعدها مباشرة بنحو 21%، في حين لم تتجاوز حصة الاتحاد الأوروبي بأكمله نسبة 15% (عباس، 2001، 11-12).

فالتعليم له دور في بناء المجتمع وتطوره، وبالذات أهميته ودوره في اقتصاد المعرفة، وتنميته، وتبرز هذه الأهمية من خلال إسهامه بالآتي:

- 1_ توفير القدرات الإدارية والتنظيمية، التي تسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد.
- 2_ تزويد العاملين بالمعلومات والمهارات التي تنمي قدراتهم ودوافعهم من أجل تحقيق إنتاجية أكبر، كمّاً ونوعاً، للمساهمة في تحقيق التنمية والتطور.
- 3_ الإسهام بشكل واضح وملحوس في إحداث التطور العلمي والتكنولوجي؛ الذي يمثل الأداة الهامة في اقتصاد المعرفة.
- 4_ إنّ التطورات التكنولوجية تقود في الغالب إلى زيادة الطلب على المعارف والمهارات الأعلى، التي تقتضي بالضرورة تعليماً أكبر، كمّاً ونوعاً، وهذا بدوره يحقق تعليماً عالي المستوى.
- 5_ يسهم التعليم بتوفيره للمعلومات والمعارف في زيادة وعي الفرد وثقافته، كما يسهم في تحقيق الرشد والعقلانية في تصرفاته، وبخاصة عند اتخاذه للقرارات الاقتصادية، وزيادة إنتاجيته ودخله، وزيادة الدافعية للتعلم والقيام بنشاطات وبذل جهد أكبر، لتحسين مستويات معيشته، سواء في الجوانب الاقتصادية أو في الجوانب الحياتية الأخرى التي ترافقه" (خلف، 2007، 90-99).

مما سبق يمكن القول أنّ من أهم ملامح عصر اقتصاد المعرفة الاهتمام بالتعليم، لذلك فقد أصبح من الأهمية بمكان التطوير المستمر للنظام التعليمي بما يلائم متطلبات العصر، وذلك من خلال تغيير الأنماط التقليدية التي تعتمد على التلقين وتخزين المعلومات دون الاهتمام بالكيف، والتطبيق العلمي للمعرفة، فنحن اليوم بحاجة إلى تعليم حقيقي يشجّع على تنمية القدرات والابتكار وحلّ المشكلات، عن طريق ربط تخطيط التعليم بتخطيط القوى العاملة وربطه بالتعلم المستمر والتنمية المهنية.

3_ أهداف التَّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

يفرض عالم اليوم على المجتمعات سرعة التَّحوّل نحو اقتصاد المعرفة، ويفرض هذا التَّحوّل على النّظم التّعليميّة تحقيق أهدافٍ جديدةٍ، فمجتمعات الغد ستكون قائمةً على المعرفة، وبما أن التّعليم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة، وتطوير المجتمعات لاستثمار رأس المال الفكري الذي هو محور العمليّة التّعليميّة، فإن مجتمع اقتصاد المعرفة سيكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمجتمعات التّعلّم التي تتيح للفرد فرصاً كي يتعلّم، وبالتالي يتعلّم كي يعمل، ويتعلّم كي يعيش مع الآخرين ويحقّق ذاته. "من أهداف التَّحوّل نحو اقتصاد المعرفة في التّعليم:

- 1_ رفع كفاءة النّظام التّعليمي، وزيادة فاعليّته، وتطوير البنى التّحتيّة لمؤسّساته.
- 2_ إعادة تشكيل النموذج التربوي، ومراجعة السياسات التّربوية والأهداف وبناء استراتيجيّة وطنيّة للتّربية.
- 3_ إنتاج جيل مسلّح بالعلم والتّكنولوجيا، وقادر على الإنتاج والمساهمة في بناء المجتمع.
- 4_ تطوير الجوانب النّوعيّة في البرامج والممارسات التّربوية لتحقيق مُخرجات تتسجم مع متطلّبات الاقتصاد الجديد.
- 5_ استخدام المعرفة وتطبيقها في الميدان.
- 6_ ترسيخ الإيمان بحتميّة التّغيير كقاعدة للتّطوير.
- 7_ تطوير الكوادر المؤسّسية القادرة على إدارة النّظام التّربوي بكفاءة، وتحقيق الأهداف المنشودة بفاعليّة من خلال الأساليب والأنظمة الإداريّة الحديثة، والتّنسيق بين كافّة القطاعات المعنيّة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب" (موسى، 2006، 77-76).

ومن وجهة نظر تركي (2005) فإنّ "أهمّ أهداف التَّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة هي:

- 1_ بناء الفرد بناءً متكاملًا، بدنيًا وعقليًا وخُلقيًا وروحيًا.
- 2_ بناء فرد قادر على أداء عمل منتج، وفي نفس الوقت يمتلك المعارف والمعلومات ذات العلاقة بهذا العمل.
- 3_ بناء فرد قادر على المشاركة الفعّالة الصّحيحة في حياة مجتمعه سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا.
- 4_ بناء فرد قادر على مواصلة التّعلّم بمفرده بعد انتهاء تعليمه في المدرسة.

5_ بناء فرد يستطيع أن يعيش، وأن يستمتع بحياته بما وفره المجتمع والعلم من إمكانيات.

6_ بناء فرد يفهم لغة العصر الذي يعيشه، ويمتلك المهارات التي تمكنه من التعامل الواعي والفعال مع متغيرات العصر" (تركي، 2005، 163).

ويشير حبيب (2005) إلى أن "أهداف التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة تمثلت بما يلي:

- 1_ القدرة على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام.
- 2_ القدرة على التكيف والتعلّم بسرعة، وامتلاك المهارات اللازمة لذلك.
- 3_ إتقان التعامل مع تقنية المعلومات والتقنية المعتمدة على الحاسب وتطبيقاته في مجال العمل.
- 4_ القدرة على التعاون والعمل ضمن فريق، وإتقان مهارات الاتصال اللفظية والكتابية والافتراضية.
- 5_ إتقان أكثر من لغة حتى يتمكن من العمل في بيئة عمل عالمية.
- 6_ إتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان، والقدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أو افتراضية" (حبيب، 2005، 7).

تجد الباحثة _في ضوء ما سبق_ أن من أهم أهداف التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة يمكن اختصارها في مجموعة من النقاط:

- 1_ تطوير الكوادر البشرية وفق مهارات القرن الحادي والعشرين من خلال التركيز على تنمية التفكير النقدي والإبداعي، وحل المشكلات والتعاون والاتصال لدى التلاميذ.
- 2_ دمج التكنولوجيا في التعليم من خلال تزويد التلاميذ بالمهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، واستخدامها كأداة للتعلّم والبحث والإنتاج.
- 3_ تشجيع التعلّم النشط؛ من خلال تحويل دور المعلم من ناقل للمعلومات إلى ميسر للتعليم، وتوفير بيئة تعليمية تشجع التلاميذ على الاستكشاف والاكتشاف الذاتي وتحويل التلميذ من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها.
- 4_ تطوير المناهج الدراسية لتعكس متطلبات سوق العمل في المستقبل، ودمج مفاهيم اقتصاد المعرفة في مختلف المواد الدراسية والاهتمام بالتعليم نوعاً وليس كمّاً فقط.

5_ الانفتاح على الثقافات الأخرى وبناء شراكة مجتمعية من خلال تعزيز التعاون بين المدارس والمؤسسات الأخرى في المجتمع، مثل الجامعات والشركات، لتوفير فرص للتلاميذ للتدريب والتطوير المهني.

6_ التركيز على زيادة المعرفة، من خلال التوجه نحو التعلم الذاتي والمستمر مدى الحياة، ونشرها من خلال الشبكات الإلكترونية التي تلغي الزمان والمكان.

4_ مبررات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

هناك عدة مبررات لتوجيه التعليم نحو اقتصاد المعرفة، وقد تم ترتيبها من وجهة نظر موسى (2006)، حيث بدأ بالمبررات الاجتماعية فالاقتصادية ثم الثقافية والمبررات السياسية، ويمكن تلخيص أهم ما تضمنته هذه المبررات من وجهة نظره، بالنقاط الآتية:

1_ إعداد أجيال قادرة على ابتكار المعرفة وتوظيفها، لا حفظها وتخزينها فقط، وتحسين نوعية التعليم من خلال التركيز على التعليم النوعي باستخدام التقنيات الحديثة.

2_ اتجاه المجتمع نحو استخدام أكثر لتقنية الوصول إلى القواعد المعرفية، وبناء قدرات العاملين في القطاع الاقتصادي بما يتلاءم مع احتياجات العصر.

3_ اعتماد الاقتصاد القومي على المعرفة بدل الاعتماد على رأس المال المادي.

4_ جلب الاستثمارات الخارجية والتغلب على المعوقات التشريعية والسياسية، والدخول في المنافسة المفتوحة والمعايير الدولية لجودة الخدمات والمنتجات.

5_ النمو السريع للمعرفة وظهور فروع علمية جديدة وتكنولوجيا متطورة، واتساع نطاق المعرفة.

6_ تنمية القدرة على التعاون والعمل ضمن فريق، واتقان مهارات الاتصال اللفظية والكتابية، وتغير طبيعة العمل من العمالة متدنية المهارة إلى العمالة عالية المهارة.

7_ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية كأدوات للتعلم الفردي والجماعي.

8_ تكوين العقل المنتج كبديل للعقل المستهلك.

9_ تمكين الأجيال القادمة من تحمل المسؤولية في بناء المجتمع، وتأهيل المواطن القادر على حماية هويته وكيانه وخصوصيته لتلبية متطلبات المرحلة المقبلة. (موسى، 2006، 69-75)

وترى الباحثة أنّ من أهم مبررات التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة يمكن إجمالها في مجموع من النقاط:

1_ تغيّر طبيعة سوق العمل: حيث شهد تحوّلاً جذرياً فأصبحت المعرفة والمهارات المتقدّمة مثل التفكير النقدي وحلّ المشكلات والإبداع والتعاون، هي الأساس لتحقيق النجاح المهني، فالتّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة يزوّد التّلاميذ بهذه المهارات الضرورية للمنافسة في سوق العمل.

2_ التطوّرات التكنولوجية: حيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ممّا يفرض على المجتمع القدرة على استخدامها بفعالية، فالتّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة يهدف إلى دمج التكنولوجيا في التّعليم، ليس فقط كأداة وإنّما كمنهجية للتفكير.

3_ العولمة: حيث تفرض على أفراد المجتمع تحديات جديدة تتطلب فهماً عميقاً للعالم من حولهم، وقدرة على التكيف مع ثقافات العالم المختلفة، فالتّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة يهدف إلى تنمية الوعي العالمي للتلاميذ وتزويدهم بمهارات التواصل والتعاون مع الثقافات المختلفة؛ للتعبير عن أفكارهم بوضوح والتفاعل مع الآخرين.

4_ التّحوّل من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة: يعتمد اقتصاد المعرفة على رأس المال الفكري والابتكار وإنتاج المعرفة، بدلاً من الاعتماد على الموارد الطبيعية.

5_ احتياجات التّعليم في العصر الحالي: فالّتّعليم التقليدي لم يعد قادراً على تلبية احتياجات التّلاميذ في عالم سريع التّغير، فالتّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة يهدف إلى توفير تجربة تعليمية أكثر مرونة وتفاعلية، تساعد التّلاميذ على تلبية احتياجاتهم الفرديّة، وتشجّعهم على التّعليم المستمر، والبحث عن المعرفة.

5_ متطلبات التّحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

يتطلّب التّحوّل نحو اقتصاد المعرفة عدداً من العناصر والمستلزمات، والتي يسهم وجودها في دعم الاقتصاد المعرفي، حيث أشار (محمد، 2004، 37) إلى "أهمّ المتطلبات الأساسية للتّحوّل نحو اقتصاد المعرفة، والتي يمكن اختصارها:

- 1- إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده، وإجراء زيادة حاسمة في الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة، بدءاً من التعليم الابتدائي وصولاً للتعليم العالي، مع توجيه الاهتمام لمراكز البحث العلمي.
 - 2- العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية.
 - 3- إدراك المستثمرين والشركات لأهمية اقتصاد المعرفة، بحيث تساهم في تعليم العاملين ورفع مستوى تدريبهم".
- ومن وجهة نظر عماد الدين (2005) إنّ "أهم مستلزمات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة:
- 1- توافر بنية تحتية مجتمعية داعمة، تتمثل بالكوادر المدربة ذات المستوى العالي من التأهيل، والتي يعد وجودها بمثابة دعامة قوية للاقتصاد المعرفي.
 - 2- استخدام الإنترنت بشكل واسع ليشمل كافة الشرائح.
 - 3- نشر ثقافة مجتمع التعلّم فكرياً وتطبيقاً في مختلف المؤسسات، وهذا يتطلب التركيز على مستوى التعليم، والعمل على تدعيم التأهيل والتعلّم المستمر.
 - 4- العمل على تهيئة صناع للمعرفة؛ يمتلكون القدرة على التساؤل والتحليل والابتكار.
 - 5- تفعيل منظومة البحث والتطوير" (عماد الدين، 2005، 12).
- أما الكبيسي (2008) فيرى من وجهة نظره أن "اقتصاد المعرفة يتطلب توفر النقاط الآتية:
- 1- الاعتراف بالمعرفة ورأس المال الفكري، كموجودات جوهرية وأكثر أهمية من الموجودات الملموسة والتهيو لإدارة المعرفة استراتيجياً.
 - 2- وجود هياكل تنظيمية شبكية مرنة ونماذج وأنماط إدارية جديدة، واستبدال الوحدات المركزية واللامركزية بوحدات معرفية مستقلة ومتصلة.
 - 3- اعتماد التغيير الجذري لمواجهة الأزمات الاقتصادية كأولوية حاسمة، وتفضيلها على خيارات التحسين أو التعديل والإصلاحات التدريجية الروتينية.
 - 4- توافر المواهب البشرية ورأس المال الفكري المتنوع معرفياً.
 - 5- التركيز على مهارات وقدرات وخبرات الموارد البشرية.

6- بناء واعتماد نظم حوافز ومكافآت جديّة، تركّز على توليد معرفة جديدة، وتكوّن بديلاً عن النّظام التّقليدي المعتمد على العمولة والأجر المقطوع.

7- إقامة بيئة تنظيمية تعتمد على نشر المعرفة والمشاركة بها.

8- يتوقف استثمار المعرفة على قدرة المنظّمة على توجيه المعرفة المناسبة، للأفراد المناسبين، والمحتاجين إليها في الوقت المناسب" (الكبيسي، 2008، 134-135).

أما اسماعيل (2004) فقد ذكر بأنّ "تقرير التنمية الإنسانية لعام (2003)، اقترح خمس أركان أساسية لإقامة مجتمع اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، وهي:

1- إطلاق حرية الرّأي والتعبير والتنظيم وضمانها.

2- نشر التّعليم الرّقمي، مع إيلاء عناية خاصة للتّعليم المستمرّ مدى الحياة.

3- توطين العلم، وبناء قدرة ذاتية للبحث والتّطوير الثقافي في جميع النّشاطات المجتمعية.

4- تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل منفتح ومستنير، وإثراء التنوع الثقافي، والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى.

5- التّحوّل الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية" (اسماعيل، 2004، 288).

إنّ اقتصاد المعرفة يتطلب بنية إدارية داعمة تعزز إنتاجية المعرفة، وبنية تقنية تسهل تخزين المعارف ومعالجتها ونقلها، وتحويلها إلى معرفة ثقافية تسهم في تطوير التّعليم المستمر وتهتم بالتنمية المستدامة. ويمكن تلخيص أهم متطلّبات التّحوّل التربوي اللازمة لمدارس التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة، كما جاءت في هذه الدّراسة:

1_ التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها: وهو من المرتكزات الجوهرية لبناء اقتصاد المعرفة حيث لم يعد نقل

المعرفة كافياً، وإنّما يجب إعداد التّلاميذ ليكونوا منتجين ومبتكرين من خلال بيئة تعليمية نشطة ومحفّزة.

"المعرفة الابتكارية هي التي تجعل المؤسسة قادرة على تغيير القواعد في القطاع الذي تنشط فيه، وهي

معرفة تميّز المؤسسة عن منافسيها، كما أنّ امتلاك معرفة ما يؤهلها لتمتع بمركز تنافسي، وتمييزها راجع لتحسّن

أدائها ونوع المعرفة التي تمتلكها" (مبارك، 2008، 14). ومن خصائصها التي تتمتع بها إمكانية توليد المعرفة من خلال عمليات البحث والاستقصاء بواسطة أشخاص مبتكرين لديهم القدرة على التحليل والتّركيب واستخلاص النتائج، "فالمعرفة تموت بتركها وعدم استغلالها، لذلك يجب إخراجها إلى النّور، وبالتالي إمكانية تقاسمها وامتلاكها من قبل الجميع وتحويلها إلى طرق عملية، أو براءة اختراع ومصدر دخل للذين يمتلكونها" (زايد، 2017، 112).

بالتّالي يمكن إجمال أهم متطلبات التحول التربوي نحو إنتاج المعرفة وابتكارها بالنّقاط التالية:

- 1_1_ تعزيز مهارات التفكير الإبداعي والناقد لدى المعلّمين والتّلاميذ، بما يدعم قدرتهم على حلّ المشكلات.
 - 1_2_ تطوير المناهج لتكون مرنة ومحفّزة للبحث والاستقصاء والتعلّم الذاتيّ.
 - 1_3_ توفير بنية تحتية رقمية داعمة للتعلّم التّفاعلي والمعرفي وربط المدرسة بالبيئة المعرفية.
 - 1_4_ تدريب الكوادر التربوية على توظيف المعرفة والتّقنيّات الحديثة في التّعليم.
 - 1_5_ بناء شراكات مع مؤسسات بحثية لتعزيز الابتكار المدرسي والإنتاج المعرفي داخل المدرسة.
- 2_ التحوّل بالبيئة المدرسية: يعني تحويل المدارس لتكون أكثر من مجرد أماكن للتّعليم التّقليدي، بل لتصبح مراكز للابتكار والإبداع، ويصبح أفرادها جزءاً من اقتصاد المعرفة.
- كما أوضح القزاز (2014) "بأنّ المدرسة هي أداة المجتمع التي تساهم في تنشئة الأبناء، والتنظيم الذي يعمل على إعداد الطلاب لمواجهة احتياجاتهم، وتبدأ بمرحلة التّعليم الابتدائي، والذي يتناول الأطفال في مرحلة تشكيل شخصياتهم، وهي الركيزة الأساسية للمراحل التالية" (القزاز، 2014، 133).
- وترى أبو الرب (2016) أنّ "أهم ما يميز التّحوّل بالبيئة المدرسية:
- التّحوّل بالعناصر الماديّة من مباني وتجهيزات ومعدات عمليّة، ومدى توافر أساليب داخل المدرسة، وهذه بدورها تساعد على مواكبة التّغيرات والتّطورات الحاصلة في المجتمع الخارجي.

- التحوّل بالبيئة المعنوية وتتمثل بالالتزامات الأخلاقية والقيم التي تتبع من المجتمع، وتتمثل بالعلاقات بين أطراف العملية التعليمية من مدير ومعلم وطلاب وأولياء أمور، كما تشكل البيئة المعنوية الحجر الأساس في ترقية العملية التعليمية والوصول إلى التطور المنشود" (أبو الرب، 2016، 12).

بالتالي يمكن إجمال أهم متطلبات التحول التربوي بالبيئة المدرسية بالنقاط التالية:

2_1_ تهيئة بيئة تعليمية محفزة من خلال توفير مناخ مدرسي يدعم الإبداع والاستقلالية في التعلم، ويشجّع التفاعل بين التلاميذ والمعلمين.

2_2_ تصميم مبانٍ وتجهيزات مرنة تشمل الفصول الذكية، والمختبرات الرقمية ومساحات العمل الجماعي التي تدعم التعلم النشط والتكاملي.

2_3_ توفير مصادر تعلم متنوعة مثل المكتبات الرقمية، والمنصات التعليمية والأجهزة التكنولوجية التي تراعي أنماط التعلم المختلفة.

2_4_ تعزيز ثقافة مدرسية إيجابية تشجّع على التعاون وتبادل المعرفة والانفتاح على الأفكار الجديدة والابتكار.

2_5_ تفعيل شراكة المجتمع المحلي من خلال ربط المدرسة بالمؤسسات والجهات الداعمة، لتعزيز دورها كمركز للإنتاج والتطوير المعرفي.

3_ التحوّل نحو التمكن الإداري: يُعرّف بعض الباحثين التمكن الإداري بأنه لامركزية الإدارة، وآخرون يشيرون إلى الإدارة الذاتية المدرسية، أو الإدارة المستقلة، وبالتالي فهي تعريفات متشابهة من حيث المبدأ، وقد عرفه الكيلاني (2018) بأنه "ممارسة إدارية تُسهم في تعزيز دور الفرد في المنظمة من خلال المشاركة في اتخاذ القرار والتحفيز وتحمل المسؤولية وتهيئة كل مستلزمات أداء العمل بنجاح وفاعلية" (الكيلاني، 2018، 5).

"فالتمكن الإداري له دور ومزايا يمكن أن يحققها في المؤسسات التعليمية:

- يحقق التمكن الإداري زيادة النّفوذ الفعّال للأفراد وفرق العمل؛ بإعطائهم المزيد من الحرية لإدارة مدارسهم ويعطي المعلمين حرية الأداء لمهامهم.

- يركّز التمكن على القدرات الفعلية للمديرين والمعلمين في الأزمات وحل مشاكل العمل.

- يجعل التّمكن مديري المدارس أقلّ اعتماداً على الإدارة الوسطى في إدارة نشاطهم، ويعطيهم الصّلاحيّات الكافية في مجال عملهم.

- يجعل التّمكن الإداري المديرين مسؤولين عن نتائج أعمالهم وقراراتهم" (الفاضل، 2010، 140).

بالتّالي يمكن إجمال أهم متطلبات التّحول التربوي نحو التّمكن الإداري بالنّقاط التالية:

3_1_ تطوير مهارات القيادة التشاركيّة للمديرين والمسؤولين الإداريين، لتعزيز التّواصل الفعال، ودعم فريق العمل.

3_2_ تعزيز ثقافة الثّقة والمسؤولية بين جميع العاملين، مما يرفع من روح المبادرة والانتماء.

3_3_ تمكين المعلّمين والعاملين في العملية التعليمية بشكل عام من اتّخاذ القرارات المتعلّقة بعملهم بشكل مستقلّ وفعال.

3_4_ استخدام نظم معلومات إداريّة حديثة تسهل جمع البيانات وتحليلها لاتّخاذ قرارات مبنية على أدلّة.

3_5_ تشجيع الابتكار والمبادرات الذاتيّة داخل البيئة المدرسيّة لتعزيز التطوير المستدام، وتحسين الأداء التعليمي.

وعلاوة على ذلك فإنّ المدارس التي تحظى بتطبيق نهج التّمكن الإداري تملك فرصاً أكبر للنّجاة من آثار المشكلات التي تعترضها، بأشكالها المختلفة حال وقوعها.

4_ التّحول نحو التّعليم الرّقمي: أصبح التّحول نحو التّعليم الرّقمي ضرورة للحفاظ على استمرارية التّعليم رغم

الأزمات بوصفه أولويّة قصوى، ولا بدّ من مواكبة ما أحدثته الثورة التكنولوجية. ويمكن تعريف التّعليم الرّقمي بأنّه

"طريقة للتّعلّم باستعمال آليات الاتصال الحديثة من حاسوب وشبكات، ووسائط متعددة من صوت وصورة

ومكتبات رقمية، كذلك بوابات إنترنت سواء عن بعد أو في القاعة الدراسية باستعمال مختلف التّقنيّات في إيصال

المعلومة للمتعلّم بأقصر وقت، وأقلّ جهد وأكبر فائدة" (العجروش، 2017، 21).

ومن وجهة نظر السايح (2021)، فإنّ ما يتصف به "التّعليم الرّقمي من خصائص تميزه عن التّعليم

التقليدي:

- تدعيم عملية تكوين الفرد وتوفير الاتصال والتفاعل المتبادل.

- الانتقال من نقل المعرفة إلى تعليم موجه.

- الاعتماد على المهارات، خاصةً مهارات التفكير العليا.

- يحقق التدريس بجودة عالية، ويشجع التعلّم النشط" (السايح، 2021، 264).

بالتالي يمكن إجمال أهم متطلبات التحول التربوي نحو التعليم الرقمي بالنقاط التالية:

4_1_ توفير بنية تحتية رقمية متطورة تشمل الإنترنت عالي السرعة والأجهزة الذكية، وشبكات أمنية لضمان

استمرارية التعلّم دون انقطاع.

4_2_ رفع كفاءة المعلمين الرقمية من خلال التدريب المستمر على أدوات التعليم الرقمي وتصميم المحتوى

الرقمي التفاعلي.

4_3_ دمج المحتوى الرقمي التفاعلي في المناهج الدراسية لتعزيز الفهم، وتنمية مهارات التفكير النقدي والبحث

الذاتي.

4_4_ تبني منصات تعليم إلكتروني تسهل التعليم عن بعد، وتدعم تنوع أساليب التواصل بين المعلم والتلميذ.

4_5_ نشر الوعي بالثقافة الرقمية والأمان المعلوماتي لتمكين التلاميذ والمعلمين من استخدام التكنولوجيا بفعالية

ومسؤولية.

5_ التحوّل نحو التعليم المستمر: إنّ اقتصاد المعرفة سريع الخطى ومتطور باستمرار، لذلك أصبح من

الضروري للأفراد تبني فكرة التعلّم مدى الحياة، باعتباره طريقاً للنجاح، ولقد ولّى الزمن الذي يُعتبر فيه المرء

متعلماً بمجرد حصوله على درجة علمية أو شهادة جامعية فقط، حيث تتطلب الطبيعة الديناميكية للعالم الحديث

التعلّم المستمر، وتحسين المهارات للبقاء على صلة مع المحيط والقدرة على المنافسة فيه.

إنّ فكرة المنظمة المتعلّمة انتقلت إلى ميدان التربية والتعليم، وأخذ التربويون يستغلون إمكانية تطبيق

الأفكار في ميدان التعليم، "حيث تعرّضت الأنظمة التربوية لضغوطات متعددة للتكيف مع التغيرات، الأمر الذي

وضع هذه المنظمات أمام تحديات عليها مواجهتها من خلال التعليم المستمر. فالّتعلم المستمر يعطي المدرسة

اسم: المدرسة المتعلّمة، أو المدرسة دائمة التعلّم، والتي تتحقق فيها فرص التعلّم المستمر لجميع العاملين فيها، من خلال تشجيع الاستفهام والحوار، ودعم التعاون والتعلّم الجماعي، وإنشاء أنظمة لمشاركة المعرفة، وإشراك العاملين في وضع رؤية داعمة للتعلّم، والتي تعمل على ربط المدرسة بالبيئة الخارجية" (محمد، 2017، 627).

فعلى المؤسسات التعليمية أن تصبح منظمات تتعلّم؛ لا أن تُقدّم خدمات التعلّم فقط، حيث يتعلّم المنتسبون إليها (إداريون، معلمون، موظفون، تلاميذ) بصورة مستمرة تجنّب الأخطاء التي يقعون فيها، والتغلب على الصعاب التي تواجههم، وتحسين أدائهم بصورة عامة من أجل تقديم خدمات تعلّم وتعلّم أفضل، "فالمدارس التي ترفض أن تتغير لن تستمر، وهذا يتطلب منها استيعاب شروط التغيير، وإعادة الحيوية للمدرسة وتحويلها إلى مدرسة متعلّمة، فقدرة المدرسة على التعلّم هو مفتاحها للبقاء والنمو، فالتحوّل نحو التعلّم المستمر يجعلها قادرة ليس على التكيّف فقط بل على الإنتاج" (Reece, 2004).

بالتالي يمكن إجمال أهم متطلبات التحوّل التربوي نحو التعلّم المستمر بالنقاط التالية:

- 5_1_ ترسيخ ثقافة التعلّم مدى الحياة لدى المعلمين والتلاميذ، من خلال تعزيز القناعة بأهمية التطوير الذاتي المستمر.
- 5_2_ دمج مهارات التعلّم الذاتي كالبحت والنقد، وحلّ المشكلات ضمن المناهج الدراسيّة وأساليب التّقييم.
- 5_3_ توفير فرص تدريب وتطوير مهني مستمرّ للمعلّمين، باستخدام أساليب مرنة وحديثة تلائم احتياجاتهم.
- 5_4_ توظيف التكنولوجيا التعليميّة كمنصّات التعلّم الإلكتروني والمصادر الرقمية لتعزيز التعلّم في أي وقت وأي مكان.
- 5_5_ بناء دافعية ذاتية قويّة لدى التلاميذ لمتابعة المعرفة وتوسيع مداركهم خارج الإطار المدرسي التقليدي.

6_ مؤشرات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

إنّ المؤشرات الاقتصادية هي تلك الإحصائيات والتقارير التي تلخّص الأداء الاقتصادي لقطاعات الاقتصاد المختلفة، ويتمّ من خلالها تقييم الوضع الاقتصادي لأي مجتمع أو دولة، ومعرفة مدى قوّة هذا الاقتصاد أو ضعفه، وتقديم نظرة تنبئية لمستقبل هذا الاقتصاد. ويعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross

(Domestic Product) من أهم المؤشرات التي تساعد أصحاب القرار في وضع الأسس للأهداف والسياسات الاقتصادية، كما يقوم اقتصاد المعرفة على مجموعة مهمة من المؤشرات التي من خلالها يمكن الدخول إلى هذا الاقتصاد، ومعرفة متغيراته والأطر التي يعمل ضمنها. ويرى اسماعيل (2004) أن مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) (Knowledge Economy Index) الذي يمكن تقديره من خلال قياس مجموعة من المحدّات، تأخذ في حسابها أربعة عناصر أساسية، يُعدّ من أهم المؤشرات التي تقيس قدرة البلدان على التحوّل نحو اقتصاد المعرفة" (اسماعيل، 2004، 43).

الجدول رقم (2) يوضح مؤشر اقتصاد المعرفة وعناصره الرئيسية والفرعية

العنصر الرئيسي	المؤشرات المطلوبة للعنصر	مفهوم العنصر
البحث والتطوير Research and development	- تصدير التّقيّة العالية كنسبة من التصدير الصناعي. - عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير. - إجمالي العاملين في البحث والتطوير على المستوى الوطني كنسبة من السكان. - إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي. - المتوسط السنوي لأعداد براءات الاختراع الممنوحة. - ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير من رجال الأعمال للفرد.	وهو مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني، الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التّقيّات الحديثة.
التّعليم والتّدريب Education And Training	- إجمالي الإنفاق على التّعليم لكل فرد. - معدّل معرفة القراءة والكتابة. - نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الابتدائية. - نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الثانوية. - التسجيل في المرحلة الثانوية. - التسجيل في المرحلة الجامعية.	ويعد المدخل الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة، وهو يركّز على الموارد البشرية.
البنية المعلوماتيّة Information Infrastructure	- مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات. - الهواتف العاملة المستخدمة لكل ألف من السكان. - اشتراكات الهاتف المحمول لكل ألف من السكان.	وهو عنصر يشمل كلّ ما يرتبط بالجوانب المتعلقة بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات والإعلام.

	- أجهزة الفاكس لكل ألف من السكان. - تكلفة المكالمات الدولية. - الدوريات والصحف اليومية لكل ألف من السكان.	
البنية الأساسية للحاسوب computer Infrastructure	- نسبة المشاركة الدولية في الحاسوب. - أعداد أجهزة الحاسوب لكل ألف من السكان. - نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب. - أعداد مستخدمي الإنترنت لكل ألف من السكان. - مواقع الإنترنت لكل ألف من السكان. - مواقع الإنترنت لكل عشرة آلاف من السكان.	ويعكس هذا العنصر مدى توافر الحاسوب بوصفه أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية.

المصدر: تقرير (البنك الدولي، 2003)

وبناءً على هذه المؤشرات التي وردت في تقرير البنك الدولي (2003)، فقد رُتبت بعض دول العالم في سلسلة مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجدول الآتي:

الجدول (3) ترتيب بعض دول العالم في سلسلة مؤشرات اقتصاد المعرفة

تسلسل	اسم الدولة	مجموعة النقاط المعيارية لمؤشر اقتصاد المعرفة	مستوى الدولة
1	الولايات المتحدة الأمريكية	6754	مستوى عالمي
2	اليابان	6150	
3	السويد	6041	
4	ألمانيا	4615	مستوى متقدم
5	كوريا الجنوبية	4053	
6	سنغافورة	3856	
7	ماليزيا	2645	مستوى متوسط
8	الصين	2023	
9	إندونيسيا	1518	
10	الهند	493	مستوى بدائي
11	مجموعة الدول العربية	أقل من 400 نقطة	

المصدر: تقرير (البنك الدولي، 2003)

نرى من الجدول السابق أنّ هناك أربع مستويات لمؤشر اقتصاد المعرفة:

- **المستوى العالمي (World class):** يضمّ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والسويد في قمة السلسلة، وهي دول رائدة تقنياً واقتصادياً.

- **المستوى المتقدم (Advanced class):** يضمّ غالبية الدول الأوروبية وكندا، وبعض الدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة.

- **المستوى المتوسط (Emerging class):** ويضم باقي الدول الأوربية خارج الاتحاد الأوربي، وبعض الدول الآسيوية (ماليزيا - الصين).

- **المستوى البدائي (Rudimentary class):** ويضم دول العالم الثالث على قمة هذا المستوى، وتندرج مجموعة الدول العربية دون استثناء في إطار المستوى البدائي في سلسلة مؤشر اقتصاد المعرفة، وبنقاط معيارية دون 400 نقطة، وهذا ما يؤكد وجود فجوة واسعة بين مجموعة الدول العربية وباقي الدول في مختلف المجالات المرتبطة باقتصاد المعرفة.

من الجدول السابق الذي صدر عن البنك الدولي لعام 2003 نرى أنّ تصنيف الهند في المستوى البدائي، والصين في المستوى المتوسط قد يبدو غير منطقي، فقد حدثت عدّة تغييرات مهمّة على السّاحة الاقتصادية والسياسيّة، وهي صعود دول مثل الهند والصين بوصفها تهديداً للاقتصاد الأمريكي، فالهند على سبيل المثال نجحت في بناء برمجيّة عالية، واستطاعت أن تحصل على نسبة جيدة من السوق البرمجيّة العالميّة، أما الصين فهي واحدة من الدول التي انتفضت على واقعها الاقتصادي والاجتماعي، وحاولت اللحاق بركب الدول المتقدّمة، واتّخذت طريق النّصنيع والتّكنولوجيا سبيلاً للوصول إلى غايتها، كما شهدت السّوق العالميّة بروز الصين كإحدى الدول المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات" (محي الدين، 2004، 257).

أما العالم العربيّ فتؤكد العديد من الدّراسات كدراسة السّني (2005) أنه "تعامل مع التّقيّة، ولكنّه نقلها بشكل لم يؤدي إلى توطينها ومواصلة تطوّرها بالرّغم من تعدّد الخيارات أمام الدول العربيّة، وتميّز بعضها بالموارد

الطبيعية والمقومات اللازمة، كما أشارت الدراسة إلى وجود فجوة رقمية وتقنية بل وفجوة حضارية أيضاً تفصلها عن الأمم الأخرى" (، 2005، 29).

لذلك ومن وجهة نظر الباحثة فإن موقع الهند والصين في هذين المستويين لا يتناسب مع ما حققته هاتان الدولتان من نقلة كبيرة في اقتصاد المعرفة، وتعزو السبب إلى الكثافة السكانية والامتداد الجغرافي الكبير لهاتين الدولتين. إضافة إلى أن هذه التحليلات كانت بناءً على المعطيات والمؤشرات التي تضمنها تقرير البنك الدولي لعام 2003، ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم حدثت العديد من التغيرات والتطورات على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مختلف الدول وبخاصة العربية، مما انعكس إيجاباً أو سلباً على مؤشرات اقتصاد المعرفة. ومع ذلك ترى الباحثة أن كل المؤشرات التي طُرحت سواء من البنك الدولي، أو الدراسات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بخصوص تحليل جاهزية الدول والمجتمعات لاقتصاد المعرفة، هي مؤشرات جزئية وغير مباشرة في قياس النمو الاقتصادي المستند على المعرفة، فالجزء الأهم غير المنظور من المعرفة هو المعرفة الضمنية الموجودة بالأصل في عقول الأفراد، وهذا ما يصعب قياسه بدقة.

7_ تحديات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

تواجه النظم التعليمية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة العديد من التحديات، لخصها الابراهيم (2004) بالنقاط الآتية:

- 1_ توفير مستوى مناسب من الخبرات والمهارات التي تتوافق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، مع الحرص دائماً على الارتقاء بمستوى الخبرات، والمهارات بصورة مستمرة.
- 2_ نقص الموارد والتمويل الذي تعانيه المدارس بشكل عام، إذ يُعدّ دخول تكنولوجيا المعلومات في المدارس محدوداً للغاية، عدا بعض الحالات الاستثنائية، وبالتالي فإن قدرات هذه المدارس على تقديم الخدمات المأمولة منها في ظل الاقتصاد المعرفي قد تكون محدودة.
- 3_ تبني هياكل جديدة للبرامج الدراسية ذات محتوى يتناسب مع طبيعة اقتصاد المعرفة، والتركيز على جوانب الإبداع لدى التلاميذ، حيث أن الوسائل الرقمية الحديثة توفر مزايا كثيرة للمعلمين والنظم التعليمية بشكل عام.

4_ دعم التزام مؤسسات المجتمع المختلفة بتطوير الموارد البشرية، وذلك للحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو والتوظيف.

5_ ويتجلى التحدي الخامس في المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه المؤسسات التعليمية، والتي من الممكن أن تزداد بسبب البيروقراطية في نظم التعليم" (الابراهيم، 2004، 107-110).

تقسّم التحديات ذات التأثيرات القوية التي لا بد من مواجهتها خلال التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة إلى مجموعات، كما يلي:

1- تحديات علمية وتكنولوجية:

لقد أحدثت الثورة العلمية والطفرة التقنية اتساعاً في المعرفة، فتضاعفت بصورة مذهلة لم يسبق للبشرية أن شهدت لها نظيراً، وأضحى التعامل مع هذه المعارف والعلوم أمراً بالغ التعقيد، "كما نتج عن الثورة العلمية علوماً جديدة، وتخصصات حديثة لم يسبق معرفتها، كما برزت حاجات جديدة منها:

1_1 الحاجة للتخصص الدقيق في فروع المعرفة المختلفة، مع وجود ثقافة واسعة لدى الفرد تمكنه من التعامل مع فروع المعرفة المختلفة.

1_2 الحاجة إلى تزويد الفرد بالقدرات المختلفة والمهارات المتنوعة التي تمكنه من التعامل مع الثورة العلمية والتطور التقني بأسلوب إيجابي، بحيث يأخذ ما يفيد ويطور من أدائه، ويرتقي بمجتمعه.

1_3 الحاجة إلى توطيد تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم في بيئة المدرسة.

1_4 الحاجة إلى شبكات اتصالات النطاق العريض ذات السعة العالية، وتطبيقاتها في مجالات التعليم والتدريب، مما يخفف الفجوة في التعليم، حيث سيوفر لمتعلمي الدول النامية وسائل فعالة ثنائية الاتجاه تتيح التفاعل الإيجابي والدينامي مع مصادر التعليم المختلفة؛ ومن أبرزها التلفزيون التفاعلي.

1_5 الحاجة إلى الأخذ بمبدأ التعلم مدى الحياة، وذلك من خلال تزويد الفرد بالمهارات والقدرات التي تمكنه من الاستمرار في التعلم ليتمكن من مواكبة كل جديد" (حبيب، 2005، 20).

2_ تحديات اجتماعية وثقافية:

إنّ الانفتاح الثقافي العالمي المتمثل في العولمة بحاجة إلى أصالة بلا جمود، وانفتاح دون ذوبان، فنحن بحاجة إلى أن تهبّ علينا رياح الثقافات من كل جانب. "وقد نتج عن ظهور العولمة حاجات جديدة للمجتمع، فرضت على التعليم الأخذ بها، ومن هذه الحاجات:

2_1_ الحاجة إلى تزويد أفراد المجتمع بالقدرات المختلفة والمهارات المتنوعة، التي تكسبهم القدرة على مواجهة التغيرات المختلفة، والتعامل مع العولمة بصورة إيجابية تحفظ للمجتمع هويته، وتمكّن الفرد من الاستفادة من الجوانب الإيجابية لتيار العولمة.

2_2_ الحاجة إلى غرس قناعات حقيقية لدى الفرد بقيم وثقافة مجتمعية، وانتهاج أسلوب الإقناع في طرح قضايا المجتمع، لإيجاد قناعة حقيقية لدى الفرد بما يتم طرحه لتتحول تلك المبادئ التي آمن بها المجتمع إلى مسلمات لدى الفرد لا تقبل الشك، بشكل يحفظ هوية الفرد وثقافة المجتمع.

2_3_ الحاجة إلى تزويد الفرد بمهارة فنّ الاتصال بالآخرين، والتخاطب معهم، ونقل الأفكار والثقافات، والاستفادة من أفكار وثقافة الآخرين.

2_4_ الحاجة إلى إكساب الفرد مهارة تطوير الذات، وتنمية القدرات لمواكبة التغيرات والتطورات المتلاحقة في مختلف جوانب الحياة الإنسانية" (عبد القادر والخروصي، 2005، 275).

كما أشارت دراسة تليلي وآخرون (Tlili et al, 2020) أنّ الجمود التنظيمي والاجتماعي، والبيروقراطية التي يعاني منها معظم المؤسسات التربوية في المجتمعات النامية تشكل تحدياً حقيقياً، بالإضافة إلى عدم وضوح فلسفة اقتصاد المعرفة للقائمين على وزارة التربية والمؤسسات المرتبطة بها، وتبني خيارات المواد التعليمية المفتوحة لاتزال غير متوازنة عبر الدول العربية، مما يعكس فجوة رقمية وثقافية في تعزيز الوصول إلى المعرفة.

3_ التحديات الاقتصادية:

صنّف عبد القادر والخروصي (2005) "أهمّ التحديات الاقتصادية، بالنقاط التالية:

3_1_ صعوبة تبرير العائد الاستثماري، فالتعليم - بحكم طبيعته - استثمار طويل الأجل، وفي ظل إدارة الأزمات تنمو نزعة إهمال عائد المستقبل من أجل مكاسب على المدى القصير.

3_2_ الفقر الذي يحدّ كثيراً من قدرة الأسر على تعليم أبنائها، ومن قدرة الكبار على مواصلة التعلّم في ظلّ ظروف المعيشة القاسية.

3_3_ ارتفاع كلفة التعليم والتدريب، مع التوسّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وارتفاع كلفة إنتاج محتوى تعليمي محلي عالي الجودة ليغطّي نطاقاً واسعاً من فئات المتعلّمين، وبيئات التعلّم المختلفة.

3_4_ عولمة التعلّم، وغلبة المنطق الاقتصادي، بحيث أضحي دافع التجارة والربحية حقيقة واقعة على مستوى الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة.

3_5_ التّنامي الملحوظ في معدّلات الطّلب على خدمات التّعليم، وتزايد الضّغوط على مؤسسات التّعليم الوطنية لإعداد خريجها للعمل في إطار دولي بالشروط والمواصفات التي تُفرض عليها من خلال المنظمات الدولية.

3_6_ قلة الإمكانيات اللازمة للتّحول نحو الاقتصاد المعرفي من حيث نقص الحواسيب، وصعوبات الاتصال. بالإضافة إلى التّحديات التي تكمن في تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك بسبب ما أفرزته التطورات التكنولوجية من تأثيرات على طبيعة الوظائف التي يحتاجها سوق العمل، وبناءً على ذلك فقد أصبح من أهم أهداف وأدوار النّظم التّعليمية هو تهيئة المتعلّمين لسوق العمل، وتزويدهم بالمهارات العقلية العليا التي تتلاءم مع متطلّبات هذه التّحوّلات" (عبد القادر والخروصي، 2005، 276).

كذلك التحدّي المتمثّل بتدني مستوى التنافسية للاقتصادات العربية بسبب استحواذ القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وغياب المساءلة وقلة الانفتاح، ما أدّى إلى إضعاف حافز الإنتاجية وتوظيف المعرفة.

4_ التحديات السياسية:

تتمثّل هذه التحديات من وجهة نظر عبد النبي (2021) "بما يأتي:

4_1_ صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية لتعدد جوانبها.

4_2_ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً على المحيط المعلوماتي.

4_3_ انحياز المنظمات الدوليّة إلى صفّ الكبار في مختلف القضايا، بالإضافة إلى اختلاف الرؤى في هذه المنظّمات إلى حدّ التضارب بشأن الفجوة الرقمية، مما يؤثر على الاستفادة من دعم هذه المنظمات للدول النامية.

4_4_ حرص القوى السياسية الحاكمة على إبقاء نظم التعليم الرسميّة تحت سيطرتها مما يحدّ من قدرة هذه النظم على إحداث التغيير المناسب" (عبد النبي، 2021، 89).

تري الباحثة أنّ مواجهة هذه التّحديات يتطلّب تضافر جميع الجهود، فهذه التّحديات ليست مسؤولية الحكومات وحدها، فالفجوة المعرفيّة التي نعيشها، ينبغي تجاوزها من خلال القناعة بأنّ تطوير التّعليم والتّعلّم، والتّدريب والبحث والتطوير هو الجسر الذي نعبّر منه إلى مجتمع المعرفة، وضرورة التّعامل بجديّة لتجاوز تلك العقبات والتّحديات، كي نتمكّن من اللحاق بركب المعرفة وخصوصاً في مجال التّعليم والتّدريب.

يتّضح في ختام هذا المحور أنّ التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة يمثل إطاراً استراتيجياً لتعزيز التنمية المستدامة في سياق التطورات التكنولوجية المتسارعة، وتتبع أهميته من دوره في تطوير رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة واستثمارها لدفع الابتكار والنمو الاقتصادي، وتستند مبررات هذا التحول إلى متطلبات العولمة والثورة الرقمية التي تفرض تطوير مهارات متقدمة، وهذا يتطلب الاهتمام بالتّعليم فهو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات، والتنسيق بين القطاعات لضمان استدامة التحول.

وقد خطت الجمهورية العربية السورية عدّة خطوات في طريقها نحو التّحوّل التربوي في التّعليم. وهذا ما

سيتم الحديث عنه في المحور التالي.

المحور الثالث: المؤشر العالمي لاقتصاد المعرفة في سوريا

- 1- مفهوم قياس اقتصاد المعرفة
- 2- أهمية قياس اقتصاد المعرفة
- 3- صعوبات قياس اقتصاد المعرفة
- 4- مؤشر المعرفة العالمي
- 5- تحليل موقع سوريا في المؤشرات العالمية
- 6- نماذج لتجارب بعض الدول في التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة

المحور الثالث: المؤشر العالمي لاقتصاد المعرفة في سوريا

سيتناول هذا المحور مفهوم مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وأهمية مفهوم قياسه، ويوضّح موقع سورية في مؤشر المعرفة العالمي، ويحلّل مؤشرات مرحلة التعليم الأساسي في محافظة حمص بحكم أنّ الدراسة الحالية تتناول مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص، وستطرح الباحثة في هذا الفصل بعض التجارب الناجحة في مجال تحقيق متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة في التعليم، وتستعرض بعض الخطوات التي قامت بها وزارة التربية في سورية لتحقيق متطلبات التحوّل نحو اقتصاد المعرفة.

1_ مفهوم قياس اقتصاد المعرفة:

يجب التمييز بين مفهومي المؤشرات والإحصاء لتوضيح مفهوم قياس اقتصاد المعرفة، إذ تُعبّر المؤشرات عن قياس كمي أو نوعي يُستخدم لقياس ظاهرة معينة محدّدة، بينما الإحصاءات هي عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدّد وفي شكل رقمي، فالمؤشر يختلف عن الإحصاء في أنّه لا يكتفي بعرض الواقع فحسب بل يعمّد إلى تفسيره وتحليله، ويرتبط بهدف يسعى إلى تحقيقه.

وبشكل عام يمكن تعريف المؤشرات "بأنها أداة للقياس في مجال معين، لوصف وضعية إنسانية في أي مجتمع من المجتمعات، وتؤدي دوراً هاماً في عملية التنبؤ بكلّ تحوّل يطرأ على المتغيرات التي ترتبط به، ويمكن تعريف المؤشر بأنّه معلومة كمية أو نوعية يحصل عليها وفق شروط منهجية محدّدة تضمن صدقها وثباتها وضمان نتائجها؛ لإجراء مقارنات زمانية أو مكانية على نحو دوري" (عبد القادر، 2020، 209).

يوضّح المفرجي بأنّ "المؤشر هو بمثابة الدلالة الإحصائية والبيانات الرقمية التي تُصاغ من معادلات رياضية وقيم بيانية في صورتها الرقمية" (المفرجي، 2003، 82). كما يُعرّف المؤشر "بأنّه هو الذي يشير إلى شيء أو علاقة تُبين احتمال وجود شيء معين، أو عدد يعبر عن علاقة بين شيئين" (وديع، 2002، 205).

وتتجلى أهمية المؤشرات في كونها مقاييس كمية أو نوعية تلخّص المعلومات والبيانات والمعارف عن الظواهر التي تحدث في المجتمعات، وقد تكون على شكل أرقام أو نسب أو معدّلات أو جمل قياسية؛ تشير إلى

مستوى معين من الانجاز، وبشكل عام تعدّ المؤشّرات وسيلة لمتابعة مسار العمل والانجاز في أي قطاع في مراحله المختلفة.

2_ أهمية قياس اقتصاد المعرفة:

ترجع أهمية قياس اقتصاد المعرفة لعدّة أسباب، "أهمّها الآتي:

2_1_ ظهور أساليب حديثة في القياس تختلف عن التقليدية، حيث يتمّ تقييم عدّة معطيات، مثل رأس المال البشري والابتكاري، وعوائد المعرفة ووظيفتها في الأداء الاقتصادي على المدى المتوسط والاستراتيجي، وقياس العوائد الاقتصادية والاجتماعية من الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، وقياس مخزون المعارف التي تدخل ضمن الدورة الاقتصادية في فترة زمنية معينة.

2_2_ تحديد قيمة عناصر رأس المال الفكري القابلة للتداول بهدف إعداد القوائم المالية للأصول غير المادية، لتجديد قيمتها ودعم المزايا التنافسية للمؤسسة.

2_3_ تتمكن المؤسسة بقياس الاقتصاد المعرفي من رفع كفاءة وفعالية الأداء للموارد البشرية المؤهلة لديه، مع إعطاء أهمية لإعادة التنظيم وتحفيز الابتكار وبراءات الاختراع، بما يسمح لها التكيف مع المحيط الداخلي والخارجي لمختلف عناصر البيئة المحيطة بها.

2_4_ إن القياس في مجال الاقتصاد المعرفي يساعد على إدراك تدفّقات نقدية حالية ومستقبلية، من خلال ما يضيفه من قيم على الصعيد الاستراتيجي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التنافسية وزيادة حصصها التسويقية.

2_5_ المحافظة على رأس المال الفكري من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء، بما يساهم في وضع خطط لتطوير الكفاءة وحماية الخبرات من التقادم" (المفرجي، 2003، 83).

3_ صعوبات قياس اقتصاد المعرفة:

إنّ من الصّفات الأساسية لاقتصاد المعرفة هو لاملموسية الأصول (غير مادية)، وعليه فإذا كان قياس الأصول الملموسة لهذا النوع من الاقتصاد أمراً ممكناً، فمن الصّعوبة قياس أصوله اللاملموسة التي تُعدّ ركيزته الأساسية، "بالإضافة إلى الصعوبات التالية:

3_1_ الحداثة والتّطور، وصعوبة تحديد قيم مدخلات مؤشر المعلوماتية ومتغيّراتها، وتباين هذه القيم من مجتمع لآخر ومن نشاط إلى نشاط. ووجود مستويات فكرية متباينة، مع وجود عمليات عديدة لاستخلاص المعايير والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

3_2_ صعوبة الرّبط المباشر بين التّكلفة والقيمة في المعرفة، كذلك صعوبة قياس احتمال نجاح الاستثمار في الرأسمال الفكري والاقتصاد المعرفي عموماً.

3_3_ عدم التّوافق في العلاقة بين مدخلات ومخرجات عملية إنتاج اقتصاد المعرفة" (بو جمعة وآخرون، 2018، 9).

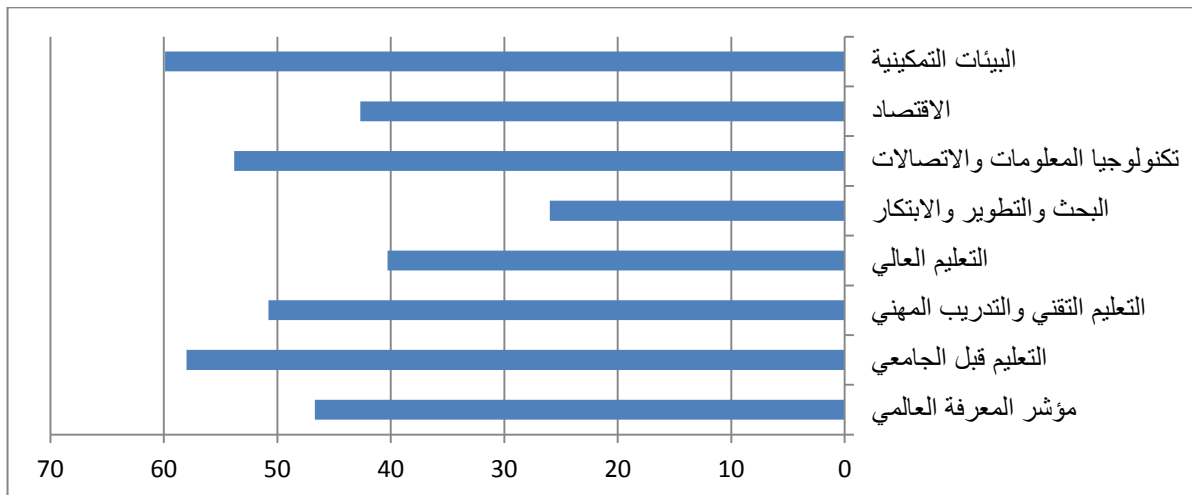
نستخلص مما سبق أنّه من الصعب أن يستقرّ الرّأي العلمي عن مؤشر عام محدّد، ويكون بمثابة قياس شامل يعتمد عليه في جميع الحالات ومختلف الأوضاع، كما أنّه مع استمرار التّطور التّكنولوجي واستخداماته اللامتناهية تنشأ الحاجة إلى معايير جديدة تكون بمثابة مرجعية في القياس.

لذا يمكن القول أنّ مؤشرات اقتصاد المعرفة تعتمد على مصادر البيانات التي تُؤخذ من بيانات كمية تجمعها المؤسسات الإحصائية، كما تركّز على بيانات نوعية مستمدة من المسوح، من أجل معرفة حجم التّقدم في اقتصاد المعرفة بناءً على قياس هذه المؤشرات، وقد قامت العديد من الجهات والجمعيات حول العالم بإعداد مؤشرات لقياس الاقتصاد المعرفي، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدّولي وفق أسس ومنهجيات وفلسفات تراها كل جهة، ممّا يعني أنّه لا يوجد إجماع دولي على تبني واحدة من تلك المؤشرات، ومن أهمّ هذه المؤشرات؛ مؤشر منظمة التّعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Organization for Economic Co-operation and Development)، ومؤشرات اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي (ESCAP)، ومؤشرات البنك الدّولي للاستثمار المعرفي (KEI)، ومؤشر المعرفة العربي (2015) " (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2020).

4_ مؤشر المعرفة العالمي:

اعتمد حديثاً مؤشر المعرفة العالمي من بين المؤشرات لقياس اقتصاد المعرفة في الدول، "ويمثل هذا المؤشر الذي تمّ اعتماده عام 2017 مقياساً للأداء المعرفي لدول العالم في سبعة مجالات، وهي: التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والبيئات التمكينية، ويهدف المؤشر إلى قياس مفهوم المعرفة بأوجه متعددة، كما يغطي المؤشر 138 دولة، وتشمل 199 مؤشراً، ويوفر أداة منهجية يستدلُّ بها صانعو السياسات والباحثون في القطاعين العام والخاص للتعاون في جوانب مختلفة في السياسات لتعزيز المجتمعات القائمة على المعرفة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2020).

إنّ متوسط مؤشر المعرفة العالمي الذي يضم 138 دولة لعام 2020 بقيمة متوسطة 46.7 نقطة، حيث يشمل مؤشر التعليم قبل الجامعي بقيمة 58 نقطة، ومؤشر التعليم التقني والتدريب المهني بقيمة 50.8 نقطة، ومؤشر التعليم العالي بقيمة 40.3 نقطة، ومؤشر البحث والتطوير والابتكار بقيمة 26 نقطة، ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيمة 53.8 نقطة، ومؤشر الاقتصاد بقيمة 42.7 نقطة ومؤشر البيئات التمكينية بقيمة 59.9 نقطة، والشكل الآتي يوضح متوسط مؤشر المعرفة والمؤشرات القطاعية لـ 138 دولة.



الشكل (3) يوضح متوسط مؤشر المعرفة العالمي والمؤشرات القطاعية لـ 138 دولة

لابدّ من قياس التّقدم في اقتصاد المعرفة من أجل معرفة حجمه، وذلك باستخدام عدّة مؤشرات ترتبط بالدرجة الأولى بحجم الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع عمليات البحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية. وتعدّ سويسرا الدولة الأولى عالمياً حسب مؤشر المعرفة العالمي حيث تقدر قيمته بـ 73.6 نقطة، تليها الولايات المتحدة الأمريكية 71.1 نقطة، ثم فنلندا بقيمة 70.8 نقطة.

الجدول (4) يوضح ترتيب الدّول العشر الأولى عالمياً من حيث مؤشر المعرفة العالمي

الدولة	مؤشر المعرفة العالمي	التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني و المهني	التعليم العالي	البحث والتطوير والابتكار	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاقتصاد	البيئات التمكينية
سويسرا	73.6	76.2	77.5	68.6	65.7	82.7	62.3	86.6
أمريكا	71.1	63.2	92.3	57.8	64.3	86.5	61.1	73.5
فنلندا	70.8	78.5	81	56.1	57	81.9	61.6	83.8
السويد	70.6	76.4	69.7	57.9	65.5	84.6	59.9	85.4
هولندا	69.7	71.2	76.8	56.2	58.4	84.5	63.5	80.9
لوكسمبورغ	69.5	70.7	72.2	66.2	47.6	85.3	65.4	84
سنغافورة	69.2	75.2	60.2	56	53.3	82.9	76.6	81.3
الدنمارك	68.3	75.4	63.6	61	57.8	82.7	59	83.9
بريطانيا	68.1	68.1	63.4	68.3	58.2	84.2	60.1	77.5
هونغ كونغ	66.8	78.1	58.3	55.9	45.4	84.6	71.2	78.1

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2020)

وينبثق عن هذا المؤشر عدة مؤشرات قطاعية تظهر محاورها وعدد متغيّراتها وأوزانها في الجدول الآتي:

جدول (5) يوضح المؤشرات القطاعية ضمن المؤشر العالمي للمعرفة

المؤشر القطاعي	المحور	المحاور الفرعية	وزن المؤشر (النسبة المئوية)
مؤشر التعليم قبل الجامعي	رأس المال المعرفي	البيئة التمكينية التعليمية	15
مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني	التكوين والتدريب المهني	سمات سوق العمل	15
مؤشر التعليم العالي	مدخلات التعليم العالي	مخرجات التعليم العالي وجودته	15

15	28	البحث والتطوير الابتكار في الإنتاج الابتكار المجتمعي	مؤشر البحث والتطوير والابتكار
15	20	مدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
15	22	التنافسية المعرفية الانفتاح الاقتصادي التمويل والقيمة المضافة	مؤشر الاقتصاد
10	18	السياسة والمؤسسات الاقتصاد والمجتمع الصحة والبيئة	مؤشرات البيئات التمكينية العامة بين القطاعات المعينة

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2020)

تصنيف الدول العربية وفقاً لمؤشر المعرفة العالمي:

استناداً لمؤشر المعرفة العالمي لعام 2020؛ تم تحليل وضعية الدول العربية، حيث احتلت دول الخليج العربي المراتب الأولى، تليها مصر ولبنان، حيث جاءت الإمارات العربية المتحدة في صدارة الدول العربية وفي المرتبة (15) عالمياً، أما بقية دول المغرب العربي فاحتلت مراتب متأخرة، في حين نجد أن موريتانيا وسوريا بقيت في المراتب الأخيرة عالمياً وعربياً؛ وذلك نظراً للظروف التي عانت منها البلاد خلال الفترة الماضية من عدم الاستقرار السياسي والأمني، ويمكن تحديد اتجاهات مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية خلال الفترة بين 2017-2020، من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (6) اتجاهات مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية خلال الفترة بين عامي 2017-2020

الدولة	2017		2018		2019		2020	
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر
الإمارات	25	58.8	19	61.9	18	63.7	15	66.1
قطر	41	50.5	43	51.3	40	51.6	39	54.2
السعودية	68	45	66	46.9	52	48.4	42	50.9
البحرين	43	49.9	44	51	43	51.2	43	47.5
عمان	75	43.6	62	47.8	50	48.7	58	45.8

45	65	46.6	62	49.9	30	47	59	الكويت
44.3	72	42.5	82	39	99	39.6	95	مصر
44.3	76	42.6	81	45.2	74	46	63	لبنان
43.9	79	44.5	70	44.7	76	46	62	الأردن
42.7	82	43.1	78	43.6	82	42	80	تونس
42.6	83	41.2	92	41.3	94	43	77	المغرب
37.5	103	37.1	104	38.7	104	39.6	96	الجزائر
28.5	130	27.5	131	30.2	130	30.7	126	سوريا
25.6	136	26.3	132	30	131	29	128	موريتانيا

يتضح جلياً من خلال الجدول السابق أنّ الإمارات العربية المتحدة أحرزت تقدماً واضحاً خلال الفترة (2017_2020) حيث قفزت من المرتبة 25 عالمياً إلى 15، ووصل مؤشر المعرفة العالمي فيها إلى 66.1 نقطة بينما كان 58.8 نقطة، وهذا نتج عن اهتمام الدولة ببرامج التعليم والمعرفة والبحث والتطوير، وقد حققت السعودية نفس التقدم، وتشهد قطر ومصر تقدماً لكن ليس بنفس الدرجة حسب تقارير مؤشر المعرفة العالمي، غير أنّ البحرين بقيت عند نفس المستوى الذي كانت عليه على عكس بقية الدول الأخرى التي تراوحت بين التراجع والتدهور.

نبين فيما يلي المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي:

أولاً- مؤشر التعليم قبل الجامعي :

يعدّ مؤشر التعليم قبل الجامعي أداة لقياس مراحل بيئة التعليم قبل الجامعي، حيث يضمّ المرحلة الابتدائية والثانوية بالإضافة إلى برامج الطفولة والإنفاق على التعليم. فقد حققت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربياً، و(10) عالمياً بقيمة مؤشر (75.5 نقطة)، وهذا يعود إلى الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات في توفير بيئة تعليمية ترقى إلى مستوى الدول المتقدمة، يليها البحرين (63.9 نقطة)، ثم قطر (62.4 نقطة)، ولبنان (61.8 نقطة)، بينما الدول التي تعدّت المرتبة 100 عالمياً نجد السعودية والأردن وموريتانيا وسوريا على التوالي.

ثانياً_ مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني:

احتلت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المراكز الأولى عربياً، حيث بلغت قيمة المؤشر 69.6 نقطة لدولة الإمارات، و 68.5 نقطة للسعودية، إلى جانبهما لبنان في المرتبة الثالثة عربياً، وقيمة 62.2 نقطة مما يدل على أنها تولي اهتماماً بالغاً للتعليم التقني والتدريب المهني لما لها من مساهمة فعالة في سوق الإنتاج السلعي والخدمي، في حين أن سوريا جاءت في المركز الأخير عربياً والمرتبة 133 عالمياً بمؤشر بلغت قيمته 30.7 نقطة.

ثالثاً_ مؤشر التعليم العالي:

يرتكز مؤشر التعليم العالي على عدة أسس وقواعد كالإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي، وعدد الجامعات المصنفة عالمياً، بالإضافة إلى التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية والاقتصادية في مجالات الأبحاث والتطوير وغيرها، وقد حافظت الإمارات على مركزها الأول عربياً، حيث بلغت قيمة المؤشر 55.4 نقطة، تليها قطر بمؤشر قيمته 52.1 نقطة، ونلاحظ تصدر الجزائر المرتبة الثالثة عربياً بقيمة 47.2 نقطة، في حين بقيت كلاً من سوريا وموريتانيا في المراكز الأخيرة عربياً.

رابعاً_ مؤشر البحث والتطوير والابتكار:

يهتم مؤشر البحث والتطوير والابتكار بعدة مؤشرات فرعية من بينها الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة البحث والتطوير من مؤسسات الأعمال، وجودة مؤسسات البحث العلمي، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا وغيرها. فبالنسبة للمؤشر السابق تراجع معظم الدول العربية في الترتيب العالمي، حيث تراجعت الإمارات العربية إلى المرتبة 29، وبلغ قيمة المؤشر 37.8 نقطة، إلا أنها تعتبر الأولى عربياً، تليها كل من السعودية وقطر، بينما احتلت الدول العربية مراتب متواضعة في مجال البحث والتطوير والابتكار، وكانت المراكز الثلاث الأخيرة من نصيب الجزائر وسوريا وموريتانيا على التوالي.

خامساً_ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ويرتكز هذا المؤشر على العديد من الأسس والتي نذكر بينها التنافسية في قطاعي الإنترنت والهاتف واشتراكات الهاتف المحمول والثابت، ونسبة مستخدمي الإنترنت بالإضافة إلى استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة، وسجلت الدول العربية من خلال مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مراتب عالمية متفوقة خاصة الإمارات بقيمة 79.9 نقطة، وقطر بقيمة 66.6 نقطة، والسعودية 66.2 نقطة، والبحرين بقيمة 56.1 نقطة، تليها مصر والكويت والأردن بمراكز متوسطة، بينما احتلت كلاً من سوريا وموريتانيا المراتب الأخيرة عربياً وحتى عالمياً.

سادساً_ مؤشر الاقتصاد:

يعبر مؤشر الاقتصاد عن سهولة مزاوله الأعمال، مستوى المنافسة المحلية والمؤشر العالمي لريادة الأعمال ونسبة الصادرات الإبداعية كنسبة من مجموع التبادل التجاري للسلع بالإضافة إلى سلامة النظام المصرفي وغيرها، وقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني عالمياً والأول عربياً، وهو دليل على الجهود المبذولة في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة حيث بلغت قيمة المؤشر 73.2 نقطة، تأتي بعدها قطر في المرتبة 34 والبحرين 39 في حين تبقى سوريا وموريتانيا في المراتب الأخيرة عربياً.

سابعاً_ مؤشر البيئات التمكينية:

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار الاستقرار السياسي العام، وغياب العنف والإرهاب وفعالية الحكومة ونسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى الاستقلال القضائي وجودة الإطار التنظيمي، وعلى العموم تبقى دول الخليج في المراتب الأولى بالنسبة للدول العربية" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2020).

تري الباحثة من خلال ما سبق أن هناك العديد من الدول العربية قطعت شوطاً كبيراً في مجال التحوّل نحو اقتصاد المعرفة كونها مؤهلة ولديها إمكانيات تدعم عملية التحوّل من حيث البنية الأساسية مثل دول مجلس

التعاون الخليجي، ودول عربيّة أخرى لديها رأس المال المعرفي الذي يمكن أن يساهم إيجاباً في هذا التحوّل، وبناءً على المؤشرات السابقة تعدّ دول الخليج رائدة في مجال اقتصاد المعرفة.

5_ تحليل موقع سوريا في المؤشرات العالمية:

تعدّ المؤشرات المعرفية الدولية أدوات تحليلية محورية لفهم مدى تقدم الدول نحو اقتصاد المعرفة، ومدى قدرتها على إنتاج المعرفة وتوظيفها في التنمية، ومن أبرز هذه الأدوات؛ مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) الذي طوره البنك الدولي، ومؤشر المعرفة العالمي (GKI) الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

يسهم هذان المؤشران في تقديم رؤية كمية ونوعية حول أداء الدول في مجالات التعليم والبحث العلمي، الابتكار، البنية التحتية الرقمية، والحوكمة. من خلال تحليل موقع سوريا في هذين المؤشرين، يمكن تسليط الضوء على مكامن الضعف البنيوية، والفرص الكامنة والتحديات التي تعيق التحوّل المعرفي مما يشكل قاعدة أساسية لتوجيه السياسات التربوية والاقتصادية نحو مستقبل أكثر استدامة.

5_1_ سورية في مؤشر اقتصاد المعرفة:

رغم أنّ سوريا لم تُدرج في النسخ الأخيرة من مؤشر اقتصاد المعرفة، إلا أنّ قراءة واقعها من خلال أبعاد المؤشر الأربعة (النظام التعليمي، الابتكار، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والبيئة الاقتصادية والمؤسسية) تكشف عن ضعف في معظم المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة.

وفقاً لآخر إصدار متاح، "تراجع ترتيب سوريا بشكل ملحوظ في معظم هذه الأبعاد مقارنة بدول المنطقة، ولا سيما في مجالي تكنولوجيا والتعليم، بسبب انخفاض معدلات الاستثمار في رأس المال البشري" (World Bank, 2012, 22).

سجل التعليم السوري قبل 2011 على مستوى النظام التعليمي، نسب التحاق مرتفعة في التعليم الأساسي، غير أن نوعية التعليم بقيت دون المستوى المطلوب، خاصة فيما يتعلق بتنمية مهارات التفكير النقدي،

الابتكار، والمهارات الرقمية، كما ظل الإنفاق على البحث العلمي منخفضاً حيث لم يتجاوز 0.1% من الناتج الإجمالي، وهي نسبة بعيدة عن الحد الأدنى المطلوب في اقتصاد المعرفة" (World Bank, 2007, 28).
 أمّا فيما يتعلق بالابتكار، فإنّ معظم مراكز البحوث السورية تفقر إلى التمويل، والشراكات مع القطاع الخاص ونقل التكنولوجيا، مما حدّ من قدرة المؤسسات التعليمية والبحثية على إنتاج المعرفة أو تحويلها إلى تطبيقات اقتصادية.

إنّ انتشار الإنترنت ظلّ محدوداً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، إذ بلغت نسبة استخدام الإنترنت في سوريا 30_35% قبل عام 2020، مقارنةً بمتوسط عالمي بلغ 60% في الفترة نفسها، ويعزى ذلك إلى ضعف البنية التحتية الرقمية، وتكاليف الاتصال المرتفعة، وعدم تكافؤ الوصول إلى الخدمات الرقمية بين المناطق. أما البيئة الاقتصادية والمؤسسية، فقد تأثرت سلباً بالعقوبات الدولية، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الشفافية والحوكمة، مما انعكس على محدودية الاستثمار في مجالات التعليم والبحث والتطوير، وبالتالي تباطؤ الانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة" (ITU, 2019).

5_2_ سورية في مؤشر المعرفة العالمي:

ورد في البرنامج الوطني التنموي لسورية (ويعرف بـ رؤية 2030 أو الخطة الاستراتيجية _سورية 2030_ الذي تم وضعه من قبل هيئة التخطيط والتعاون الدولي في رئاسة الوزراء في سوريا، بالتنسيق مع جميع الوزارات)، أنّه وبعد سنوات من الصراع والآثار التي خلفها، والأزمة التي نجمت عنه، والتي طالّت مختلف مكوّنات التنمية، والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة، وحتى القدرات البشرية؛ فإنّ الاقتصاد السوري لا يزال قادراً على الإنتاج، وأنّه لا يوجد وصفة نظرية وخطة جاهزة، ولكن في بيئة ديناميكية متحرّكة كما هو واقع الحال في سوريا اليوم، يكون أثر الخطط والقوالب التخطيطية الجامدة محدوداً، وهذا يقتضي اتباع نماذج أكثر إبداعاً وديناميكية، أي التفكير بإجراءات التخطيط والتنفيذ في بيئة واقعية ديناميكية متحركة، مع الأخذ بالحسبان الثغرات الناتجة عن أي أحداث غير متوقّعة تقع أثناء إجراءات تنفيذ الخطط، ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى الوضع السوري حالياً على أنّه نتاج لسنوات من الحرب، وإنّ وما لحق بالبنى التحتية هو ما

جعل سورية تحصل على أخفض التقييمات في سلم المؤشرات العالمية المرتبطة بالمعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة ومرتكزاته، إلا أنّ هذه التقييمات المتدنية والمؤشرات ذات القيمة المنخفضة، تشير إلى وجود كمون كمي ونوعي كبير قادر على قلب المعادلة، والانطلاق في عملية تنمية شرط اتباع نماذج تخطيطية ديناميكية ومرنة، والخروج من آليات العمل الجامدة، واتباع نهج أكثر فعالية يستند في أساسه إلى الواقع السوري، لكنه يحتذي بتجارب دول أخرى مرّت بظروف مشابهة ثم تجاوزتها في عملية التنمية الشاملة.

تعتبر سورية حالياً من الدول ذات الأداء المنخفض في مستويات التنمية البشرية، إذ تحتل المركز 15 من 22 دولة ذات تنمية بشرية منخفضة، والمركز 130 على 138 دولة في مؤشر المعرفة الإجمالي الصادر بتقرير مؤشرات المعرفة بقيمة للمؤشر من 100 مقدارها 28.5 لعام 2020، وهي قيمة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 46.7، وقد احتلت سورية في نفس التقرير عام 2020 المرتبة 133 من بين 138 دولة في مؤشر التعليم ما قبل الجامعي بقيمة مؤشر مقدارها 25.4 من 100، والمرتبة 125 في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني بقيمة مؤشر مقدارها 37.6، والمرتبة 131 من 138 دولة في التعليم الجامعي بقيمة مؤشر مقدارها 23.2 (برنامج الأمم المتحدة، الإسكوا، 2021).

إلا أن المؤشرات الفرعية المكوّنة للمؤشرات القطاعية المذكورة في نفس التقرير تشير بوضوح إلى نقاط إيجابية يمكن تلخيص أهمها في: الإنفاق الحكومي المرتفع حتى خلال سنوات الحرب، حيث سجل مقدار الإنفاق عودة إلى قيم سبقت الحرب منذ نهاية عام 2017، وترافق مع انخفاض الأعمال العسكرية الكبرى على مساحة الجغرافيا السورية، حيث احتل الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي عام 2020 كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي المرتبة 15 من 138 دولة بقيمة 53.2 لهذا المؤشر الفرعي، وفي التعليم الثانوي المرتبة 37 بقيمة 34.5 لهذا المؤشر الفرعي، كما يعد متوسط عدد الطلاب لكل معلم في التعليم الثانوي المهني من النسب المرتفعة، حيث تحتل سوريا المرتبة 19 بمؤشر 89.1، في حين أن النسبة تنخفض كثيراً في التعليم العالي لتصبح سورية في المرتبة 125، وبقيمة تساوي (0) للمؤشر، ممّا يعني أن هذه النسبة هي خارج جميع النسب القابلة للأخذ بالاعتبار، وهو أمر منطقي في ظل سياسة استيعاب جامعية واسعة ذات طابع اجتماعي في التعليم

العالي المجاني تبنتها الدولة السورية منذ ستينيات القرن الماضي، ويبقى لسورية ترتيب مقبول في نسبة خريجي مرحلة الدكتوراه بترتيب 30، وقيمة للمؤشر تصل إلى 47.2 عام 2020، مع أن هذا المؤشر يعبر عن قيمة ذات دلالة كمية وليس بالضرورة نوعية، إضافة إلى تموضعها في المرتبة 13 في نسبة الباحثين المتخصصين العاملين في التعليم العالي، وقيمة للمؤشر تصل إلى 91,4 في نفس العام" (برنامج الأمم المتحدة، الإسكوا، 2021).

وفيما يلي توضيح لمؤشرات التعليم قبل الجامعي في سوريا وفقاً لإحصائية عام 2020:

الجدول (7) مؤشرات التعليم قبل الجامعي ومؤشراته الفرعية في سورية لعام 2020

قيمة المؤشر	المرتبة عالمياً	مؤشر التعليم قبل الجامعي ومؤشراته الفرعية لعام 2020
25.4	133	التعليم قبل الجامعي
24.7	134	رأس المال المعرفي
19.1	134	الاتحاق بالتعليم قبل الجامعي
19.5	135	الاتحاق الإجمالي بالتعليم الأساسي (النسبة المئوية)
12.7	119	الاتحاق الإجمالي بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي (النسبة المئوية)
25.1	121	الأطفال خارج الدراسة (النسبة المئوية)
26	128	الإتمام
57.7	84	التخرج الإجمالي من التعليم الأساسي (النسبة المئوية)
20.2	92	التخرج الإجمالي من المرحلة العليا من التعليم الثانوي (النسبة المئوية)
0	125	معدلات البقاء حتى الصف الأخير من المرحلة الثانوية الأولى (النسبة المئوية)
29.1	68	النواتج
29.1	43	تحصيل طلبة الصف الثامن في الرياضيات والعلوم
26.3	135	البيئة التمكينية التعليمية
43.8	70	الإنفاق على التعليم
53.2	15	الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
34.5	37	الإنفاق الحكومي على التعليم الثانوي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
n/a	n/a	الإنفاق الجاري على مؤسسات التعليم العام (النسبة المئوية من الإنفاق على مؤسسات التعليم العام)
14.6	117	برامج الطفولة المبكرة
4.1	123	الاتحاق الإجمالي ببرامج الطفولة المبكرة (النسبة المئوية)
n/a	n/a	البيئة المدرسية

n/a	n/a	متوسط عدد الطلبة لكل معلم في مرحلة التعليم الأساسي
n/a	n/a	متوسط عدد الطلبة لكل معلم في مرحلة التعليم الثانوي
n/a	n/a	نسبة المعلمين ذوي الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة في مرحلة التعليم الأساسي (النسبة المئوية)
n/a	n/a	نسبة المعلمين ذوي الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة في مرحلة التعليم الثانوي

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة، الإسكوا، 2021). n/a: لا توجد بيانات

ووفقاً لما سبق نجد أن هناك تراجعاً ملحوظاً في قيمة المؤشرات بالنسبة للترتيب العالمي، ويرجع ذلك إلى الوضع الراهن الذي تعيشه سورية نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية وعدم الاستقرار. هذه الأوضاع انعكست ضعفاً في توثيق البيانات التربوية الوطنية، ما يجعل من الضروري الاعتماد على بيانات محلية وتحليل نوعي للتعليم الأساسي في سوريا، وستقوم الباحثة باستعراض مؤشرات التعليم الأساسي في محافظة حمص كجزء من مؤشرات التعليم قبل الجامعي، وقد تمّ الحصول عليها من مديرية التربية في حمص، ودائرة التخطيط والإحصاء في وزارة التربية:

1_ المعدل الإجمالي للمُسجّلين في مرحلة التعليم الأساسي من الصف الأول للصف التاسع في :

بلغ المعدل الإجمالي في عام 2015 للمُسجّلين في مرحلة التعليم الأساسي (83.9%)، وفي عام 2019 بلغ (84.8%). في عام 2023 بلغ المعدل الإجمالي (85.3%)، وتفسّر الباحثة ارتفاع هذه المؤشرات كون مرحلة التعليم الأساسي هي مرحلة إلزاميّة ومجانيّة تمتد من الصف الأول حتى الصف التاسع، ربّما يُعزى ارتفاع المؤشر مع السنوات لتحسن واستقرار الوضع الأمني نسبياً على مستوى القطر.

2_ معدل إكمال مرحلة التعليم الأساسي في محافظة حمص:

تأثرت أعداد التلاميذ الذين التحقوا بمدارس التعليم الأساسي، وكذلك الذين تخرجوا منها بالظروف المحيطة؛ إمّا بسبب الأوضاع الأمنية أو الاقتصادية، أو لخروج بعض المدارس من الخدمة، وستعرض الباحثة في الجدول التالي الإحصائيات التي حصلت عليها من مديرية التربية في محافظة حمص من عام 2010 لعام 2023.

الجدول رقم (8) معدل إكمال مرحلة التعليم الأساسي في محافظة حمص

العام	الدخول إلى التعليم الأساسي	تخرج من التعليم الأساسي	معدل إكمال مرحلة التعليم الأساسي
2010	42433	23158	54.6%
2015	42932	21163	49.2%
2019	43614	23795	54.5%
2023	44558	25296	56.7%

يُتضح من الجدول السابق أنه في عام 2010 حقق المؤشر نسبة (54.6%)، بينما في عام 2015 شهد تراجعاً وانخفض لـ (49.2%) نتيجة الظروف الأمنية التي عاشتها المحافظة في تلك الفترة، ليرتفع في عام 2023 إلى معدل (56.7%) نتيجة استقرار الوضع الأمني نسبياً (وزارة التربية، 2023). من وجهة نظر الباحثة وبعد قراءة المؤشرات السابقة تفسّر ذلك بأن أهم الأسباب التي أدت إلى التفاوت في قيم المؤشرات كان نتيجة خروج قسم كبير من المدارس عن الخدمة، وقلة الكوادر التعليمية وضعف الإمكانيات اللوجستية والمادية، بالتالي فمن الضروري العمل على الاهتمام بإعادة تأهيل المدارس، عن طريق صيانتها والعمل على تجهيزها بأحدث وسائل التكنولوجيا، ومواكبة المستجدات في مجال علوم التربية والتدريس، كذلك التركيز على دمج التكنولوجيا في التعليم.

6_ نماذج لتجارب بعض الدول في التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

إنّ دراسة تجارب بعض الدول التي نجحت في عمليات نموها وتحولها نحو اقتصاد المعرفة، واتبعت خطوات ومبادرات كانت ذات أثر فاعل في توفير متطلبات الاقتصاد المعرفي في قطاع التعليم، والوصول إلى مستويات عالمية، قد تفيد في فهم كيفية بناء اقتصاد المعرفة، ومن هذه الدول:

6_1_ تجربة سنغافورة:

قامت سنغافورة باتباع فلسفة جديدة في التعليم (مدارس مفكرة، أمة متعلمة) وذلك لإكساب الطلبة مهارات الاقتصاد المعرفي؛ كمهارات التفكير الإبداعي والتفكير الناقد والرغبة في التعلّم مدى الحياة، كما عمدت إلى زيادة

المرونة والتنوع في نشاطها المدرسي، من خلال تقليص المناهج الدراسية لخلق مساحة لمزيد من الأنشطة القائمة على الاستقصاء، وتوفير طرائق جديدة للتعلّم عن طريق الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن هذه المهارات مهارات القراءة والكتابة، والتنوع الثقافي، والتفكير النقدي الابتكاري، ومهارات التعاون والاتصال ومهارات المعلوماتية. "حيث أدركت الحكومة أنها في عالم تنافسي، وأن مدارسها تحتاج إلى إعداد الطلبة للاقتصاد المعرفي في ظل القرن الحالي، وبناءً على ذلك أعدت منصة للسياسات التعليمية تقدم كل مدرسة في سنغافورة مجموعة من خبرات التعلّم لتطوير التلميذ بشكل كلي من خلال إطار من البرامج والمناهج الدراسية المشتركة، والتي من شأنها أن تساعد على تطوير المهارات المطلوبة، بحيث يتمكن التلميذ من تطوير اهتمامه وصل مهاراته القيادية والاجتماعية والعاطفية، بالإضافة إلى مشاركة التلاميذ في برامج القيم والعمل التي تساعد على تنمية الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع، إضافة إلى اعتماد نظام التعليم ثنائي اللغة، والتركيز على التعليم بشكل شمولي، والتركيز على أداء المتعلّم ودمج المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات (ICT) في الصفوف الدراسية، والعمل بشكل وثيق ومتربط مع أولياء الأمور والمجتمع، إذ يلتحق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي في سن الـ (7) سنوات ولمدة (6) سنوات بشكل إلزامي؛ لمنحهم قاعدة تعليمية قوية تهدف إلى تطوير مهارات اللغة والحساب، وبناء شخصياتهم وتعزيز القيم السليمة والعادات الجيدة، أما في المرحلة الإعدادية في الصفوف السابع والثامن فيتعلّم التلاميذ تجربة تعليم واسعة النطاق، في اللغات والآداب والفنون والرياضيات والعلوم والتصميم والتقنية والتربية البدنية بالإضافة إلى التربية على المواطنة، أما في الصفين التاسع والعاشر فيتعلّم جميع التلاميذ لغتين، بالإضافة للدراسات الاجتماعية والرياضيات، مع اختيار مجموعة واسعة من المواضيع والبرامج الاختيارية. تتبنى سنغافورة مجموعة من المهارات التي ينبغي اكتسابها في ضوء توجهات عصر الاقتصاد المعرفي ومهارات القرن الحادي والعشرين والتي تضمنت المهارات الآتية: الإلمام بالقراءة والكتابة، والمهارات الثقافية، التفكير الابتكاري والنقدي، الوعي الذاتي والإدارة الذاتية والوعي الاجتماعي، وإدارة العلاقات واتخاذ القرارات المسؤولة من أجل مخرجات تعليمية تتصف بالعلم الموجّه ذاتياً، والثقة بالنفس والمساهمة النشطة والمواطنة الصالحة" (الفقي، 2022، 143).

6_2_ تجربة فنلندا:

تُعدّ فنلندا مثالاً للبلدان الصغيرة التي تمكّنت في وقت قصير من تحويل اقتصادها الذي كان يعتمد سابقاً على الثروات الطبيعية إلى الاقتصاد المعرفي، حيث شهد الاقتصاد الفنلندي خلال عشر سنوات تحولاً سريعاً جعل منه الاقتصاد الأكثر تخصصاً عالمياً بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعدّ فنلندا من أكثر الاقتصاديات المتقدّمة في العالم، ومن أفضل البلدان أداءً في التّعليم، ويُعد قطاع التّعليم في فنلندا مبتكراً إلى حدّ ما، ويعود نجاحها في الدرجة الأولى إلى توفير التّعليم الأساسي الموحد، ووجود معلمين على درجة عالية من الكفاءة، إذ يقولون في فنلندا: "نحن لا نملك ذهباً ولا نفطاً، لكن لدينا تعليم".

تُقدّم فنلندا التّعليم كنموذج تنافسي لنظام تعليمي قائم على المساواة وتكافؤ الفرص، "ويتألف النظام التّعليمي الفنلندي من تسع سنوات من التّعليم الأساسي (المدرسة العامة)، ومن مفارقات التّعليم في فنلندا _والتي استطاع أن يتفوق بها على الشعوب الأخرى_ هي تدريس أقلّ مقابل تعلّم أكثر، فالطلاب في فنلندا هم المكوّن الأقلّ في المدرسة، كما أنّ البيوت الفنلندية تخلو من الدروس الخصوصية، لأنّ ساعات التّعليم الصباحي كافية للطلاب والمدرس، علماً أنّ المعلّمين الفنلنديين يقضون ساعات تدريس أقلّ من البلدان الأخرى، فالتّعليم يقوم على تفاصيل تخصّصية يقابلها معرفة بعيدة عن الحفظ والحشو والتلقين. فالتعلم الفنلندي هو الأقلّ قلقاً؛ حيث المدرسة في فنلندا هي منطقة خالية من الاختبارات، وتُقدّم أفضل تعليم بأقلّ تكلفة. ومن بين أكثر نقاط القوة لنظام التّعليم الفنلندي _كنظام قائم على الاقتصاد المعرفي_ هو أنه يعمل على تطوير نمو الصادرات المعرفية من خلال تصدير التّعليم، حيث يقوم بتصدير التّعليم الفنلندي على أساس التّعليم الأساسي، على عكس البلدان الأخرى التي تركّز على تصدير التّعليم العالي والذي يشمل بيع المعدات التّعليمية والمعرفة التّعليمية، بالإضافة لبيع برامج التّعليم الفنلندية إلى بلدان أخرى" (البلوشي، 2021، 67_68).

6_3_ تجربة الإمارات العربية المتّحدة:

يتمتع نظام التّعليم في الإمارات بأساس قوي نسبياً، حيث تشكّل هذا النظام تلبيةً للمتطلّبات الاقتصادية، فهو يحتلّ حالياً المرتبة (18) على مستوى العالم، فمن خلال المزيد من الاستثمار في التّعليم هو قادر على تطوير

الطرق التعليمية المتقدمة، كي لا تواجه الدولة مستقبلاً صعوبات في التكيف مع التغيرات الاقتصادية، حيث تبنت دولة الإمارات أدوات لقياس الابتكار مثل مؤشر أبو ظبي للابتكار، الذي يحقق رؤيتها الاقتصادية لعام 2030، ويشمل العديد من المؤشرات المختلفة ومن أبرزها التعليم، "وقد سعت الدولة لدعم قطاع التعليم بكثير من المبادرات منها:

- **متحف المستقبل:** يركّز على قطاع التعليم والذكاء الاصطناعي، ويسهم في تطوير مناهج التعليم بشكل يقوم على الحداثة والابتكار، ويخدم التلاميذ في كافة أنحاء العالم بالتعاون مع الجامعات العالمية، وينفذ عدد من التقنيات والبرامج الحديثة لاستشراف المستقبل التقني.
- **معرض العلوم:** وهو بمثابة منصة ابتكارية للتلاميذ لعرض نتائج أبحاثهم في المشاريع العلمية، ليتم بعدها استقطاب أفضل هذه المشاريع وعرضها ومن ثم دعمها، وهو متاح للتلاميذ سنوياً، يشاركون فيه من الصف الخامس إلى الصف الثاني عشر، ويمثل نواة للتشجيع على الابتكار منذ الصغر، ويدعم الأفكار لتصبح مشاريع تساهم في التنمية.
- **التعليم والتدريب التقني والمهني:** لمواكبة اقتصاد المعرفة لابد من وجود موارد بشرية مدربة، وعلى مستوى عالٍ من المعرفة لتحقيق اقتصاد معرفي مستدام، فتم اعتماد الهيئة الوطنية للمؤهلات، ومجلس اعتماد ومنح المؤهلات المهنية، وهي تعنى بوضع الاستراتيجيات وإدارة ضمان وجودة عملية منح المؤهلات وفق ضوابط ومعايير عالية، واعتماد البرامج التدريبية والتعليمية، وتنظيم قطاع التعليم والتدريب المهني.
- **برنامج محمد بن راشد للتعليم الذكي:** يشمل جميع مدارس الدولة، ويتضمن صفوفاً ذكية، يكون التعلم فيها بالأجهزة اللوحية المتصلة بشبكة الجيل الرابع، مع برامج تدريبية للمعلمين والمختصين المشرفين على تنفيذ البرنامج، وينفذ بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للتعليم وقطاع الاتصالات في الدولة، ويهدف إلى الخروج من النمط التقليدي للدراسة إلى نمط المناهج الإلكترونية والتعلم المستمر، والتعليم الجماعي والتواصل بين التلميذ والمعلم وولي الأمر، وبناء قاعدة لجامعات التعلم الذكي.

- **منصة مدرسة:** هي إحدى مبادرات محمد بن راشد العالمية، وأطلقت في أكتوبر عام 2018، وهي منصة تعليمية إلكترونية باللغة العربية تحوي أكثر من 50000 درس تعليمي بالفيديو في المواد العلمية التي يدرسها التلاميذ في المدرسة ولكافة الفصول، ومتاحة مجاناً لأكثر من 50 مليون تلميذ عربي، وهي إحدى المبادرات التي ترمي إلى تغيير واقع التعليم في الوطن العربي، وتوفير تعليم نوعي، وترسيخ التعلّم الذاتي، وتشجّع على تعلّم التخصصات العلمية، كما ترمي إلى خلق كفاءات علمية عربية قادرة على بناء مجتمعات اقتصاد المعرفة، وهناك العديد من المشاريع منها التعليم الإلكتروني (دروسي) وبرنامج الديوان للتعليم الإلكتروني في الخارج، ومركز محمد بن راشد لأبحاث المستقبل، ومرصد المستقبل، ومنصة الإمارات للمختبرات العالمية" (محمد، 2020، 20).

6_4_ تجربة وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية في توفير متطلبات اقتصاد المعرفة:

تسعى وزارة التربية من خلال المنصات التربوية إلى زيادة الناتج المعرفي وتطوير المهارات بأشكال حديثة متطورة وإبداعية، وتسهيل عملية مشاركة هذا الناتج بين مختلف شرائح المجتمع، حيث تشمل المنصة قاعدة معطيات معرفية تضم المناهج التربوية ومصادر التعليم (كتب إثرائية، وعروض تقديمية ...)، إضافة للمؤتمرات العلمية والمشاركات التفاعلية التربوية المرئية والسمعية، والنقاش من خلال الشبكة (اجتماعات افتراضية) من أجل نقل المعرفة واكتساب المهارات وتبادل الخبرات.

"بدأ مشروع المنصات التربوية عام 2017 من خلال إطلاق المنصة التربوية التي تعنى بالصفوف من الأول وحتى الثالث الثانوي، والمنصة التربوية للتعليم المبكر، وفي عام 2019 تم افتتاح منصة دمشق التربوية وهي المنصة التي تعتمد التلميذ محوراً للعملية التربوية، حيث يقوم التلميذ بتحضير الدرس وبثه، ويقتصر دور المدرس على كونه عبارة عن ميسر لعمل التلميذ، ثم تم إطلاق منصة حماه التربوية ومنصة طرطوس التربوية. كما تعمل وزارة التربية من خلال المنصات التربوية على تجهيز المختبر المتكامل لتقنية الواقع الافتراضي ثلاثي الأبعاد؛ الذي يضم 750 مدرساً لإعداد وإنشاء مناهج بتقنية (AR, VR)، كذلك 500 رخصة لاستخدام التلاميذ من أجل تصفح الدروس التعليمية والمشاركة في اجتماعات التعلّم، وبلغ عدد الدروس المصممة

باللغة العربية 270 درساً كأول محتوى عربي في هذا المجال، كما تضمنت المنصات التربوية محطة عمل ثلاثية الأبعاد zspace؛ حيث يستطيع التلاميذ الدخول إلى العالم الافتراضي والتعامل مع المجسمات ثلاثية الأبعاد في مجال العلوم والرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء والجيولوجيا والفضاء، مما يزيد من استيعابهم للمادة العلمية ويحسن من تحصيل التلميذ، وتقدم المنصات التربوية دروس مصورة لمحتوى المناهج المطورة (متزامنة وغير متزامنة)، بالإضافة للأنشطة التفاعلية التعليمية، ومصادر للتعليم، جلسات امتحانية، خدمة التواصل مع مؤلفي المناهج للإجابة على أسئلة التلاميذ والمدرسين وأولياء الأمور، كتب تفاعلية، اختبارات إلكترونية، تطبيق موبايل (استعد للصف الأول) محرك بحث خاص بالمعرفة، أفلام كرتونية تعليمية. كما قامت وزارة التربية بمنح تراخيص لعدد من المدارس الافتراضية في سوريا موزعة على امتداد الجغرافية السورية، لكن تركز غالبيتها في محافظات دمشق وريف دمشق والسويداء وحمص.

كما أدخلت الروبوتيك في مدارس المتفوقين، والتي فتحت آفاق التطور أمام التلاميذ من خلال تطبيق المهارات والمبادئ العلمية التي يكتسبها، كما يساهم في استثمار أوقات الفراغ للتلاميذ بتنمية قدراتهم على الابتكار للمشاركة في المسابقات الدولية، وقد تم تأهيل 44/ مدرباً بالتعاون مع هيئة التميز والإبداع، وشاركت الفرق التي تم تدريبها في البطولة الوطنية للروبوتيك" (مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب، 2023).

الدروس المستفادة من التجارب الدولية: يمكن القول أن استعراض تجارب بعض الدول الرائدة في مجال التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة يقدم دروساً هامة يمكن الاستفادة منها في الدراسة الحالية. فقد أظهرت تجربة سنغافورا أهمية إعادة الفلسفة التعليمية لتكون قائمة على التفكير النقدي والإبداعي وهو ما يلفت الانتباه لضرورة تطوير المناهج السورية لتمنح مساحة أكبر للتعلم النشط والاستقصاء. كما تعكس تجربة فنلندا قيمة التركيز على المعلم الكفاء والبيئة التعليمية الخالية من الضغوط، وهو ما يحفز على الاهتمام بتأهيل المعلمين في سوريا ليكونوا شركاء حقيقيين في بناء اقتصاد المعرفة. أما تجربة الإمارات العربية المتحدة فقد أكدت أن الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار هو مدخل أساس لتطوير التعليم وربطه بسوق العمل، وهو ما يمكن إسقاطه على النموذج السوري من خلال التوسع في التعليم الذكي والمنصات الرقمية.

سعت وزارة التربية في سوريا للحاق بالدول المتقدمة في التعليم؛ ولكن على الرغم من المحاولات والجهود الحثيثة لمواكبة اقتصاد المعرفة لاتزال هناك فجوة كبيرة بين ما حققته سورية وبين ما وصلت إليه الدول الأخرى، ولتخطي هذه الفجوة علينا السعي لوضع خطة طريق واضحة من خلال دراسات مستقبلية تقوم على تحليل تجارب الدول الأخرى، وبالذات التجارب الناجحة في مجال التعليم، دون استنساخها، وإنما الاستفادة منها من خلال إسقاطها على واقعنا الحالي.

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً_ منهج الدراسة.

ثانياً_ إجراءات الدراسة.

ثالثاً_ المجتمع الأصلي وعينة الدراسة.

رابعاً_ أدوات الدراسة.

1_ الاستبانة:

1_1_ إجراءات إعداد الاستبانة.

1_2_ الدراسة السيكومترية للاستبانة.

2_ المقابلة.

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل المنهج المتبع في الدراسة، وأدواتها، وكيفية بنائها، والتحقق من صدق وثبات الأدوات، فضلاً عن وصف المجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المتبعة.

أولاً_ منهج الدراسة:

انطلاقاً من الهدف الميداني للدراسة الذي يركز على تعرّف متطلبات التّحول التّربوي في مدارس التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة، تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع أغراض الدراسة الحالية، والتي تحاول تقصي واقع تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التّعليم الأساسي في محافظة حمص، فهذا المنهج لا يتوقف عند حدود وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وإنما يتيح جمع البيانات التي تصف هذا الواقع، وتحليله بشكل موضوعي، واستخراج النتائج من خلال الأساليب الإحصائية المتمثلة في استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومدى توافر مؤشرات اقتصاد المعرفة، والتعرّف إلى المعوقات التي تحول دون تطبيقه،

ومن خلال تحليل نتائج درجة استجابة إجابات عينة الدراسة الممثلة للمجتمع، توصّلت إلى تبني رؤية مقترحة تساهم في تخفيف المعوقات وتوفير متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة. وتحقيقاً للهدف الميداني سارت الدراسة كالآتي:

ثانياً_ إجراءات الدراسة:

تتضمّن إجراءات الدراسة الخطوات الآتية:

1_ الاطلاع على الأدبيات التي تهتم بدراسة اقتصاد المعرفة، ومتطلبات تطبيقه في التّعليم، إضافة إلى أدبيات تتناول التّحول التّربوي نحو اقتصاد المعرفة، وأبرز المعوقات التي تقف في طريق تحقيقه.

2_ بناء أداة الدراسة بالاستناد إلى الأدبيات، وتحديد مجالاتها المتمثلة بالمؤشرات التي تدل على متطلبات

التّحول التّربوي نحو اقتصاد المعرفة في التّعليم الأساسي.

3_ الحصول على الموافقة _من رئاسة الجامعة_ لتطبيق أداة الدراسة في مدارس محافظة حمص، والحصول على المعلومات المطلوبة للتطبيق.

4_ اختيار عينة الدراسة: (موجهين، مديرين ومعاونين، معلمين في مدارس التعليم الأساسي).

5_ التأكد من صدق الاستبانة وثباتها: (صدق المحتوى والمحكمين، صدق الاتساق الداخلي).

6_ تطبيق أداة الدراسة على العينة المختارة من مدارس التعليم الأساسي التابعة لمحافظة حمص.

7_ المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة التي تم جمعها من العينات، وتحليلها وتفسيرها.

8_ إعداد مقابلة بناءً على تحليل نتائج الاستبانة.

9_ تطبيق المقابلة على عينة مختارة من الموجهين والمديرين من مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص، بهدف تعرف آرائهم حول متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة، والمعوقات التي تحول دون تطبيقه في المدارس.

10_ تقديم رؤية مقترحة لتوفير متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي.

ثالثاً_ المجتمع الأصلي وعينة الدراسة:

تألف المجتمع الأصلي للدراسة من جميع الموجهين التربويين والمديرين ومعاونيهم والمعلمين في الحلقتين الأولى والثانية من مرحلة التعليم الأساسي في مدينة حمص، حيث بلغ عدد الموجهين التربويين (68) موجهاً وموجهة، وعدد المديرين ومعاونيهم (1183) مديراً ومعاوناً، وعدد المعلمين (14392) معلماً ومعلمة، وحصلت الباحثة على أعداد أفراد المجتمع الأصلي بالرجوع إلى إحصائيات مديرية التربية في حمص خلال العام الدراسي (2023-2024).

_ عينة الدراسة:

1_ عينة الدراسة السيكومترية (القياسية):

تم تطبيق الاستبانة على عينة قياسية من خارج حدود العينة الأساسية للدراسة، والجدول الآتي يوضح

عددها:

الجدول (9) يوضح عينة الدراسة السيكومترية (القياسية)

العينة	الموجهون	المديرون ومعاونهم	المعلمون
العدد	10	30	72

وبعد سحب العينة السيكومترية قامت الباحثة بإكمال سحب العينة الأساسية للدراسة.

2_ عينة الدراسة الأساسية:

تألفت عينة الدراسة من (873) موجهاً، ومديراً ومعاوناً، ومعلماً، وذلك بعد استبعاد أفراد عينة الدراسة

السيكومترية (القياسية) والعينة الاستطلاعية، وتم توزيعهم على النحو الآتي:

2_1_ عينة الموجهين:

اعتمدت الباحثة الطريقة القصدية في اختيار عينة الموجهين وذلك لصغر حجم المجتمع الأصلي، حيث

تم توزيع 55 استبانة على عينة الموجهين في مديرية التربية في محافظة حمص، بنسبة سحب بلغت (80,8%)

من المجتمع الأصلي، وذلك لسهولة الوصول إلى العينة وتواجدهم في مديرية التربية، وبعد استردادها تم تفريغها.

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الموجهين بحسب متغيرات الدراسة:

الجدول (10) يوضح توزيع أفراد عينة الموجهين

المتغيرات	العدد	العدد الإجمالي
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	55
	من 5 إلى 10	
	أكثر من 10 سنوات	
المؤهل العلمي	إجازة جامعية	55
	دبلوم تأهيل	
	دراسات عليا	
مكان العمل	ريف	55
	مدينة	
مرحلة التعليم	حلقة أولى	55
	حلقة ثانية	

تجد الباحثة من الجدول السابق أن غالبية الموجهين ممن لديهم خبرة في التوجيه أقل من 5 سنوات، لأن الغالبية تم تعيينهم في مسابقة أجرتها وزارة التربية عام 2023 م، كما نلاحظ أن معظم الموجهين يحملون إجازة جامعية.

2_2_ عينة المديرين والمعلمين:

بعد الحصول على العدد الكامل للمديرين والمعلمين في محافظة حمص من مديرية التربية في المحافظة، وذلك في الحلقة الأولى والثانية من التعليم الأساسي في الريف والمدينة. ولسهولة الوصول إلى قاعدة بيانات المعلمين والمديرين في محافظة حمص؛ تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة، فهي الخيار الأمثل لتحقيق تمثيل دقيق وموضوعي للمجتمع الأصلي.

وبالاعتماد على معادلة ستيفن ثومبسون (Steven Thompson) لحساب حجم العينة:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p)}$$

حيث إن:

n: حجم العينة

N: حجم المجتمع

Z: الدرجة المعيارية لمستوى الثقة (0.95) وتساوي (1.96)

d: نسبة الخطأ وتساوي (0.05)

P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

حجم عينة المديرين: تم اعتماد نسبة 10% من المجتمع الأصلي، فكان حجم العينة (118) مديراً ومعاوناً. حجم عينة المعلمين: وفق المعادلة كانت (375) معلماً، إلا أن الباحثة اعتمدت نسبة 5% من المجتمع الأصلي، فكانت العينة (700) معلماً، لتقل هامش الخطأ وتزيد قوة التحليل، "حيث كلما كبر حجم العينة انعكس ذلك بصورة إيجابية على النتائج، وأسهم في زيادة الثقة في العينة، والنتائج المتحصلة منها" (مخائيل، 2011، 103).

بعد الحصول على الموافقة من الوزارة وتسهيل مهمة من مديرية التربية _ دائرة المناهج_ تم الحصول على أعداد المدارس في محافظة حمص، وبمساعدة كبيرة من السادة الموجهين تم توزيع الاستبانة على عينة المديرين والمعلمين والوصول إلى أكبر عدد من المدارس (الملحق رقم 6، ص: 191)، وذلك من خلال مقابلة عدد من المديرين والحصول على أرقام هاتفية للبعض والتواصل معهم، لصعوبة الوصول إلى مجمعات الريف في محافظة حمص، عن طريق الرابط الالكتروني:

<https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLScJi8Rrif34jKBIEqUduluNLNfnRT4-fC6eWmTYT2zZL9mNiQ/viewform?usp=sharing>

وتم استلام الإجابات، وبعدها تم جمع الاستبانات، وبناءً عليه تحدد عدد أفراد العينة النهائية حسب الجدول الآتي:

جدول (11) يوضح توزيع أفراد عينة المديرين ومعاونيهم

المتغيرات	العدد	العدد الإجمالي
الخدمة	أقل من 5 سنوات	19
	من 5 إلى 10	56
	أكثر من 10 سنوات	43
المؤهل العلمي	معهد	10
	إجازة جامعية	62
	دبلوم تأهيل	35
	دراسات عليا	11
مكان العمل	ريف	67
	مدينة	51
مرحلة التعليم	حلقة أولى	61
	حلقة ثانية	57

نجد من الجدول السابق أنَّ المديرين الحاصلين على الشهادة الجامعية هم الأكثرية، وهذا يدل على أنَّ

غالبية القيادات المدرسية يمتلكون تأهيلاً أكاديمياً مناسباً يمكن أن يشكّل قاعدة معرفية تسهم في فهم متطلبات التحول التربوي.

جدول (12) يوضح توزيع أفراد عينة المعلمين

المتغيرات	العدد	العدد الإجمالي
الخدمة	أقل من 5 سنوات	206
	من 5 إلى 10	310
	أكثر من 10 سنوات	184
المؤهل العلمي	معهد	128
	إجازة جامعية	360
	دبلوم تأهيل	145
	دراسات عليا	67
مكان العمل	ريف	400
	مدينة	300
مرحلة التعليم	حلقة أولى	468
	حلقة ثانية	232

يتضح من الجدول السابق أن المعلمين الحاصلين على الشهادة الجامعية هم الأكثرية، وهو مؤشر

إيجابي نحو تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الكفايات العلمية اللازمة، وكذلك المعلمين في الريف أكثر عدداً

منهم في المدينة، بسبب كون التوزيع السكاني في الريف أكبر منه في المدينة.

ويوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة؛ تبعاً لمتغيرات (عدد سنوات الخدمة، المؤهل العلمي، مرحلة

التعليم، المسمى الوظيفي، ومكان العمل):

الجدول (13) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات

عدد سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية	المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5	265	30.35%	موجه	55	6.30%
(5-10)	387	44.33%	مدير ومعاون	118	13.52%
أكثر من 10	221	25.32%	معلم	700	80.18%
المجموع	873	100%	المجموع	873	100%
مرحلة التعليم	العدد	النسبة المئوية	مكان العمل	العدد	النسبة المئوية
حلقة أولى	572	65.52%	ريف	502	57.50%
حلقة ثانية	301	34.48%	مدينة	371	42.50%
المجموع	873	100%	المجموع	873	100%

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
15.81%	138	معهد
54.87%	479	إجازة جامعية
19.70%	172	دبلوم تأهيل
9.62%	84	دراسات عليا
100%	873	المجموع

3_ عينة المقابلة:

تم تطبيق المقابلة على أفراد العينة من الموجهين والمديرين، حيث تم تطبيقها على (55) موجهاً وموجهة، و(40) مديراً ومديرة.

رابعاً_ أدوات الدراسة: وهما الاستبانة والمقابلة.

1_ الاستبانة:

اعتمدت الدراسة على استبانة، تم تصميمها بغية الكشف عن درجة توفر متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر الموجهين والمديرين ومعاونيهم والمعلمين في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص.

1_1_ إجراءات إعداد الاستبانة:

الخطوة الأولى: تمثلت الإجراءات بصوغ الاستبانة في صورتها الأولية (الملحق رقم 2، ص: 176)، والتي صممتها الباحثة في ضوء الإطار النظري، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة مثل دراسة (هزايمة، 2016)، ودراسة (موشلي، 2017)، ودراسة (سرحان، 2021)، ودراسة (نياز، 2023) ودراسة (Rahayu, 2023).

تألفت الاستبانة من قسمين: تضمّن القسم الأول البيانات الشخصية للمفحوص، والقسم الثاني بنود الاستبانة موزعة على خمسة محاور. ثم قامت الباحثة بعرضها في صورتها الأولية على مجموعة من السادة

أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بجامعة دمشق وحمص وحماه من أجل تحكيمها، وطلبت منهم إبداء الرأي فيها، وتصويبها بما يرويه مناسباً.

الخطوة الثانية: بعد تعديل الاستبانة _ في ضوء ملاحظات السادة المحكمين _ أصبحت جاهزة للتطبيق بصورتها النهائية، (الملحق رقم 4، ص: 184) بالشكل التالي:

القسم الأول: مقدمة الاستبانة، تضمنت هدف الدراسة والبيانات الشخصية للعينة (المعلمون والمديرون والموجهون، مكان العمل، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة).

القسم الثاني: يضم بنود الاستبانة، والبالغ عددهم (71) بنوداً، تم توزيعهم على خمسة محاور:

- المحور الأول: متطلبات التحوّل بإنتاج المعرفة وابتكارها، وتضمّن ثمانية عشرة عبارة.
- المحور الثاني: متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية، وتضمّن أربع عشرة عبارة.
- المحور الثالث: متطلبات التمكن الإداري، وتضمّن ثلاث عشرة عبارة.
- المحور الرابع: متطلبات التعليم الرّقمي، وتضمّن سبع عشرة عبارة.
- المحور الخامس: متطلبات التعليم المستمر، وتضمّن تسع عبارات.

الخطوة الثالثة: بعد الحصول على موافقة وزارة التربية، ومديرية التربية في محافظة حمص، تم تطبيق الأداة في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص، ومن ثم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

1_2_ الدراسة السيكمترية للاستبانة المطبقة:

أولاً- صدق الاستبانة: قامت الباحثة بالتحقق من صدق الاستبانة بالطرائق التالية:

1- **صدق المحتوى:** يُعتبر صدق المحتوى من أهم الطرائق المستخدمة لقياس صدق الاستبانة، الذي يعد

مناسباً لطبيعة الاستبانة في الأبحاث التربوية، والذي يقصد به مدى قدرة الأداة على تمثيل المحتوى المراد

دراسته. حيث قامت الباحثة بعرض الاستبانة على عدد من السادة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية

بجامعات دمشق وحمص وحماه، بلغ عددهم (8) محكمين من جامعة دمشق، و (3) محكمين من جامعة

حمص، ومحكم واحد من جامعة حماه، (الملحق رقم 1، ص: 175) لإبداء ملاحظاتهم من خلال:

- التأكد من أن كل عبارة من عبارات الاستبانة تتناسب المحور الذي توجد فيه، وأنها ملائمة لقياس ما وضعت لقياسه.

- التأكد من سلامة الصياغة اللغوية لبنود الاستبانة.

- إضافة أو حذف أو اقتراح ما يرويه مناسباً على بنود الاستبانة بما يتناسب مع موضوع الدراسة.

وقد قامت الباحثة بتعديل بعض العبارات لكي تتناسب مع أهداف الدراسة في ضوء ملاحظات السادة المحكمين، والتي تجلت بشكل عام في:

- تعديل صفحة البيانات الأساسية، واختصار ما ورد فيها من شرح مفصل لمضمون الاستبانة.

- حذف بعض العبارات غير الواضحة.

- تعديل الصياغة اللغوية لبعض العبارات، لتكون أكثر إيجابية.

- نقل بعض العبارات من محور لآخر.

- تعديل عناوين بعض المحاور.

وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (14) عبارات الاستبانة قبل وبعد التعديل بناءً على رأي المحكمين

العبارة قبل التعديل	العبارة بعد التعديل
محور (الاتصال والتواصل)	حذف
محور (التحول نحو المدرسة الالكترونية)	محور (التعليم الرقمي)
تدريس اللغة الانكليزية اعتباراً من الصف الأول	حذف
زيادة الوزن النسبي لعلوم المستقبل	زيادة الحصص الدراسية في المناهج لمواد الرياضيات واللغة الإنكليزية والعلوم
كلمة (الطلاب)	التلاميذ
تبني الأعمال الإبداعية للتلاميذ (محور التعليم المستمر)	تبني الأعمال الإبداعية للتلاميذ (نقل إلى محور إنتاج المعرفة وابتكارها)
- تصميم القاعات التدريسية بمقاعد مريحة	دمج في بند واحد: تزويد القاعات التدريسية بمقاعد مريحة

- تزويد القاعات التدريسية بإنارة كافية	وإنارة كافية
تعزيز ثقافة المعرفة في مدارسنا	حذف
إدخال تدريس مناهج البحث العلمي في المناهج التعليمية	إدخال تدريس البحث العلمي في المناهج التعليمية
تطرح المناهج مشكلات واقعية وتطويرها بما يتناسب مع مهارات الاقتصاد الجديد	تضمن المناهج مشكلات واقعية مع مهارات الاقتصاد الجديد
توافر قاعات لتدريب العاملين	حذف
وضع سياسات واضحة تتناسب مع مهارات اقتصاد المعرفة	حذف
اهتمام الإدارة بعقد ندوات توعوية	إعطاء صلاحيات للإدارة لعقد ندوات حوارية وتوعوية
توفر تقانات حديثة تدعم التدريس	حذف
توظيف أدوات التقييم الرقمي لتفعيل الاختبارات	تفعيل الاختبارات الإلكترونية باستخدام أدوات التقييم الرقمي
إعداد برامج لتدريب المعلمين	حذف

وبعد إجراء التعديلات المقترحة تم إخراج الاستبانة في صورتها النهائية لتصبح صالحة للتطبيق والقياس.

2- الصدق البنائي: تم حساب الصدق البنائي لكل محور من الاستبانة على حده، من خلال تطبيق الاستبانة

على عينة بلغ عدد أفرادها (112) من الموجهين التربويين والمديرين ومعاونيهم والمعلمين في مدارس

الحلقتين (الأولى والثانية) بمرحلة التعليم الأساسي في مدينة حمص خارج عينة الدراسة الأساسية، ثم حسبت

معاملات ارتباط كل بند مع الدرجة الكلية للاستبانة، ومعاملات ارتباط البنود مع الدرجة الكلية للمحور

الفرعي الذي ينتمي إليه، ومعاملات ارتباط المحاور الفرعية مع الدرجة الكلية للاستبانة، وتوضح الجداول

الآتية معاملات الارتباط الناتجة:

الجدول (15) يوضح معاملات ارتباط كل بند بالدرجة الكلية للاستبانة

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	.620**	19	.701**	37	.635**	55	.714**
2	.674**	20	.678**	38	.590**	56	.807**
3	.701**	21	.722**	39	.642**	57	.685**
4	.585**	22	.646**	40	.708**	58	.705**
5	.645**	23	.785**	41	.816**	59	.658**
6	.628**	24	.771**	42	.747**	60	.738**
7	.596**	25	.602**	43	.697**	61	.631**
8	.722**	26	.666**	44	.827**	62	.638**

.794**	63	.604**	45	.696**	27	.695**	9
.770**	64	.763**	46	.801**	28	.739**	10
.608**	65	.754**	47	.644**	29	.579**	11
.680**	66	.652**	48	.608**	30	.615**	12
.695**	67	.612**	49	.677**	31	.684**	13
.779**	68	.645**	50	.693**	32	.606**	14
.629**	69	.716**	51	.707**	33	.788**	15
.666**	70	.629**	52	.649**	34	.645**	16
.640**	71	.669**	53	.611**	35	.587**	17
-	-	.734**	54	.727**	36	.767**	18

** دال عند مستوى الدلالة (0.01)

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات ارتباط البنود بالدرجة الكلية للاستبانة تراوحت بين (0.579-0.827)

وهي معاملات ارتباط جيدة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يشير إلى الصدق البنائي للاستبانة.

الجدول (16) يوضح معاملات ارتباط كل بند بالدرجة الكلية للمحور الفرعي الذي ينتمي إليه

متطلبات إنتاج المعرفة وابتكارها		متطلبات التحول بالبيئة المدرسية		متطلبات متعلقة بالتمكين الإداري		متطلبات التعليم الرقمي		المتطلبات المتعلقة بالتعليم المستمر	
معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط	البند
.647**	1	.714**	19	.725**	33	.789**	46	.809**	63
.693**	2	.691**	20	.671**	34	.770**	47	.792**	64
.726**	3	.741**	21	.629**	35	.674**	48	.617**	65
.612**	4	.662**	22	.747**	36	.635**	49	.698**	66
.669**	5	.803**	23	.638**	37	.669**	50	.725**	67
.652**	6	.794**	24	.608**	38	.730**	51	.790**	68
.620**	7	.623**	25	.675**	39	.646**	52	.644**	69
.739**	8	.682**	26	.729**	40	.680**	53	.680**	70
.708**	9	.711**	27	.833**	41	.755**	54	.667**	71
.755**	10	.814**	28	.768**	42	.733**	55	-	-

11	.601**	29	.658**	43	.719**	56	.820**	-	-
12	.634**	30	.627**	44	.846**	57	.704**	-	-
13	.700**	31	.699**	45	.628**	58	.724**	-	-
14	.621**	32	.712**	-	-	59	.676**	-	-
15	.802**	-	-	-	-	60	.752**	-	-
16	.666**	-	-	-	-	61	.659**	-	-
17	.607**	-	-	-	-	62	.651**	-	-
18	.784**	-	-	-	-	-	-	-	-

** دال عند مستوى الدلالة (0.01)

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات ارتباط كل بند بالدرجة الكلية للمحور الفرعي الذي ينتمي إليه تراوحت بين (0.601-0.846) وهي معاملات ارتباط جيدة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدل على أن بنود الاستبانة متسقة مع المحور الفرعي الذي ينتمي إليه، ويعطي مؤشراً للصدق البنائي للاستبانة.

الجدول (17) يبين معاملات ارتباط المحاور الفرعية بالدرجة الكلية للاستبانة

المحاور الفرعية	معامل الارتباط
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	.821**
متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية	.803**
متطلبات متعلقة بالتمكين الإداري	.861**
متطلبات التعليم الرقمي	.834**
المتطلبات المتعلقة بالتعليم المستمر	.826**

** دال عند مستوى الدلالة (0.01)

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات ارتباط المحاور الفرعية بالدرجة الكلية للاستبانة تراوحت بين (0.803-0.861)، وهي معاملات ارتباط جيدة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يشير إلى الصدق البنائي للاستبانة.

3- الصدق المحكي بدلالة المجموعات الطرفية (الصدق التمييزي):

قامت الباحثة بتطبيق الاستبانة على عينة الدراسة السيكومترية ثم حسبت درجاتهم، ورتبت تنازلياً، وتم أخذ أعلى (25%) وأدنى (25%) منها، ثم حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجاتهم على المحاور الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة، وتم استخدام اختبار (T-Test) ت- ستودنت لتعرف دلالة الفروق بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (18) يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين متوسطي درجات المجموعتين العليا والدنيا على الاستبانة

المحاور الفرعية	العدد	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	القرار
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	28	العليا	74.11	2.685	42.564	54	.000	دال
	28	الدنيا	32.46	4.426				
متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية	28	العليا	50.54	1.835	52.197	54	.000	دال
	28	الدنيا	22.07	2.227				
متطلبات متعلقة بالتّمكن الإداري	28	العليا	48.96	2.380	45.480	54	.000	دال
	28	الدنيا	18.07	2.693				
متطلبات التّعليم الرّقمي	28	العليا	70.79	3.315	38.271	54	.000	دال
	28	الدنيا	26.21	5.195				
المتطلبات المتعلقة بالتّعليم المستمر	28	العليا	34.14	2.430	29.521	54	.000	دال
	28	الدنيا	14.57	2.530				
الدرجة الكلية	28	العليا	278.54	12.312	41.954	54	.000	دال
	28	الدنيا	113.39	16.800				

يتّضح من الجدول السابق أن قيم (t) دالة إحصائياً، ممّا يشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين

متوسطي درجات أفراد المجموعتين العليا والدنيا، وهذه الفروق لصالح المجموعة العليا، ممّا يشير إلى الصدق

التمييزي لاستبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة.

ثانياً ثبات الاستبانة: قامت الباحثة بالتحقق من ثبات الاستبانة، وفق الطريقتين الآتيتين:

ـ الثبات بطريقة معادلة ألفا - كرونباخ:

تم استخدام معادلة ألفا - كرونباخ لدرجات عينة البحث السيكمترية على المحاور الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة، وتراوح قيم معاملات الثبات بهذه الطريقة بين (0.827-0.930) وتشير إلى درجة ثبات مرتفعة للاستبانة.

ـ الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

حسب معامل ثبات التجزئة النصفية للمحاور الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة، ثم صحح معامل الثبات بمعادلة سبيرمان براون، وتراوح قيم معاملات الثبات بهذه الطريقة بين (0.802-0.916)، وهي معاملات ثبات مرتفعة تشير إلى اتصاف الاستبانة بالثبات وفق طريقة التجزئة النصفية.

ويوضح الجدول الآتي معاملات الثبات الناتجة:

الجدول (19) يبين معاملات ثبات الاستبانة بطريقتي (ألفا - كرونباخ، والتجزئة النصفية)

المحاور الفرعية	عدد البنود	ألفا - كرونباخ	التجزئة النصفية
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	18	.871	.856
متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية	14	.847	.824
متطلبات متعلّقة بالتمكين الإداري	13	.839	.811
متطلبات التعليم الرّقمي	17	.855	.839
المتطلّبات المتعلقة بالتّعليم المستمر	9	.827	.802
الدرجة الكلية	71	.930	.916

- تعقيب على نتائج الدراسة السيكومترية لاستبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة:

أظهرت نتائج الدراسة السيكومترية للاستبانة اتصافها بمؤشرات جيدة للصدق والثبات تجعل استخدامها ممكناً في البيئة المحلية، وفق حدود عينة البحث الحالي المتمثلة بالموجهين التربويين، والمديرين ومعاونيهم، والمعلمين في مدارس الحلقتين (الأولى والثانية) من مرحلة التعليم الأساسي في محافظة حمص.

2_ المقابلة:

انطلاقاً من الهدف الرئيس للدراسة، والذي يركز على تعرّف متطلبات التحوّل التربوي في مدارس التعليم الأساسي نحو اقتصاد المعرفة، وبناء على نتائج الدراسة الميدانية التي أظهرت وجود العديد من المعوقات التي تعترض مدارس التعليم الأساسي في التحوّل نحو اقتصاد المعرفة، وبغية تعرف الإجراءات والآليات الممكنة للتغلب على تلك المعوقات، فقد قامت الباحثة بتصميم مقابلة شخصية من خلال مجموعة من الأسئلة التي تقيّد في التوصل إلى رؤية مقترحة لتوفير متطلبات التحوّل التربوي بمدارس التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة.

2_1_ هدف المقابلة:

هدفت المقابلة تعرّف أهم المتطلبات اللازمة للتحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي، والمعوقات التي تعترض هذا التحوّل، وتعرّف بعض المقترحات التي تساعد في تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي.

2_2_ إعداد أسئلة المقابلة:

بعد تعرّف المؤشرات المرتبطة بالتحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي، قامت الباحثة بإعداد أسئلة المقابلة بصورتها الأولية (الملحق رقم 3، ص: 182)، وتم عرضها على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بجامعة دمشق وحمص وحماه، والبالغ عددهم (12) محكماً، (الملحق رقم 1، ص: 175). قدّم المحكمون جملة من الملاحظات متمثلة بالآتي:

2_2_1_ تعديل السؤال: هل لديك خلفية علمية عن اقتصاد المعرفة؟ فأصبح السؤال بالشكل التالي: ما معلوماتك عن اقتصاد المعرفة؟

2_2_2_ تعديل السؤال الأخير: ما المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة واستخدام التقانات التربوية في التعليم؟ فأصبح السؤال بالشكل الآتي: ما المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من وجهة نظرك؟

2_2_3_ إضافة سؤال جديد: ما مقترحاتك للتحويل نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي؟
2_2_4_ حذف الأسئلة التالية:

- هل هناك إجراءات معينة لتحقيق اقتصاد المعرفة؟
- هل تتم توعية المديرين بمفهوم اقتصاد المعرفة؟
- هل تتوفر الإمكانيات للتحويل نحو اقتصاد المعرفة؟
- هل لديكم قاعات لتدريب العاملين؟
- هل يتم تجهيز المخابر بالوسائل؟
- ماذا يتوفر في المدرسة؟

2_3_ إجراءات تطبيق المقابلة:

بعد تحكيم أسئلة المقابلة، وإعدادها في صورتها النهائية (الملحق رقم 5، ص: 189)، قامت الباحثة بإجراء المقابلة مع (95) موجهاً ومديراً من العاملين في التعليم الأساسي في محافظة حمص، وقد تم إجراء المقابلة في الفترة من 2 نيسان لغاية 10 أيار من عام 2024 م، وبعد الانتهاء من تطبيق المقابلة تم جمع المعلومات التي حصلت عليها الباحثة، وترتيبها واستخراج التكرارات والنسب المئوية، لتوضيح متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة ومعوقات تطبيقه في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص، وتفسير النتائج في ضوءها.

تناولت الباحثة في هذا الفصل منهج الدراسة وإجراءاتها المجتمعية الأصلي والعينة كما تمّ عرض أدوات جمع البيانات من استبانة ومقابلة والخطوات التي اتبعت للتحقق من صدقها وثباتها، وبذلك تمّ تهيئة الأرضية العلمية اللازمة للانتقال لعرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

أولاً_ الإجابة عن أسئلة الدراسة وتفسيرها .

ثانياً_ نتائج الفرضيات وتفسيرها .

ثالثاً_ الإجابة عن أسئلة المقابلة .

رابعاً_ ملخص نتائج الدراسة الميدانية .

خامساً_ رؤية مقترحة لتوفير متطلبات التّحول التّربوي بمدارس التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة .

الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

ستقوم الباحثة في هذا الفصل بعرض نتائج الدراسة الميدانية، من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، وتفسير الفرضيات، وعرض نتائج المقابلة، وصولاً إلى وضع رؤية مقترحة لتوفير متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة.

أولاً- الإجابة عن أسئلة الدراسة وتفسيرها:

❖ **السؤال الأول:** ما درجة توفر متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد

المعرفة، من وجهة نظر أفراد عيّنة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال، أعطيت كل درجة من درجات توفّر متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد عيّنة الدراسة- على المحور الخاص بها- قيمةً متدرجة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وحددت فئات قيم المتوسط الحسابي لكل درجة توفّر باستخدام القانون الآتي¹:

$$0.80 = \frac{1 - 5}{5} = \frac{\text{عدد مستويات ليكرت} - 1}{\text{عدد المستويات}}$$

واستناداً إلى قاعدة التقريب الرياضي، يمكن التعامل مع متوسطات الدرجات على النحو الآتي:

الجدول (20) درجة توفر متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي والقيم الموافقة لها

درجة التوفّر	القيم المعطاة لكل درجة توفّر	فئات قيم المتوسط الحسابي لكل درجة توفّر
كبيرة جداً	5	4.21_ 5
كبيرة	4	3.41_ 4.20
متوسطة	3	2.61_ 3.40
منخفضة	2	1.81_ 2.60
منخفضة جداً	1	1_1.80

¹ تم استخدام القانون في الإجابة عن جميع أسئلة الدراسة.

لتعرّف ترتيب متطلّبات التّحوّل التّربوي بمرحلة التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة، من حيث درجة توفّرها من وجهة نظر أفراد عيّنة الدّراسة تمّ حساب المتوسطّات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للمحاور الفرعيّة، والدرجة الكلية للاستبانة، كما يأتي:

الجدول (21) يبيّن الإحصاء الوصفي للمحاور الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة

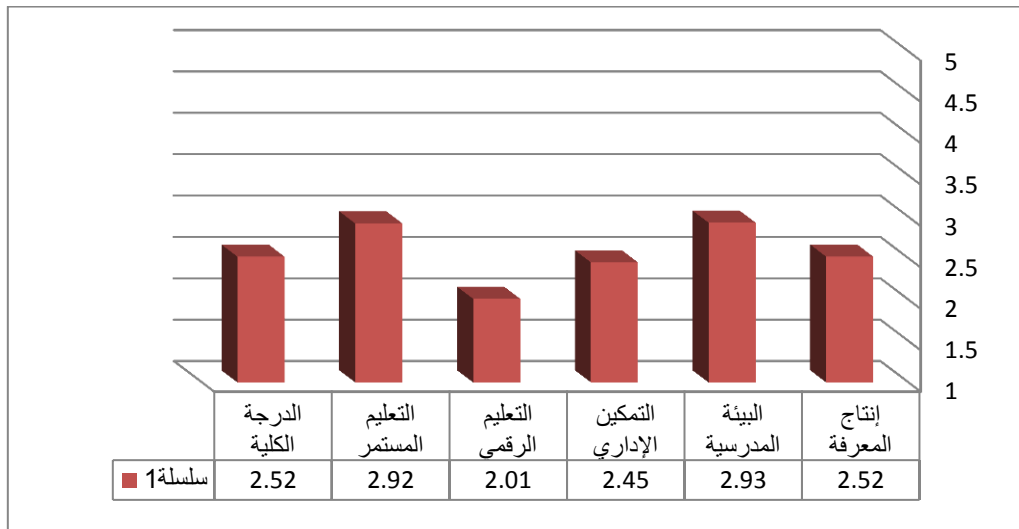
الترتيب	درجة التوفّر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي الرتبي	المتوسط الحسابي	عدد البنود	المحاور الفرعية
3	منخفضة	.446	2.52	45.34	18	متطلّبات التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها
1	متوسطة	.568	2.93	41.01	14	متطلّبات التّحوّل بالبيئة المدرسية
4	منخفضة	.520	2.45	31.90	13	متطلّبات التّمكن الإداري
5	منخفضة	.591	2.01	34.23	17	متطلّبات التّعليم الرّقمي
2	متوسطة	.799	2.92	26.28	9	متطلّبات التّعليم المستمر
	منخفضة	.442	2.52	178.76	71	الدرجة الكلية

يتّضح من الجدول السّابق أنّ ترتيب المحاور الفرعيّة لاستبانة متطلّبات التّحوّل التّربوي بمرحلة التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة من حيث درجة توفّرها، من وجهة نظر أفراد عيّنة الدّراسة، جاء على النّحو الآتي:

جاء محور (متطلّبات التّحوّل بالبيئة المدرسية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي رتبي (2.93)، وهو بدرجة توفّر متوسطة، يليه محور (متطلّبات متعلقة بالتّعليم المستمر) بمتوسط حسابي رتبي (2.92)، وهو بدرجة توفّر متوسطة، يليه محور (متطلّبات التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها) بمتوسط حسابي رتبي (2.52)، وهو بدرجة توفّر منخفضة، يليه محور (متطلّبات متعلقة بالتّمكن الإداري) بمتوسط حسابي رتبي (2.45)، وهو بدرجة توفّر منخفضة، وأخيراً محور (متطلّبات التّعليم الرّقمي) بمتوسط حسابي رتبي (2.01)، وهو بدرجة توفّر منخفضة. وبلغت قيمة المتوسط الحسابي الرتبي للدرجة الكلية للاستبانة (2.52)، وهي بدرجة توفّر منخفضة.

ويوضح المخطط البياني الآتي المتوسطات الحسابية الرتيبة لدرجات أفراد عينة الدراسة على المحاور

الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة:



الشكل (4) المخطط البياني للمتوسطات الحسابية الرتيبة لدرجات أفراد عينة الدراسة على المحاور

الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة

يتضح من المخطط ترتيب درجة توفر متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة، حيث جاءت مرتبة

تنازلياً كالتالي:

- 1_ **التحوّل بالبيئة المدرسية:** باعتبار أن الاهتمام يجب أن يبدأ من المبنى المدرسي؛ الذي يجب أن يكون مناسباً للتلاميذ والمعلمين من قاعات مريحة ومسرح وتوفّر إذاعة تسمح بالقيام بنشاطات متنوعة، فإذا كانت البيئة المدرسية جيدة سيكون توفّر التحوّلات الأخرى أيسر، وبالتالي يتم تحقيق التّقدم ومواكبة متغيّرات العصر السريعة.
- 2_ **التّعليم المستمر:** وهذا يدلّ على وعي أفراد العينة بضرورة متابعة التّعليم وتطوير المهارات، وبالتالي نجاح العملية التّعليمية، فالمعرفة البسيطة لم تعد كافية في ظل الانفجار المعرفي الهائل، فإذا أرادوا التحوّل نحو اقتصاد المعرفة فهم بحاجة إلى التّعليم المستمر سواء للحصول على تحصيل أعلى أو دورات تدريبية وورش عمل أو مؤتمرات لاكتساب الخدمة.

- 3_ **إنتاج المعرفة وابتكارها:** على الرغم من أنّها من التحوّلات الهامة والضرورية لتوظيف المعرفة بالشكل الأمثل لتحقيق اقتصاد المعرفة، إلا أنها جاءت بدرجة توفّر منخفضة، وقد يكون السبب في ذلك عدم توفّر الظروف التي

تتيح لهم تبادل الخبرات والمعارف نتيجة كثافة التلاميذ في القاعات الصفية، وأيضاً كثافة الأعباء الملقاة على عاتق المديرين ومعاونيهم والمعلمين، خاصة في ظل الأضرار التي لحقت ببعض المدارس وخروجها عن الخدمة. فضلاً عن أنّ اهتمام الوزارة انصبّ بشكل أساسي على استمرار العملية التعليمية في البلاد بغض النظر عن توفر كامل شروطها.

4_ التمكين الإداري: قد يكون السبب مركزية الإدارات المدرسية ووجود مناخ بيروقراطي في المدرسة، أو لمحدودية الصلاحيات الممنوحة للإدارة، هذا ما جعل درجة توفرها منخفضة. فالتحول لاقتصاد المعرفة يحتاج إدارة مرنة بعيدة عن مركزية القرار، والتصرف في ضوء الظروف المتوقعة من قبل الإدارات دون الرجوع إلى السلطات التربوية العليا.

5_ التعليم الرقمي: وقد جاء بدرجة منخفضة، وذلك بسبب نقص التكنولوجيا والأجهزة المتطورة، أضف إلى ذلك قلة الوعي بأهمية التكنولوجيا في التعليم، والافتقار للتدريب على توظيفها في العملية التعليمية، وقد يكون السبب الأهم عدم توفر الطاقة الكهربائية لتشغيل الأجهزة إن وجدت، فضلاً عن ضعف الميزانية المخصصة لتزويد المدارس بالتقنيات، وارتفاع تكاليف توفير أجهزتها، وضعف امتلاك المعلمين لمهارات التعليم الرقمي.

تظهر هذه النتائج أنّ التحول التربوي في ضوء اقتصاد المعرفة ما يزال يواجه تحديات جوهرية، إذ أنّ أغلب المحاور سجلت درجات منخفضة، باستثناء محور البيئة المدرسية والتعليم المستمر، ويشير ذلك إلى أنّ المسار التربوي الحالي بحاجة إلى إعادة توزيع الجهود والأولويات، فالجهود الحالية تركز على الجوانب الملموسة ذات الطبيعة المادية (البيئة المدرسية)، بينما يتم إهمال الجوانب الأكثر عمقاً كالتعليم الرقمي والتمكين الإداري، والقدرة على إنتاج المعرفة وابتكارها، ولا يمكن تحقيق تحول حقيقي دون رؤية شمولية تدمج الإدارة الفعالة والبنية الرقمية وتنمية المعلمين والتلاميذ كمبتكرين لا مجرد مستهلكين للمعرفة، فالتحول الحقيقي لن يحدث من خلال تحسين المباني فقط، وإنما من خلال الاستثمار في الإنسان والتقنية معاً.

وتتوافق هذه النتائج مع دراسة (حماد والقطراوي، 2016)، ودراسة (الغامدي، 2020) التي بينت نتائجها

أنّ أقل المتطلبات المتوقعة في المدارس الحكومية هي المتطلبات التكنولوجية.

❖ السؤال الثاني: ما درجة توفر متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها من وجهة نظر أفراد

عيّنة الدّراسة؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود محور (متطلّبات التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها)، والدرجة الكلية له؛ لتحديد درجة توفر متطلّبات التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها من وجهة نظر أفراد عيّنة الدّراسة، كما يأتي:

الجدول (22) يبين الإحصاء الوصفي لمحور متطلّبات التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها

الرقم	المحور الأول (متطلّبات التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها)	المتوسط الحسابي الرتبي	الانحراف المعياري	درجة التّوفر	الترتيب
1	جعل مدارس التّعليم الأساسي وحدات لتوليد المعرفة وإنتاجها.	2.62	.591	متوسطة	2
2	زيادة الحصص الدّرسية في المناهج الدّراسية لمواد (الرياضيات، الإنكليزية، العلوم).	2.70	.571	متوسطة	1
3	إصدار أدلّة تساعد المعلّمين في توليد المعرفة وتطبيقها في المدارس.	2.46	.650	منخفضة	10
4	إدخال تدريس البحث العلمي في المناهج التّعليمية.	2.54	.669	منخفضة	4
5	الاهتمام بتنمية مهارات البحث العلمي لعناصر العملية التّعليمية المختلفة.	2.51	.667	منخفضة	7
6	تحسين نوعية التّعليم من خلال التركيز على تقديم خبرات ومهارات تتناسب عصر اقتصاد المعرفة.	2.51	.682	منخفضة	7
7	توظيف مصادر المعرفة لإكساب التّلاميذ مهارات مختلفة تساعدهم في مواكبة العصر.	2.52	.644	منخفضة	6
8	تدريب التّلاميذ على التعامل مع المكتبات الرّقمية.	2.34	.774	منخفضة	12
9	توظيف أساليب التّعلّم الذاتي التي تنمّي الشّعور بالمسؤوليّة.	2.54	.625	منخفضة	4
10	تضمين المناهج مشكلات واقعيّة بما يتناسب مع مهارات الاقتصاد الجديد.	2.49	.701	منخفضة	8
11	مشاركة التّلاميذ في إنتاج المعرفة واستخدامها وتوظيفها.	2.51	.635	منخفضة	7

12	المشاركة في إعداد خطط تعليمية داعمة للبحث والابتكار.	2.54	.640	منخفضة	4
13	توفّر مناخ تعليمي في المدرسة يعزز مفهوم الإبداع.	2.41	.699	منخفضة	11
14	الاهتمام بحرية التعبير وإبراز المواهب والقدرات.	2.60	.631	منخفضة	3
15	إعلان الوزارة عن مسابقات بحثية في مختلف العلوم مقابل جوائز قيمة.	2.47	.692	منخفضة	9
16	تبني الأعمال الإبداعية للتلاميذ الموهوبين.	2.52	.626	منخفضة	6
17	العمل على تهيئة متعلمين قادرين على صناعة المعرفة	2.53	.640	منخفضة	5
18	توفّر الأنشطة الإثرائية التي تتطلب إعمال ذهن التلميذ لاكتشاف المعرفة الجديدة.	2.53	.642	منخفضة	5
	الدرجة الكلية لمحور (متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها)	2.52	.446	منخفضة	

يتّضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية الرتبّية لدرجات أفراد عيّنة الدّراسة حول درجة توفّر متطلبات التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها، جاءت على المستوى الكلي بدرجة توفّر **منخفضة** بمتوسط حسابي (2.52) وعلى مستوى كل بند من بنود المحور منخفضة كحد أدنى للبند (8): (تدريب التّلاميذ على التعامل مع المكتبات الرّقمية)، وهو بدرجة توفّر **منخفضة**، وبمتوسط حسابي (2.34)، ربما يكون السبب لعدم توفّر مكتبات رقمية في المدرسة، ولقلة تدريب المعلمين في التعامل مع التّكنولوجيا، وعدم وجود كادر مؤهل يساهم في التدريب على ذلك، بالتالي سيكون تدريب التّلاميذ بقيمة منخفضة. أما البندين (1) و (2) جاءت المتوسطات الحسابية بدرجة توفّر **متوسطة**، قد يكون السبب رغبة أفراد العيّنة بالفعل بضرورة التّحوّل وجعل المدارس وحدات لإنتاج المعرفة وابتكارها، وأن وزارة التّربية أدخلت مواد اللغة الانكليزية والرياضيات والعلوم من الصف الأول الابتدائي، أو لإدراك بعض التغييرات الجزئية في المناهج نحو مواد تعتبر أساسية في اقتصاد المعرفة، ولكنها تظلّ غير كافية لتحقيق التحول الكامل.

وتعزو الباحثة سبب انخفاض درجة توفر متطلبات إنتاج المعرفة وابتكارها إلى قلة الوعي بأهمية المعرفة ودورها في التحولات التّربوية التي تضمن تحسن وضع المدارس، وقد يعود السبب في انخفاض هذه المتطلبات

إلى ضعف مواكبة التطورات العلمية، وقصور في دعم المعلمين لقلة أو عدم توفر أدلة منهجية توضح أهمية اقتصاد المعرفة، وضرورة امتلاك مهارات القرن الحادي والعشرين من حل مشكلات وبحث واستقصاء لمواكبة متطلبات العصر، وقد يُعزى ذلك أيضاً للظروف التي تمرّ بها البلاد، حيث انصبّ اهتمام الجهات المعنية على استمرار العملية التعليمية بشكل أساسي (بغض النظر عن مميزات وتقنياتها)، ما جعل تطوير مهارات البحث ودعم المواهب أو التركيز عليها، والقيام بأنشطة استثنائية ونوعية يأتي في الدرجة الثانية، كونه أمراً قد تراه الجهات المعنية ثانوياً أمام الأمر الأهم، والذي يتمثل بإعادة افتتاح المدارس ودعمها بالوسائل الأساسية لانطلاق العملية التعليمية.

إنّ هذا الانخفاض العام في غالبية البنود يدل على أن المدرسة لاتزال تمارس دورها التقليدي، الذي يركز على نقل المعلومات بدلاً من إنتاجها، وأنّ عملية التعليم نمطية لا تتيح فرصاً للتفكير الخلاق أو توليد الأفكار. ومن هنا يمكن القول إن تحقيق التحول الحقيقي نحو إنتاج المعرفة وابتكارها يتطلب جهوداً ممنهجة ومتكاملة تشمل المناهج وبناء القدرات وتهيئة بيئة محفزة للإبداع والابتكار.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (سرحان، 2021)، و (Chauhan, 2022)، و (نياز، 2023)، و (Rahayu, 2023) التي بينت أنّ توفر المتطلبات المعرفية اللازمة لتحقيق اقتصاد المعرفة جاء منخفضة في المدارس، في حين تتعارض مع دراسة (العزب، 2024) التي بينت أن توفر المتطلبات المعرفية لاقتصاد المعرفة حظي بنسب مرتفعة.

❖ السؤال الثالث: ما درجة توفر متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية من وجهة نظر أفراد عيّنة

الدراسة؟

تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود محور (متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية) والدرجة الكلية له؛ لتحديد درجة توفر متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية من وجهة نظر أفراد عيّنة الدراسة، كما يأتي:

الجدول (23) يبين الإحصاء الوصفي لمحور متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية

الرقم	المحور الثاني (متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية)	المتوسط الحسابي الرتبي	الانحراف المعياري	درجة التوفّر	الترتيب
19	تصميم المبنى المدرسي بما يتناسب مع أعداد التلاميذ.	3.05	.590	متوسطة	1
20	توفّر قاعات تدريسية مزودة بمقاعد مريحة وإنارة كافية.	2.94	.604	متوسطة	5
21	تخصيص مساحات خضراء كافية لكي تكون متنفساً للتلاميذ في أوقات الراحة.	2.95	.623	متوسطة	4
22	توفّر وسائل الأمن والسلامة للمبنى المدرسي من حيث الممرات والسلالم ومخارج الطوارئ.	3.00	.621	متوسطة	2
23	توفّر نظام للتهوية والتكييف في المدرسة.	2.93	.630	متوسطة	6
24	مراعاة اختيار ألوان الطلاء الداخلية والخارجية لإعطاء بيئة مدرسية ذات طابع جمالي.	2.96	.589	متوسطة	3
25	توفّر مكتبة رقمية مجهزة بالحواسيب في المدرسة.	2.89	.675	متوسطة	9
26	توفّر مخازن مجهزة بأحدث الوسائل والأدوات التعليمية.	2.91	.677	متوسطة	8
27	توفّر خدمات الإنترنت بجميع مرافق المبنى.	2.83	.675	متوسطة	12
28	توفّر قاعات للتلاميذ تسمح لهم بالدراسة في أوقات الفراغ.	2.88	.654	متوسطة	10
29	توفّر بيئة مدرسية يتواجد فيها مسرح مدرسي.	2.87	.653	متوسطة	11
30	توفّر إذاعة مدرسية واستخدامها بشكل يساهم في نشر المعرفة.	2.95	.630	متوسطة	4
31	توفّر بيئة مدرسية تسمح بتنفيذ الأنشطة اللاصفية بين التلاميذ.	2.93	.657	متوسطة	6
32	توفّر بيئة مدرسية تشجع المسابقات والمنافسات الفردية والجماعية.	2.92	.622	متوسطة	7
	الدرجة الكلية لمحور (متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية)	2.93	.568	متوسطة	

يتّضح من الجدول السابق أنّ المتوسطات الحسابية الرتبية لدرجات أفراد عينة الدراسة حول درجة توفّر

متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية، جاءت على المستوى الكلي بدرجة توفّر متوسطة، وبمتوسط حسابي (2.93)

وأيضاً على مستوى كل بند من بنود المحور، وهي على النحو الآتي:

تراوحت قيم المتوسطات الحسابية الرتبية بين (2.83) كحد أدنى للبند: (توفر خدمات الإنترنت بجميع مرافق المبنى) وهو بدرجة توفر متوسطة، علماً بأنها غير متوفرة في أغلب المدارس، كذلك البنود الأخرى كشفت عن جوانب مازال بحاجة إلى تطوير، وتوفر مكتبة رقمية (2.89)، ومخابر حديثة (2.91) ضمن الحدود الدنيا لفئة متوسطة، لضعف البنية التحتية الرقمية التي تعدّ من أبرز متطلبات البيئة المدرسية الحديثة في عصر المعرفة، إذ لا يمكن الحديث عن إنتاج المعرفة وابتكارها دون بيئة تكنولوجية متكاملة، ومن جهة أخرى حصل البند: (تصميم المبنى المدرسي بما يتناسب مع أعداد التلاميذ) على أعلى متوسط (3.05)، وهو بدرجة توفر متوسطة، مما يعكس وعياً بأهمية التوازن بين عدد التلاميذ ومساحات الصفوف، وربما لأن وزارة التربية _ لاسيما بعد انتشار جائحة كورونا _ عملت إلى اعتماد الدوامين الصباحي والمسائي، وبالتالي أصبحت المدرسة بصفوفها مناسبة لأعداد التلاميذ.

يعود ذلك إلى اهتمام وزارة التربية بالمباني المدرسية وإعادة ترميم قسم كبير منها، بعد ما تعرضت له من دمار، ومحاولة توفير الخدمات التي ساهمت في تحسين البيئة المدرسية بنسبة متوسطة، فالبيئة المدرسية وما تمثله من بناء وقاعات ومرافق وخدمات (مسرح، وسائل تعليمية، أجهزة عرض وحواشيب...)، هي من الأساسيات الموجودة في المدرسة كمنشأة تعليمية، ومجرد وجودها تتسم بالاستقرار والثبات وقلة التأثير بعوامل الزمن (لمدة زمنية ليست قصيرة نسبياً)، ولا تتغير بتغير الأشخاص أو الإدارات المتعاقبة، أو تعديلات القوانين والقرارات الإدارية، ووجود هذه المقومات يساهم في دعم بعض الأنشطة التربوية التي تسهم في بناء شخصية التلاميذ وتعزيز روح المبادرة، مما يفسر حصول محور (توفر متطلبات التحول بالبيئة المدرسية) على درجة توفر متوسطة حسب رأي أفراد عينة الدراسة.

تعكس النتائج بصورة عامة أن البيئة المدرسية تحققت فيها بعض الأسس المادية والتنظيمية، إلا أنّ الجانب المعرفي والتقني والابتكاري لم يحظَ بعد بالاهتمام الكافي. وللوصول إلى بيئة مدرسية قادرة على دعم التحول نحو اقتصاد المعرفة، لا بدّ من تعزيز البنية الرقمية وتكثيف الاهتمام بالأنشطة التي تنمي الإبداع وتطوير البنية التحتية بما يتجاوز الحد الأدنى من التوفر لتصبح بيئة محفزة للإبداع والابتكار.

يتوافق هذا مع دراسة (عبد النبي، 2021)، ودراسة (Rahayu, 2023) التي بينت أن البيئة المدرسية لم تساهم في تحقيق اقتصاد المعرفة بشكل كافٍ نظراً لعدة معوقات تحول دون ذلك.

❖ السؤال الرابع: ما درجة توفر المتطلبات المتعلقة بالتمكين الإداري من وجهة نظر أفراد عينة

الدراسة؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود محور (متطلبات متعلقة بالتمكين الإداري)، والدرجة الكلية له؛ لتحديد درجة توفر المتطلبات المتعلقة بالتمكين الإداري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، كما يأتي:

الجدول (24) يبين الإحصاء الوصفي لمحور المتطلبات المتعلقة بالتمكين الإداري

الرقم	المحور الثالث (متطلبات متعلقة بالتمكين الإداري)	المتوسط الحسابي الرتبي	الانحراف المعياري	درجة التوفر	الترتيب
33	مشاركة الإدارة في وضع سياسات تربوية لتوليد المعرفة وتطبيقها.	2.49	.696	منخفضة	2
34	وجود أهداف واضحة لاقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي.	2.38	.704	منخفضة	8
35	وضع رؤية وأهداف واضحة للتطوير الإداري للمدرسة ومشاركة الإدارة المدرسية فيها.	2.44	.685	منخفضة	6
36	اختيار الإدارة المدرسية وفق معايير جديدة.	2.48	.706	منخفضة	3
37	الاهتمام ببرنامج تدريب مديري المدارس في مجال التنمية الإدارية والمهنية.	2.46	.680	منخفضة	4
38	بناء ثقافة تنظيمية في المدارس تشجع على تشارك المعرفة بين عناصر العملية التعليمية.	2.48	.657	منخفضة	3
39	إعادة هيكلة الإدارة المدرسية للتحويل إلى الهياكل المرنة المعتمدة على تقانة المعلومات.	2.41	.682	منخفضة	7
40	اعتماد نظام المساءلة والمحاسبة في ضوء سلطات ومسؤوليات مدير المدرسة.	2.46	.683	منخفضة	4

41	تحديد إجراءات ومواعيد تنفيذ الخطط المدرسية وتحديد أساليب تقييمها ومتابعتها وفقاً لاقتصاد المعرفة.	2.44	.656	منخفضة	6
42	تعزيز مفهوم فرق العمل لإنجاز الأعمال المدرسية.	2.51	.644	منخفضة	1
43	إتاحة قدر كافٍ من الصلاحيات لمدير المدرسة لتكييف برامج المدرسة وأدواتها، وفقاً لإمكاناتها واحتياجاتها المدرسية.	2.45	.667	منخفضة	5
44	إجراء عمليات تقييم مستمرة لجميع الممارسات والأنشطة التي تتم داخل المدرسة.	2.44	.668	منخفضة	6
45	إعطاء الصلاحيات للإدارة المدرسية بعقد ندوات حوارية وتوعوية في المدرسة لحل المشكلات المختلفة (التربوية والاجتماعية والصحية).	2.46	.634	منخفضة	4
	الدرجة الكلية لمحور (المتطلبات المتعلقة بالتمكين الإداري)	2.45	.520	منخفضة	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية الرتبوية لدرجات أفراد عينة الدراسة حول درجة توفر المتطلبات المتعلقة بالتمكين الإداري، جاءت على المستوى الكلي بدرجة توفر منخفضة، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي الرتبوي على الدرجة الكلية للمحور (2.45)، وعلى مستوى كل بند من بنود المحور منخفضة، وهي على النحو الآتي:

تراوحت قيم المتوسطات الحسابية الرتبوية بين (2.38) كحد أدنى للبند: (وجود أهداف واضحة لاقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي) وهو بدرجة توفر منخفضة، وهذا يؤكد على غموض في مفاهيم اقتصاد المعرفة، وعدم وضوح أهدافه وأهميته في التعليم بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، و(2.51) كحد أعلى للبند: (تعزيز مفهوم فرق العمل لإنجاز الأعمال المدرسية)، وهو بدرجة توفر منخفضة، قد يكون مؤشراً إيجابياً نسبياً يعكس رغبة مبدئية في بناء بيئة عمل جماعية، ولكنها لا تزال منخفضة ربما بسبب حذر الإداريين وترددهم إلى حد ما بالتعاون لإتمام العملية التعليمية بطريقة ناجحة، ولقلة الثقة المتبادلة، أو الخوف من أن ينسب البعض نجاح الفريق لنفسه، وضياح جهود الفريق لتحقيق مكاسب أنانية.

يُعزى ذلك لكون أفراد عينة الدراسة ترى أنّ الإدارات المتعاقبة على العملية التعليمية رسّخت مركزية اتخاذ القرار، كذلك ميل هذه الإدارات إلى عدم منح الثقة بشكل كامل للمستويات الأدنى وصولاً لإدارات المدارس، وقد يكون ذلك بسبب رغبة القيادات الإدارية في حصر اتخاذ القرار بها، ربما لخوفها من أن يؤدي توسع صلاحيات المستويات الأدنى إلى زيادة الفساد الإداري، أو أن تتسبّب هذه الأخيرة في استخدام هذه الصلاحيات بشكل يؤثر سلباً على العملية التعليمية، أو لقناعة أفراد العينة أنّ المؤسسة التعليمية تفتقر لقوانين أو جهات رقابية أو وصائية تمارس سلطة رقابية فاعلة على القرارات التي تصدرها القيادات الأدنى، وهذا ما انعكس على رأي أفراد العينة.

تُبرز النتائج بشكل عام غياب الصلاحيات الكافية للإدارة وندرة فرق العمل التشاركية، وضعف نظام المساءلة الذي تعيق عمليات صنع القرار، وهذا يؤكد الحاجة الماسة إلى إعادة تأهيل الإدارات المدرسية من خلال تزويدها بالمعرفة والمهارات الحديثة، وتوسيع صلاحياتها وتطوير عملها عبر خطط تدريبية موجهة؛ لتتمكن من أداء دورها كمحرك رئيسي لقيادة التحول التربوي نحو مجتمع المعرفة.

يتوافق هذا مع دراسة (زيدان وحامد، 2020)، ودراسة (الرشدي، 2017) التي بينت نتائجها أن التمكن الإداري جاء منخفضاً وغير متحقق في المدارس التي تناولتها، ويتعارض مع دراسة (هزيمة، 2016) التي بينت أنّ التمكن الإداري توفّر بدرجة مرتفعة.

❖ السؤال الخامس: ما درجة توفر متطلبات التعليم الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود محاور (متطلبات التعليم الرقمي)، والدرجة الكلية له؛ لتحديد درجة توفر متطلبات التعليم الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، كما يأتي:

الجدول (25) يبين الإحصاء الوصفي لمحور متطلبات التعليم الرقمي

الرقم	المحور الرابع (متطلبات التعليم الرقمي)	المتوسط الحسابي الرتبي	الانحراف المعياري	درجة التوفر	الترتيب
46	تشجيع التلاميذ على القيام بمشروعات تعليمية تعتمد على التقانات.	2.09	.751	منخفضة	2
47	جعل التقنيات الحديثة جزء من العملية التعليمية وليس مجرد وسيلة.	2.08	.784	منخفضة	3
48	توفر الأجهزة الإلكترونية والتقنية اللازمة في القاعات التدريسية كالسمرة الذكية وأجهزة الإسقاط المتطورة.	1.93	.776	منخفضة	11
49	استخدام تطبيقات الحاسوب في صنع محتوى رقمي إثرائي.	2.02	.787	منخفضة	4
50	استخدام برامج وتطبيقات الهواتف الذكية لخدمة العملية التعليمية.	2.00	.774	منخفضة	6
51	توفر دورات تدريبية عن التعامل مع التقنيات الحديثة في التدريس.	2.11	.756	منخفضة	1
52	تحويل كتب المنهاج إلى كتب إلكترونية تفاعلية.	2.01	.793	منخفضة	5
53	إنشاء منصات إلكترونية تعليمية تفاعلية على الانترنت ليسهل التواصل بين أطراف العملية التعليمية.	2.01	.753	منخفضة	5
54	تنمية مهارات استخدام البيئة الرقمية لكل أطراف العملية التعليمية.	2.01	.754	منخفضة	5
55	اعتماد مقررات تتناول تكنولوجيا المعلومات وتحديثها باستمرار.	2.01	.750	منخفضة	5
56	تصميم بيئات تعلم إلكترونية داعمة للبحث والإبداع.	1.98	.747	منخفضة	7
57	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات للتعلم الفردي والجماعي.	2.00	.732	منخفضة	6
58	توفر فرص أكبر لتواصل التلاميذ مع معلمهم باستخدام وسائط تكنولوجية.	2.09	.730	منخفضة	2
59	تفعيل الاختبارات الإلكترونية باستخدام أدوات التقييم الرقمي.	1.97	.789	منخفضة	8
60	إنشاء موقع إلكتروني على الانترنت لكل مدرسة.	2.02	.744	منخفضة	4
61	توفر ربط شبكي يربط المدارس جميعها بشبكة واحدة.	1.95	.788	منخفضة	10
62	فتح قنوات ربط بين التكنولوجيا ومصادر المعرفة الأخرى.	1.96	.792	منخفضة	9
	الدرجة الكلية لمحور (متطلبات التعليم الرقمي)	2.01	.591	منخفضة	

يُتضح من الجدول السابق أنَّ المتوسطات الحسابية الرتبية لدرجات أفراد عينة الدراسة حول درجة توفر متطلبات التعليم الرقمي، جاءت على المستوى الكلي للمحور بدرجة توفر منخفضة، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي الرتبي على الدرجة الكلية للمحور (2.01)، وعلى مستوى كل بند من بنود المحور أيضاً بدرجة منخفضة، على النحو الآتي:

تراوحت قيم المتوسطات الحسابية الرتبية بين (1.93) كحد أدنى للبند: (توفر الأجهزة الإلكترونية والتقنية اللازمة في القاعات التدريسية كالسبورة الذكية وأجهزة الإسقاط المتطورة)، وهو بدرجة توفر منخفضة، وهذا يؤكد عدم توفر الأجهزة التكنولوجية في القاعات، وضعف تجهيزها تقنياً، مما يعيق دمج التقنية في التعليم. وبالمثل جاء بند: (تفعيل الاختبارات الإلكترونية باستخدام أدوات التقييم الرقمي) بمتوسط (1.97) ما يدل على أن أدوات التقييم الحديثة لم تدمج بعد في العملية التعليمية، وهو أمر يحول دون تطوير أساليب تقييم أكثر موضوعية وتفاعلية. من جهة أخرى حصل البند: (توفر دورات تدريبية عن التعامل مع التقنيات الحديثة في التدريس) على متوسط حسابي (2.11) كحد أعلى، وهو بدرجة توفر منخفضة، هذا يعني أنَّ المعلمين لم يزودوا بالتأهيل الكافي لاستخدام أدوات التعليم الرقمي بشكل فعال، ما ينعكس سلباً على قدرتهم على توظيف التكنولوجيا في الصفوف الدراسية.

كما أنَّ البنود المتعلقة بإنشاء بنى تحتية رقمية دائمة، مثل (إنشاء موقع إلكتروني لكل مدرسة) بمتوسط (2.02) أو (الربط الشبكي بين المدارس) بمتوسط (1.95)، تؤكد غياب استراتيجية متكاملة لرقمنة المؤسسات التعليمية، مما يحرم التلاميذ من فرص التعليم الإلكتروني التفاعلي، فالتعليم الرقمي لا يقوم فقط على توفر الأجهزة، بل على ثلاثة مكونات رئيسية هي البنية التحتية، والكفايات التقنية للمعلمين والتلاميذ، والمحتوى الرقمي. وتشير النتائج إلى قصور في هذه الجوانب، فالمحتوى لا يُقدَّم بشكل رقمي تفاعلي كما البند: (تحويل كتب المنهاج إلى كتب إلكترونية) والتطبيقات الذكية والبرمجيات التعليمية غير مستغلة في البند: (استخدام تطبيقات الهواتف الذكية) بمتوسط (2.00).

يمكن إرجاع ضعف توقّر متطلب التّعليم الرّقمي إلى ابتعاد مدارسنا عما يتطلّبه مجتمع اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على التّكنولوجيا والأجهزة الذكية، وندرة الدورات الّتي تقوم بها الوزارة مثل دورات دمج التقانة بالتّعليم، وربما لتكرار المعلّمين المرشّحين لحضورها بناء على المصلحة الشخصية المتبادلة بين المعلّم والمدير، لذلك ترى الباحثة أنّ هذا المحور مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنّظور التّقني وتكنولوجيا المعلومات الّتي تقفز قفزاتٍ سريعةً وواسعةً، وهذا بحاجة لمتابعة دائمة ومستمرّة في الوضع الطبيعي؛ لكن في ظلّ الوضع القائم في سوريا وما تعرضت له من دمارٍ كبيرٍ في البنية التّحتيّة الدّاعمة للبيئة الرّقمية، كذلك الحصار الخارجي الذي حدّ بشكل كبير من مواكبة التّكنولوجيا، أضف إلى ذلك التّزيف البشري، وهجرة الكثير من الكوادر الّتي تعمل في مجال المعلوماتيّة؛ والذي بدوره انعكس على مجالات الحياة كافّةً، ونالت العمليّة التّعليميّة حصّتها من هذا الضرر على المستوى المادّي من قلة الأجهزة والمعدّات المتطوّرة، وعلى المستوى البشري من هجرة المختصّين العاملين في هذا المجال، ومن ناحية أخرى لا يمكن أن نغفل عما يسببه الفساد الإداري لبعض المسؤولين من اختلاس بعض الأموال أو الأجهزة المخصصة لدعم التّكنولوجيا في المدارس.

إنّ النتائج تشير إلى أنّ المدارس مازالت بعيدة عن تحقيق التّعليم الرّقمي بصورته المتكاملة الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أولويات السياسات التّعليمية، وزيادة الاستثمار في البنية التّحتيّة الرّقمية وتكثيف تدريب المعلمين، وتطوير المناهج بما يتوافق مع التحول الرّقمي.

وهذا يتوافق مع دراسة (زيدان وحامد، 2020)، ودراسة (عبد النبي، 2021) الّتي أكّدت أنّ توافر متطلّبات التّعليم الرّقمي وتحقق المتطلّبات التّكنولوجية جاء بدرجة منخفضة، وعلى عكس دراسة (أبو جودة، 2021) الّتي كانت المتطلّبات التّكنولوجية متوقّرة فيها بدرجة مرتفعة، بينما في دراسة (هزايمة، 2016) جاءت تطبيقات التّكنولوجيا في المدارس بدرجة متوسطة.

❖ السؤال السادس: ما درجة توفر المتطلبات المتعلقة بالتعليم المستمر من وجهة نظر أفراد عينة

الدراسة؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود محور (المتطلبات المتعلقة بالتعليم المستمر)، والدرجة الكلية له؛ لتحديد درجة توفر المتطلبات المتعلقة بالتعليم المستمر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، كما يأتي:

الجدول (26) يبين الإحصاء الوصفي لمحور المتطلبات المتعلقة بالتعليم المستمر

الرقم	المحور الخامس (المتطلبات المتعلقة بالتعليم المستمر)	المتوسط الحسابي الرتبي	الانحراف المعياري	درجة التوفر	الترتيب
63	توفر مناخ تنظيمي معزز لمفهوم التعلم المستمر في المدرسة.	2.95	.917	متوسطة	3
64	تقديم تسهيلات للمعلمين لمتابعة تعليمهم العالي.	2.99	.921	متوسطة	1
65	توفر آليات للتدريب عن بعد في مجال التدريس.	2.87	.942	متوسطة	7
66	تخصيص لقاءات دورية في المدرسة مع مختصين للتدريب على مختلف مهارات الاقتصاد المعرفي.	2.86	1.002	متوسطة	8
67	إعادة النظر في البرامج التدريبية التي تقام والتركيز على إكساب المعلم للمهارات الجديدة.	2.87	.866	متوسطة	7
68	توظيف التعليم الإلكتروني في تنمية مهارات المعلمين.	2.93	.902	متوسطة	5
69	المتابعة المستمرة للتطورات العلمية في مجال العمل التربوي.	2.88	.960	متوسطة	6
70	إكساب المعلم أدوار جديدة بحيث يكون المخطط وصاحب القرار والخبير والمدرّب.	2.94	.914	متوسطة	4
71	اعتماد رتب وظيفية للمعلمين وفق معايير النمو المهني المستمر.	2.98	.912	متوسطة	2
	الدرجة الكلية لمحور (المتطلبات المتعلقة بالتعليم المستمر)	2.92	.799	متوسطة	

يتضح من الجدول السابق أنّ المتوسطات الحسابية الرتبية لدرجات أفراد عينة الدراسة حول درجة توفر

المتطلبات المتعلقة بالتعليم المستمر جاء على المستوى الكلي للمحور بدرجة توفر متوسطة. وبلغت قيمة

المتوسط الحسابي الرتبي على الدرجة الكلية للمحور (2.92)، وعلى مستوى كل بند من بنود المحور بدرجة متوسطة، وجاءت على النحو الآتي:

تراوحت قيم المتوسطات الحسابية الرتبية بين (2.86) كحد أدنى للبند: (تخصيص لقاءات دورية في المدرسة مع مختصين للتدريب على مختلف مهارات الاقتصاد المعرفي)، والبند: (آليات التدريب عن بعد) بمتوسط (2.87) وهو بدرجة توفّر متوسطة، تعزو الباحثة ذلك لاعتقاد أفراد العينة أنّ لقاءات المختصين هي زيارات الموجهين للمدارس المشرفين عليها، وحثّهم على متابعة المنهاج، ولكن هذا غير كافٍ لتطوير العملية التعليمية، و(2.99) كحدّ أعلى للبند: (تقديم تسهيلات للمعلمين لمتابعة تعليمهم العالي)، والبند: (اعتماد رتب وظيفية للمعلمين وفق معايير النمو المهني المستمر)، وهو بدرجة توفّر متوسطة، مما يعكس وعياً بأهمية دعم المسار الأكاديمي والمهني للمعلمين، قد يكون السبب هو وعي أفراد العينة بضرورة متابعة تحصيلهم العلمي، ورفع سويتهم الدراسية لممارسة مهنة التعليم. وقد يعود ذلك إلى أن أفراد العينة ينتمون إلى فئة من المجتمع نالت قسطاً أوفر من التعليم، وتمارس مهنة أساسها رفع السوية العلمية لفئة من المجتمع وهم التلاميذ، فمن الطبيعي أن يتأثر أفراد العينة بهذه البيئة الداعمة لاستمرار التحصيل العلمي، ومتابعة وتطوير الخبرات العلمية والتعليمية لأفراد العينة، والسعي الحثيث لاكتساب دور أهم في تطوير المهارات الوظيفية. وهذه النتيجة ربما تعود لارتباط هذا المحور (التعليم المستمر) بشخصية أفراد العينة بشكل مباشر، بغض النظر عن الظروف المحيطة بهم، والتي قد تكون أقل تأثيراً بسعيهم لتطوير ورفع مستوى تحصيلهم العلمي.

بالتالي فإن النتائج تشير إلى أنّ البيئة المدرسية تدرك أهمية التعليم المستمر، لكنها بحاجة إلى تخطيط أعمق وتفعيل أفضل لهذه المتطلبات، من خلال محتوى البرامج التدريبية وربطها بالحاجات الواقعية للمعلمين، وتوظيف التكنولوجيا في دعم نموهم المهني، بما يعزز أدوارهم كموجهين ومبتكرين في بيئة التعلم. وهذا يتوافق مع دراسة (رسوق، 2022) في التأكيد على أهمية التعليم المستمر في تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة.

ثانياً_ نتائج الفرضيات وتفسيرها:

1_ نتائج الفرضية الأولى وتفسيرها:

تنص هذه الفرضية على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة".

للتحقّق من صحّة الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة

الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (27) يبين الإحصاء الوصفي لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة

المحاور الفرعية	عدد سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	أقل من 5	265	45.15	8.057	.495
	من 5-10	387	44.86	8.241	.419
	أكثر من 10	221	46.41	7.503	.505
	المجموع	873	45.34	8.020	.271
متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية	أقل من 5	265	40.74	7.850	.482
	من 5-10	387	40.98	8.169	.415
	أكثر من 10	221	41.38	7.694	.518
	المجموع	873	41.01	7.949	.269
متطلبات التمكن الإداري	أقل من 5	265	31.58	7.017	.431
	من 5-10	387	31.76	6.916	.352
	أكثر من 10	221	32.52	6.152	.414
	المجموع	873	31.90	6.765	.229

أقل من 5	265	33.63	10.062	.618	متطلبات التعليم الرقمي
من 5-10	387	34.72	9.755	.496	
أكثر من 10	221	34.08	10.510	.707	
المجموع	873	34.23	10.043	.340	
أقل من 5	265	25.98	7.388	.454	متطلبات التعليم المستمر
من 5-10	387	26.90	7.374	.375	
أكثر من 10	221	25.54	6.535	.440	
المجموع	873	26.28	7.191	.243	
أقل من 5	265	177.09	32.401	1.990	الدرجة الكلية
من 5-10	387	179.22	31.610	1.607	
أكثر من 10	221	179.94	29.719	1.999	
المجموع	873	178.76	31.373	1.062	

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن الدلالة الإحصائية

للفروق بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة، كما

يوضح الجدول التالي:

الجدول (28) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA للفروق بين متوسطات درجات

أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

المحاور الفرعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F_ Test	القيمة الاحتمالية	القرار
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	بين المجموعات	351.360	2	175.680	2.742	.065	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	55741.233	870	64.070			
	المجموع	56092.593	872				

متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية	بين المجموعات	49.469	2	24.734	.391	.677	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	55052.458	870	63.279			
	المجموع	55101.927	872				
متطلبات التمكن الإداري	بين المجموعات	118.980	2	59.490	1.301	.273	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	39788.149	870	45.734			
	المجموع	39907.129	872				
متطلبات التّعليم الرّقمي	بين المجموعات	193.696	2	96.848	.960	.383	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	87760.849	870	100.875			
	المجموع	87954.545	872				
متطلبات التّعليم المستمر	بين المجموعات	293.999	2	147.000	2.855	.058	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	44792.244	870	51.485			
	المجموع	45086.243	872				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1128.136	2	564.068	.573	.564	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	857150.381	870	985.230			
	المجموع	858278.518	872				

يتّضح من الجدول السابق أنّ قيم (f) جميعها أكبر من مستوى الدلالة (0.05) المعتمد في البحث،

وبالتالي: تُقبل الفرضية الصفرية؛ أي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عيّنة

الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة

نظر أفراد عيّنة الدراسة تبعاً لمتغيّر عدد سنوات الخدمة.

تفسير نتائج الفرضية الأولى: تعزو الباحثة ذلك لكون المتطلبات المتوفرة في المدارس من السّهل ملاحظتها

بغضّ النّظر عن السّنات التي يقضيها أفراد العيّنة في ممارسة المهنة، فهي مرتبطة بواقع ملموس ومعاش بشكل

دائم ومستمر، وقد يكون السبب هو أن جميع أفراد العيّنة على اختلاف سنوات خبرتهم لديهم فهم ودراية بواقع

التّعليم ونفس الرؤية لتوفّر هذه المتطلبات في المدارس.

يتوافق هذا مع دراسة (دهيمش، 2017)، و(رسوق، 2022)، و(الغامدي، 2020) التي بينت عدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق أو توفّر متطلبات اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغيّر سنوات الخدمة،

ويتعارض مع دراسة (العمرى والحارثي، 2023) التي أظهرت نتائجها وجود فروق لصالح سنوات الخدمة الأقل من 10 سنوات.

2_ نتائج الفرضية الثانية وتفسيرها:

تنص هذه الفرضية على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي".

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي؛ للتحقق من صحة الفرضية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (29) يبين الإحصاء الوصفي لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المحاور الفرعية	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	معهد	138	41.46	7.812	.665
	إجازة جامعية	479	44.88	7.396	.338
	دبلوم تأهيل	172	47.52	7.138	.544
	دراسات عليا	84	49.90	9.891	1.079
	المجموع	873	45.34	8.020	.271
متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية	معهد	138	38.02	6.350	.541
	إجازة جامعية	479	40.71	7.377	.337
	دبلوم تأهيل	172	42.12	8.095	.617
	دراسات عليا	84	45.36	10.575	1.154
	المجموع	873	41.01	7.949	.269
متطلبات التمكن الإداري	معهد	138	28.20	7.134	.607
	إجازة جامعية	479	32.03	6.232	.285
	دبلوم تأهيل	172	32.51	6.041	.461
	دراسات عليا	84	35.99	7.574	.826
	المجموع	873	31.90	6.765	.229
متطلبات التعليم الرقمي	معهد	138	29.78	8.139	.693
	إجازة جامعية	479	33.68	9.740	.445

دبلوم تأهيل	172	36.56	9.741	.743
دراسات عليا	84	39.88	11.411	1.245
المجموع	873	34.23	10.043	.340
معهد	138	23.73	6.384	.543
إجازة جامعية	479	26.22	6.806	.311
دبلوم تأهيل	172	26.94	7.563	.577
دراسات عليا	84	29.49	8.321	.908
المجموع	873	26.28	7.191	.243
معهد	138	161.18	25.746	2.192
إجازة جامعية	479	177.51	28.155	1.286
دبلوم تأهيل	172	185.66	30.313	2.311
دراسات عليا	84	200.62	41.027	4.476
المجموع	873	178.76	31.373	1.062

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، للكشف عن الدلالة الإحصائية

للفروق بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، كما

يوضح الجدول التالي:

الجدول (30) يبين نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA للفروق بين متوسطات

درجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المحاور الفرعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية	القرار
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	بين المجموعات	4753.232	3	1584.411	26.819	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	51339.361	869	59.079			
	المجموع	56092.593	872				
متطلبات التحوّل بالبئة المدرسية	بين المجموعات	3076.189	3	1025.396	17.127	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	52025.738	869	59.869			
	المجموع	55101.927	872				
متطلبات التمكن الإداري	بين المجموعات	3369.856	3	1123.285	26.716	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	36537.273	869	42.045			
	المجموع	39907.129	872				

متطلبات التّعليم الرّقمي	بين المجموعات	6504.560	3	2168.187	23.133	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	81449.986	869	93.728			
	المجموع	87954.545	872				
متطلّبات التّعليم المستمر	بين المجموعات	1836.459	3	612.153	12.300	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	43249.784	869	49.770			
	المجموع	45086.243	872				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	91711.768	3	30570.589	34.656	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	766566.750	869	882.125			
	المجموع	858278.518	872				

يتضح من الجدول السابق أن قيم (f) جميعها أصغر من مستوى الدلالة (0.05) المعتمد في البحث، وبالتالي: تُرفض الفرضية الصفريّة، وتُقبل الفرضية البديلة؛ أي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عيّنة الدراسة على استبانة متطلبات التّحوّل التّربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد عيّنة الدراسة تبعاً لمتغيّر المؤهل العلمي.

وبناء على ما تقدم، تم التّحقّق من تجانس التباين بين المجموعات، وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول (31) نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين بين المجموعات تبعاً لمتغيّر المؤهل العلمي

المحاور الفرعية	قيمة ف ليفن	درجات الحرية 1	درجات الحرية 2	القيمة الاحتمالية	القرار
متطلبات التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	3.565	3	869	.014	غير متجانسة
متطلبات التّحوّل بالبيئة المدرسية	9.651	3	869	.000	غير متجانسة
متطلبات التّمكن الإداري	3.308	3	869	.020	غير متجانسة
متطلبات التعليم الرقمي	3.760	3	869	.011	غير متجانسة
متطلبات التعليم المستمر	4.521	3	869	.004	غير متجانسة
الدرجة الكلية	7.977	3	869	.000	غير متجانسة

يتبين من الجدول السابق أنَّ العينات غير متجانسة؛ حيث كانت القيم الاحتمالية أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي (0.05)، ولمعرفة اتجاه الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة على الاستبانة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ولصالح أي مستوى من مستويات هذا المتغير، تمَّ استخدام اختبار دونيت سي (Dunnett's C) للمقارنات البعدية بالنسبة للعينات غير المتجانسة، كما يوضّح الجدول الآتي:

الجدول (32) نتائج اختبار دونيت سي (Dunnett's C) للمقارنات البعدية

المحاور الفرعية	المؤهل العلمي	فرق المتوسطات	الخطأ المعياري	القرار
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	معهد	-3.422*	.746	دال
		-6.067*	.859	دال
		-8.448*	1.268	دال
	إجازة جامعية	-2.644*	.641	دال
		-5.026*	1.131	دال
	دبلوم تأهيل	-2.382	1.209	غير دال
متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية	معهد	-2.686*	.637	دال
		-4.100*	.821	دال
		-7.335*	1.274	دال
	إجازة جامعية	-1.414	.703	غير دال
		-4.649*	1.202	دال
	دبلوم تأهيل	-3.235	1.309	غير دال
متطلبات التمكن الإداري	معهد	-3.834*	.671	دال
		-4.316*	.762	دال
		-7.792*	1.025	دال
	إجازة جامعية	-.482	.542	غير دال
		-3.959*	.874	دال
	دبلوم تأهيل	-3.476*	.946	دال
متطلبات التعليم الرقمي	معهد	-3.901*	.823	دال
		-6.789*	1.016	دال
		-10.106*	1.425	دال
	إجازة جامعية	-2.888*	.866	دال
		-6.205*	1.322	دال
	دبلوم تأهيل	-3.317	1.450	غير دال

دال	.626	-2.485*	إجازة جامعية	معهد	متطلبات التعليم المستمر
دال	.792	-3.204*	دبلوم تأهيل		
دال	1.058	-5.756*	دراسات عليا		
غير دال	.655	-.719	دبلوم تأهيل	إجازة جامعية	
دال	.960	-3.271*	دراسات عليا		
غير دال	1.076	-2.552	دراسات عليا	دبلوم تأهيل	
دال	2.541	-16.328*	إجازة جامعية	معهد	الدرجة الكلية
دال	3.185	-24.476*	دبلوم تأهيل		
دال	4.984	-39.438*	دراسات عليا		
دال	2.645	-8.148*	دبلوم تأهيل	إجازة جامعية	
دال	4.658	-23.110*	دراسات عليا		
دال	5.038	-14.962*	دراسات عليا	دبلوم تأهيل	

يُلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة

على جميع المحاور الفرعية والدرجة الكلية لاستبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء

اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وذلك بين:

- الأفراد ذوي المؤهل العلمي (معهد)، والأفراد ذوي المؤهل العلمي (إجازة جامعية، ودبلوم تأهيل، ودراسات عليا)، لصالح الأفراد ذوي المؤهل العلمي (إجازة جامعية، ودبلوم تأهيل، ودراسات عليا).

- الأفراد ذوي المؤهل العلمي (إجازة جامعية)، والأفراد ذوي المؤهل العلمي (دراسات عليا)، لصالح الأفراد ذوي المؤهل العلمي (دراسات عليا).

- الأفراد ذوي المؤهل العلمي (إجازة جامعية)، والأفراد ذوي المؤهل العلمي (دبلوم تأهيل)، لصالح الأفراد ذوي المؤهل العلمي (دبلوم تأهيل)، باستثناء محاور (متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية، ومتطلبات متعلقة بالتمكين

الإداري، والمتطلبات المتعلقة بالتعليم المستمر) لم تكن الفروق دالة بينهما.

- الأفراد ذوي المؤهل العلمي (دبلوم تأهيل)، والأفراد ذوي المؤهل العلمي (دراسات عليا)، لصالح الأفراد ذوي المؤهل العلمي (دراسات عليا) في المحور الفرعي (متطلبات متعلقة بالتمكين الإداري)، والدرجة الكلية للاستبانة،

بينما لم تكن الفروق دالة بينهما في بقية المحاور الفرعية.

تفسير نتائج الفرضية الثانية:

- حملة الدراسات العليا تلقوا تدريباً أكثر عمقاً في مجالات البحث العلمي والتفكير النقدي، مما يجعلهم أكثر وعياً بمتطلبات إنتاج المعرفة وابتكارها من حملة المعهد والإجازة الجامعية.
- حملة الدراسات العليا ودبلوم التأهيل يمتلكون معرفة أوسع بالمفاهيم التربوية وبمفهوم اقتصاد المعرفة ومتطلباته، كما قد تُطرح عليهم من خلال دراستهم موضوعات تتعلق بالبيئة التعليمية وتطويرها أكثر من حملة المعهد الذين يتلقون تدريباً مهنيّاً محدوداً، وقد لا يكون لديهم نفس العمق في دراسة نفس القضايا التربوية، وكذلك حملة الإجازة الجامعية عادةً يكتفون بالأساسيات التربوية والمهنية، وبالتالي تكون رؤيتهم أقل عمقاً ونقداً للبيئة التعليمية. هذا ما يفسر الفروق بين حملة الدراسات العليا وحملة المعهد في توفّر متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية.
- عدم وجود فروق بين حملة الإجازة الجامعية وحملة الدبلوم في توفّر متطلبات التمكين الإداري، قد يكون السبب أن كلتا الفئتين تعملان بنفس البيئة المدرسية وتخضعان لنفس الأنظمة، أضف إلى ذلك محدودية الصلاحيات في النظام التعليمي، وبالتالي حملة الدبلوم لا يجدون دوماً فرصاً كافية لتفعيل مهاراتهم وصلاحياتهم بمرونة بما يساويهم مع حملة الإجازة الجامعية.
- وجود فروق بين حملة الدراسات العليا وحملة الإجازة، لكون حملة الدراسات العليا قد يمتلكون فهماً أعمق لمفاهيم التمكين الإداري واقتصاد المعرفة، والغالبية منهم يحصلون على مناصب قيادية تربوية أكثر من غيرهم مما يجعل رؤيتهم أشمل لما هو متوفر من متطلبات التمكين الإداري من حملة الإجازة الجامعية.
- عدم وجود فروق بين حملة الدبلوم والدراسات العليا في توفّر متطلبات التعليم الرّقمي، ربما بسبب التشابه في التدريب المهني والتقني، وهذا يعتمد على المهارة العملية أكثر من المؤهل العلمي.
- وجود فروق بين حملة الدبلوم والإجازة الجامعية ربما لأن حملة الدبلوم أكثر تفاعلاً مع برامج التدريب والتطوير المستمر من خلال متابعة التعليم فهم يمتلكون فرصة تدريب أكبر.

- عدم وجود فروق بين حملة الدبلوم والدّراسات العليا في توفّر متطلّبات التّعليم المستمرّ لنشابه فرص التّعليم المستمرّ لكلا الفئتين.

تعزو الباحثة ذلك لكون من أكمل دراسته وقام بتطوير وتوسيع ثقافته التّعليمية؛ أكثر قدرةً على استخدام وتسخير الواقع الحالي بما يخدم العملية التّعليمية، ممّا يجعل أفراد العيّنة الذين أتمّوا دراسات عليا أكثر قدرة على استغلال ما هو متوفّر من وسائل تعليمية، أو اتباع أساليب متطورة لدعم العملية التّعليمية وتطويرها، فمن خلال متابعة دراستهم يمثلون جسراً بين المعرفة الأكاديمية والتّطبيق العملي، وبالتالي فهم أكثر قدرة على تحليل المعلومات المعقدة وتطوير حلول مبتكرة للمشكلات التّعليمية، ويتمكنون من تكييف التّغيرات السريعة في مجال التّعليم والتكنولوجيا، وبالتالي يتمكنون من استخدام الأدوات والتكنولوجيات الحديثة في التّعليم. هذا يفسر بشكل عام الفروق بين حملة الدّراسات العليا وحملة المعهد لاختلاف مستوى التأهيل العلمي والمعرفة بمفهوم اقتصاد المعرفة. وهذا يتوافق مع دراسة (آل نملان، 2022) التي بينت وجود فروق بين أفراد الدراسة لصالح المؤهل العلمي الأعلى (الدكتوراه) حول مستوى التّحوّل الرّقمي في التّعليم بسبب مستوى ثقافتهم وزيادة عملهم البحثي. ويتعارض مع دراسة (دهيمش، 2017) و(الغامدي، 2020) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي.

3_ نتائج الفرضية الثالثة وتفسيرها:

تنص هذه الفرضية على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عيّنة الدّراسة على استبانة متطلّبات التّحوّل التّربوي بمرحلة التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغيّر مرحلة التّعليم".

تمّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عيّنة الدّراسة على استبانة متطلّبات التّحوّل التّربوي بمرحلة التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغيّر مرحلة التّعليم؛ للتحقق من صحّة الفرضية، وتمّ استخدام اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين، وكانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول (33) يبين نتائج اختبار (T-test) للدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات

درجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير مرحلة التعليم

المحاور الفرعية	مرحلة التعليم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	القرار
إنتاج المعرفة وابتكارها	حلقة أولى	572	44.60	7.858	3,820	871	.000	دال إحصائياً
	حلقة ثانية	301	46.76	8.147				
البيئة المدرسية	حلقة أولى	572	38.91	6.542	11,559	871	.000	دال إحصائياً
	حلقة ثانية	301	45.00	8.820				
التمكن الإداري	حلقة أولى	572	30.86	6.439	6,420	871	.000	دال إحصائياً
	حلقة ثانية	301	33.88	6.935				
التعليم الرقمي	حلقة أولى	572	32.43	9.456	7,502	871	.000	دال إحصائياً
	حلقة ثانية	301	37.63	10.256				
التعليم المستمر	حلقة أولى	572	24.69	6.231	9,475	871	.000	دال إحصائياً
	حلقة ثانية	301	29.31	7.896				
الدرجة الكلية	حلقة أولى	572	171.48	27.408	9,968	871	.000	دال إحصائياً
	حلقة ثانية	301	192.59	33.737				

يتضح من الجدول السابق أنّ قيمة (T) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) المعتمد في الدراسة، وبالتالي:

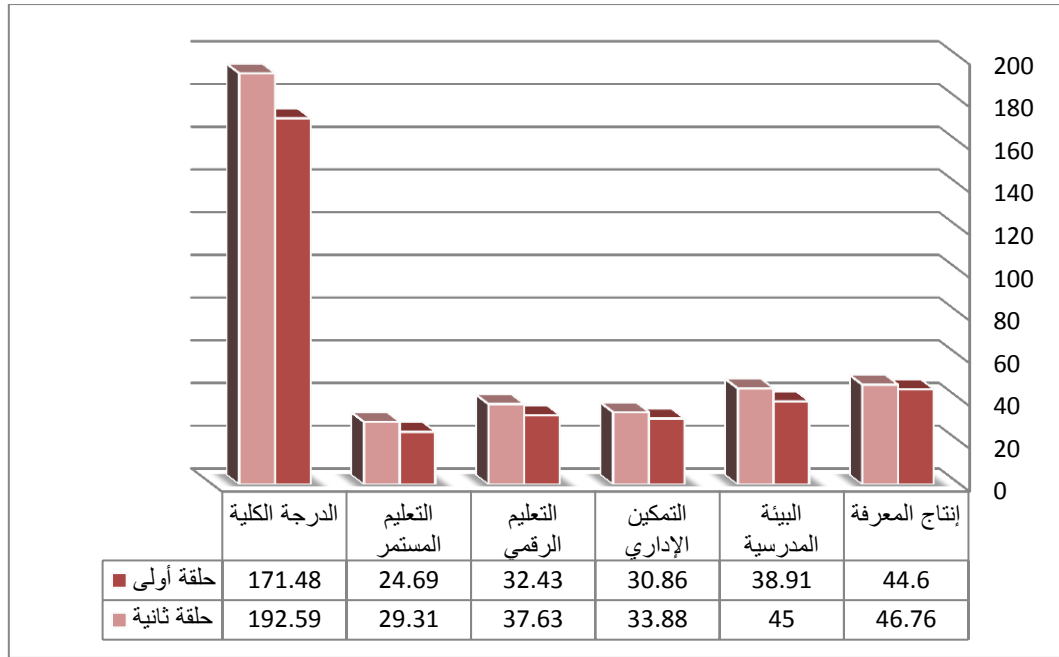
تُرفض الفرضية الصفرية، وتُقبل الفرضية البديلة؛ أي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات

أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة

تبعاً لمتغير مرحلة التعليم، والفروق لصالح (الحلقة الثانية).

ويوضّح المخطّط البياني الآتي المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات

التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة، تبعاً لمتغير مرحلة التعليم:



الشكل (5) المخطط البياني للمتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير مرحلة التعليم

يتضح من المخطط وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة لصالح الحلقة

الثانية من التعليم الأساسي لجميع محاور الاستبانة.

تفسير نتائج الفرضية الثالثة:

- تشمل الحلقة الثانية مناهج دراسية تتطلب مهارات أعلى في التحليل والبحث، مما يدفع المدارس لتوفير بيئة تحفيزية للابتكار، ويمكن التلاميذ والمعلمين من العمل في مشاريع بحثية ابتكارية، مما يجعل متطلبات إنتاج المعرفة وابتكارها أكثر توفراً بالضرورة.
- الحلقة الثانية أكثر قابلية للتحويل لوجود ثقافة داعمة للابتكار من خلال مختبرات وقاعات تخصصية أكثر من الحلقة الأولى، مما يجعل توفّر متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية أعلى.
- تتوفر متطلبات التعليم الرقمي في الحلقة الثانية لكون أفراد العينة يتعاملون مع تلاميذ من فئة عمرية أكبر، وبالتالي هم أكثر قدرة على استخدام الوسائل التكنولوجية المتوفرة في العملية التعليمية، بالإضافة إلى وجود مواد دراسية - في منهاج الحلقة الثانية - لتعليم مادة المعلوماتية، كذلك وجود مخابر علمية تتيح للتلاميذ إجراء بعض التجارب العلمية البسيطة، مما يسهل على أفراد العينة استغلال ما هو متوفّر من متطلبات بصورة أكثر فاعلية من أفراد العينة الذين يتعاملون مع تلاميذ الحلقة الأولى في التعليم الأساسي، أضف إلى

ذلك أن معلمي الحلقة الثانية متخصصون بتدريس مادة واحدة فقط في المنهاج المدرسي، مما يجعلهم يركزون على مهارات مهنية أكثر، وبالتالي تطوير مهارات اقتصاد المعرفة كحل المشكلات، والتفكير النقدي وغيرها من المهارات وهذا من أهم المتطلبات للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة.

- توفر متطلبات التمكين الإداري لصالح الحلقة الثانية قد يعود إلى تعقيد المهام الإدارية والتعليمية في هذه المرحلة، التي تتطلب صلاحيات أوسع لمواجهة التحديات السلوكية والمنهجية بسبب تنوع المواد واحتياجات التلاميذ المراهقين، فالسياسات التعليمية غالباً تركز على تمكين مديري الحلقة الثانية لإعداد التلاميذ للمراحل العليا.

- أما بالنسبة للتعليم المستمر فإن الحلقة الثانية تتطلب تدريس مناهج متخصصة مما يستدعي تدريباً مستمراً ودائماً، كما أن مرحلة المراهقة التي يمر بها تلاميذ الحلقة الثانية تحتاج إلى مهارات تربوية متقدمة. على عكس الحلقة الأولى التي يعتقد البعض أنها تركز على مهارات بسيطة ظاهرياً مما يقلل من التركيز على التعليم المستمر.

ويتوافق هذا مع دراسة (عزب، 2018) التي أكدت على أن مناهج المدارس الإعدادية والثانوية كانت أكثر تطبيقاً لمتطلبات الاقتصاد المعرفي، ودراسة (البناء، 2021) التي أكدت أن متطلبات اقتصاد المعرفة تتوافر في المرحلة الإعدادية أكثر من المرحلة الأدنى.

4_ نتائج الفرضية الرابعة وتفسيرها:

تنص هذه الفرضية على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي".

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي؛ للتحقق من صحة الفرضية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (34) يبين الإحصاء الوصفي لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المحاور الفرعية	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	موجه	55	60.20	9.296	1.254
	مدير ومعاون	118	44.09	7.350	.677
	معلم	700	44.39	6.781	.256
	المجموع	873	45.34	8.020	.271
متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية	موجه	55	56.67	7.574	1.021
	مدير ومعاون	118	45.06	7.821	.720
	معلم	700	39.10	6.198	.234
	المجموع	873	41.01	7.949	.269
متطلبات التمكن الإداري	موجه	55	42.04	7.893	1.064
	مدير ومعاون	118	32.12	7.164	.659
	معلم	700	31.07	5.908	.223
	المجموع	873	31.90	6.765	.229
متطلبات التعليم الرقمي	موجه	55	50.82	7.633	1.029
	مدير ومعاون	118	36.26	9.295	.856
	معلم	700	32.58	9.044	.342
	المجموع	873	34.23	10.043	.340
متطلبات التعليم المستمر	موجه	55	36.09	4.394	.592
	مدير ومعاون	118	30.19	8.150	.750
	معلم	700	24.85	6.300	.238
	المجموع	873	26.28	7.191	.243
الدرجة الكلية	موجه	55	245.82	30.057	4.053
	مدير ومعاون	118	187.73	31.612	2.910
	معلم	700	171.98	24.027	.908
	المجموع	873	178.76	31.373	1.062

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (35) يبين نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA للفروق بين متوسطات

درجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المحاور الفرعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية	القرار
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	بين المجموعات	12965.962	2	6482.981	130.782	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	43126.632	870	49.571			
	المجموع	56092.593	872				
متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية	بين المجموعات	17992.646	2	8996.323	210.912	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	37109.281	870	42.654			
	المجموع	55101.927	872				
متطلبات التمكن الإداري	بين المجموعات	6143.886	2	3071.943	79.157	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	33763.243	870	38.808			
	المجموع	39907.129	872				
متطلبات التعليم الرقّمي	بين المجموعات	17530.829	2	8765.414	108.286	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	70423.716	870	80.947			
	المجموع	87954.545	872				
متطلبات التعليم المستمر	بين المجموعات	8533.930	2	4266.965	101.560	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	36552.312	870	42.014			
	المجموع	45086.243	872				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	289034.427	2	144517.213	220.872	.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	569244.091	870	654.304			
	المجموع	858278.518	872				

يتضح من الجدول السابق أن قيم (f) جميعها أصغر من مستوى الدلالة (0.05) المعتمد في البحث، وبالتالي: تُرفض الفرضية الصفرية، وتُقبل الفرضية البديلة؛ أي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

وبناء على ما تقدم تم التحقق من تجانس التباين بين المجموعات، وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول (36) يبين نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين بين المجموعات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المحاور الفرعية	قيمة ف ليفن	درجات الحرية 1	درجات الحرية 2	القيمة الاحتمالية	القرار
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	13.823	2	870	.000	غير متجانسة
متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية	11.383	2	870	.000	غير متجانسة
متطلبات التمكين الإداري	12.248	2	870	.000	غير متجانسة
متطلبات التعليم الرقمي	4.990	2	870	.007	غير متجانسة
متطلبات التعليم المستمر	12.573	2	870	.000	غير متجانسة
الدرجة الكلية	13.569	2	870	.000	غير متجانسة

يتبين من الجدول السابق أنّ العينات غير متجانسة؛ حيث كانت القيم الاحتمالية أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي (0.05)، ولمعرفة اتجاه الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة على الاستبانة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، ولصالح أي مستوى من مستويات هذا المتغير، تمّ استخدام اختبار دونيت سي (Dunnett's C) للمقارنات البعدية بالنسبة للعينات غير المتجانسة، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (37) يبين نتائج اختبار دونيت سي (Dunnett's C) للمقارنات البعدية

المحاور الفرعية	المسمى الوظيفي	فرق المتوسطات	الخطأ المعياري	القرار
متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها	موجه	16.107*	1.424	دال
	معلم	15.814*	1.279	دال
	مدير ومعاون	-0.292	.724	غير دال
متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية	موجه	11.613*	1.250	دال
	معلم	17.577*	1.048	دال
	مدير ومعاون	5.964*	.757	دال
متطلبات التمكين الإداري	موجه	9.918*	1.252	دال
	معلم	10.971*	1.087	دال
	مدير ومعاون	1.053	.696	غير دال
متطلبات التعليم الرقمي	موجه	14.555*	1.338	دال
	معلم	18.240*	1.085	دال
	مدير ومعاون	3.684*	.921	دال
متطلبات التعليم المستمر	موجه	5.896*	.956	دال
	معلم	11.241*	.639	دال
	مدير ومعاون	5.345*	.787	دال
الدرجة الكلية	موجه	58.089*	4.989	دال
	معلم	73.842*	4.153	دال
	مدير ومعاون	15.753*	3.049	دال

يُلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة

على جميع المحاور الفرعية والدرجة الكلية لاستبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء

اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، وذلك بين:

- الأفراد ذوي المسمى الوظيفي (موجه)، وذوي المسمى الوظيفي (مدير ومعاون)، لصالح الأفراد ذوي المسمى

الوظيفي (موجه).

- الأفراد ذوي المسمّى الوظيفي (موجّه)، وذوي المسمّى الوظيفي (معلم)، لصالح الأفراد ذوي المسمّى الوظيفي (موجّه).

- الأفراد ذوي المسمّى الوظيفي (مدير ومعاون)، وذوي المسمّى الوظيفي (معلم)، لصالح الأفراد ذوي المسمّى الوظيفي (مدير ومعاون)، باستثناء محوري (متطلّبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها) و (متطلّبات متعلقة بالتمكين الإداري) لم تكن الفروق دالة بينهما.

تفسير نتائج الفرضية الرابعة:

- تفسّر الباحثة هذه النتيجة بكون الموجّهين يمثلون الحلقة الوسطى بين السياسات العليا والتطبيق الميداني، مما يمنحهم وعياً أوسع بمتطلبات التحول التربوي، كإنتاج المعرفة والتعليم الرقمي ومتطلبات البيئة المدرسية والتمكين الإداري، وذلك بحكم طبيعة عملهم فهم يشرفون على تنفيذ المناهج وتوجيه المعلمين، ويطلعون على أحدث الاتجاهات التربوية التي تركز على المعرفة والإبداع وأدوات التعليم الرقمي الحديثة التي تحسن من جودة التعليم، وهم أكثر اطلاعاً على معايير البيئة التعليمية الداعمة للابتكار في المدرسة، وأهمية التمكين الإداري في دعم التحول التربوي، فالموجهون ينقلون ما يرونه من خلال زيارتهم الدورية للمدارس، وهذا قد يكون مختلف عن الواقع العملي اليومي فيها، حيث يحرص أغلب المعلمين والمديرين على إظهار مدارسهم أمام الموجّهين أو أيّ مسؤول تربوي بصورة أفضل ممّا هي عليه في الحقيقة؛ كما هي حال غالبية زيارات أي مسؤول لأي مؤسسة تحت وصايته، وبالتالي فإنّ الموجّه سيرى واقعاً شبيه مزيّف، أو يرى جزء من هذا الواقع فيعمم رأيه.

- يمكن أن يُعزى ذلك للآلية التي يتم بها اختيار الموجّهين، حيث يكون ذلك بمسابقة كتابيّة ثمّ مقابلة وجاهيّة تجريها وزارة التربية؛ ثمّ يتم اختيار من حصل منهم على أعلى درجة من الناجحين، وبالتالي فهم كانوا معلّمين أو مديرين قبل أن يصبحوا موجّهين، واستمروا في تحصيلهم العلمي أو اهتمامهم الفردي بتطوير ذواتهم، هذا ما جعل الموجّهين يدركون أهمية التعليم المستمر، فهم فئة مميزة تملك نظرةً أشمل وأوسع للواقع، ولديها القدرة على تسخير ما هو متوفّر من متطلّبات لدعم وتطوير العملية التعليميّة وجعلها أكثر فاعليّة.

- وتفسر الباحثة وجود فروق بين المعلمين والمديرين لصالح المديرين ومعاونيهم، في محوري التعليم الرقمي والتحول بالبيئة المدرسية؛ لمسؤولية المديرين المباشرة في تهيئة البيئة المدرسية وتوفير التجهيزات الرقمية، مما يضعهم في موقع ميداني لرصد الاحتياجات والفرص المرتبطة بالتحول التربوي، بينما المعلمون يتعاملون مع التحديات الصفية اليومية، ويفتقرون للتدريب الكافي والبنية التقنية الداعمة، مما يضعف إدراكهم لتوفر هذه المتطلبات.

- أما عدم وجود فروق بين المعلمين والمديرين في إنتاج المعرفة وابتكارها بسبب تشابه البيئة المهنية، فالمعلمون والمديرون يعملون في نفس البيئة ويتشاركون التحديات والموارد المتاحة، بالإضافة إلى وحدة السياسات التربوية والإدارية التي تحكم المدارس، فإذا كانت هذه السياسات تدعم الابتكار وإنتاج المعرفة أو تعيقه فإن تأثيرها سينعكس على الجميع. لذلك من الطبيعي أن تتشكل لديهم رؤية مقاربة حول مدى توفر متطلبات إنتاج وابتكارها.

- أما بالنسبة للتمكين الإداري فعدم وجود فروق يدل على أن كلا من المديرين والمعلمين يقيم هذا الجانب من زاوية مختلفة؛ فالمديرون يشعرون بضعف الصلاحيات فيقللون من التغيير، بينما المعلمون لا يشعرون بتمكين فعلي على مستوى المشاركة، فيقيمونه بشكل منخفض، مما يؤدي إلى توازن نسبي في المتوسطات.

وتتعارض نتائج هذه الفرضية مع دراسة (الغامدي، 2020) التي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة وتوفر متطلبات اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

5_ نتائج الفرضية الخامسة وتفسيرها:

تنص هذه الفرضية على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحول التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغير مكان العمل".

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغير مكان العمل؛ للتحقق من صحة الفرضية، وتم استخدام اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين، وكانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول (38) يبين نتائج اختبار (T-test) للدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات

درجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير مكان العمل

المحاور الفرعية	مكان العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	القرار
إنتاج المعرفة وابتكارها	ريف	502	44.87	8.103	2.035	871	.042	دال إحصائياً
	مدينة	371	45.98	7.872				
البيئة المدرسية	ريف	502	39.41	7.006	7.106	871	.000	دال إحصائياً
	مدينة	371	43.17	8.620				
التّمكن الإداري	ريف	502	31.16	6.559	3.798	871	.000	دال إحصائياً
	مدينة	371	32.90	6.917				
التّعليم الرّقمي	ريف	502	32.90	9.796	4.601	871	.000	دال إحصائياً
	مدينة	371	36.02	10.106				
التّعليم المستمر	ريف	502	25.00	6.350	6.274	871	.000	دال إحصائياً
	مدينة	371	28.02	7.873				
الدرجة الكلية	ريف	502	173.33	28.710	6.038	871	.000	دال إحصائياً
	مدينة	371	186.10	33.309				

يتضح من الجدول السابق أنّ قيمة (T) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) المعتمد في الدراسة،

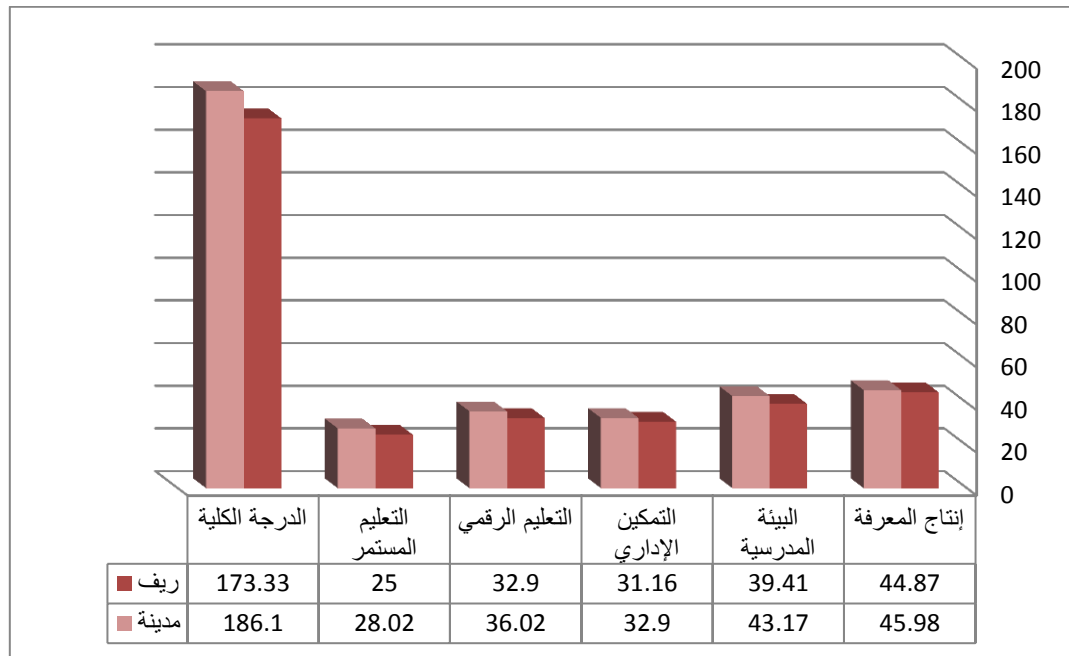
وبالتالي: تُرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة؛ أي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي

درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد

المعرفة تبعاً لمتغير مكان العمل، والفروق لصالح (أفراد العينة العاملين في المدينة).

يوضح المخطط البياني الآتي المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات

التحول التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغير مكان العمل:



الشكل (6) المخطط البياني للمتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة تبعاً لمتغير مكان العمل

تفسير نتائج الفرضية الخامسة: يلاحظ من المخطط السابق أن توفّر متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة من

وجهة نظر أفراد العينة هو لصالح المدينة، قد يكون السبب:

- أن توفّر مصادر المعرفة في بعض المدارس يساعد في تعزيز التفكير الإبداعي والابتكاري وبالتالي إنتاج

المعرفة في المدينة أكثر منه في الريف، وبالمقابل تقلّ المبادرات التي تدفع المعلم أو المدرسة للإنتاج

المعرفي لضعف البيئة المحفزة في الريف.

- غالباً ما تكون المدارس في المدن أكثر تنظيماً، بالتالي يُتاح للمديرين صلاحيات أكبر وفرصاً لتطبيق

ممارسات إدارية متقدمة تتماشى مع اقتصاد المعرفة، بالمقابل قد تواجه الإدارة في الريف تحديات تتعلق بقلّة

الكوادر أو ضعف البنية المؤسسية مما يحدّ من توفّر متطلبات التمكين الإداري.

- سهولة الوصول إلى مراكز التدريب المهني والقرب من الجامعات في المدن للراغبين في تحسين تحصيلهم العلمي، يسهم في توفّر متطلبات التّعليم المستمر، وكذلك صعوبة النقل في الريف مقارنةً بالمدينة.
- المدارس في المدينة قد تكون مجهزة بشكل أفضل من الريف بما يعزز دمج التكنولوجيا في التّعليم وتوفّر متطلبات التّعليم الرّقمي.
- في المدينة قد يكون هناك استثمار وتطوير بالبيئة المدرسية لتتوافق مع اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى الزيارات المنكررة لمسؤولي التّربية ودعمهم أو متابعتهم لتطويرها وجعلها بيئة محفزة ومشجعة على الإبداع، وبالتالي متطلبات التّحوّل بالبيئة المدرسية أفضل من الريف.
- وتعزو الباحثة ذلك لكون مدارس المدينة أقرب إلى مراكز القرار في العملية التّعليميّة، وسهولة التّواصل مع خبرات ومعارف مدارس أخرى مجاورة ممّا يدعم توفّر متطلبات التّحوّل التّربوي، والوضع الاقتصادي في المدينة بشكل عام أفضل من الريف؛ ممّا ينعكس على تشجيع التّعليم ومواكبة التكنولوجيا، بالإضافة إلى توفّر المكتبات والمراكز الثقافيّة التي قد يكون لها دور كبير في تشجيع مواكبة التطورات الجديدة، وبالتالي يساهم في توفّر متطلبات اقتصاد المعرفة.

ثالثاً - الإجابة عن أسئلة المقابلة:

انقسمت المقابلة إلى مجموعتين من الأسئلة:

- المجموعة الأولى: من السؤال الأول إلى السؤال الثالث عشر، وهي أسئلة محددة الإجابة بـ (نعم) أو (لا).
- والمجموعة الثانية: من السؤال الرابع عشر إلى السؤال الحادي والعشرين، حيث جاءت أسئلتها مفتوحة الإجابة.
- وكانت نتائج الإجابة عن أسئلة المقابلة مع الموجهين والمديرين كالآتي:

1_ النتائج المتعلقة بإجابات الموجهين عن أسئلة المقابلة:

يبين الجدول الآتي إجابات الموجهين عن أسئلة المجموعة الأولى للمقابلة وتكراراتها ونسبها المئوية.

الجدول (39) يبين تكرارات إجابات الموجهين عن أسئلة المقابلة ونسبتها المئوية (ن = 55)

الرقم	السؤال	نعم	النسبة المئوية	لا	النسبة المئوية
1	تتوفر لديك معلومات عن مفهوم اقتصاد المعرفة في التعليم الأساسي	37	%67.27	18	%32.73
2	يتم التوعية بمفهوم اقتصاد المعرفة وكيفية تفعيله في المدارس	35	%63.64	20	%36.36
3	تتوفر أهداف واضحة لتطبيق اقتصاد المعرفة بمرحلة التعليم الأساسي	29	%52.73	26	%47.27
4	تتوفر فرص للتطوير المهني المستمر في مجال العمل الإشرافي	36	%65.45	19	%34.55
5	تسهم البيئة المدرسية في إنتاج المعرفة وتبادلها بين أطراف العملية التعليمية (موجهين، مديرين، معلمين)	40	%72.73	15	%27.27
6	يوجد خطط لتحسين البيئة المدرسية	39	%70.91	16	%29.09
7	يتم توفير أساليب وتقنيات حديثة للمدرسة للتعامل مع التكنولوجيا	16	%29.09	39	%70.91
8	تتوفر الأجهزة الإلكترونية والتقنية اللازمة في القاعات التدريسية كالحواسيب والسماعات	12	%21.82	43	%78.18
9	يتم تطوير نماذج جديدة للتعلم (تعلم إلكتروني، تعلم عن بعد، تعلم ذاتي).	17	%30.91	38	%69.09
10	تتم مواكبة المستجدات فيما يتعلق باقتصاد المعرفة في المدارس	13	%23.64	42	%76.36
11	يوجد تنسيق بين مديرية التربية والمدارس فيما يتعلق باقتصاد المعرفة	49	%89.09	6	%10.91
12	يتم عقد لقاءات ودورات تدريبية للعاملين في المدرسة للتحويل نحو اقتصاد المعرفة	43	%78.18	12	%21.82
13	يتم تخصيص ميزانيات واعتمادات مالية للتحويل نحو اقتصاد المعرفة	19	%34.55	36	%65.45

يتضح من الجدول السابق أنّ النسب الأعلى كانت للإجابة بـ (نعم) عن الأسئلة رقم (5 و 6 و 11 و

12)، قد يكون السبب أنّ الموجهين يقومون بواجباتهم التربوية من خلال التنسيق بين مختلف الأطراف القائمين

على العملية التعليمية، وهم المسؤولون عن حملات التوعية لجميع العاملين في هذه العملية، كما أنهم يؤمنون

بأهمية التنسيق بين مديرية التربية والمدارس لضمان رفع سوية التعليم بشكل عام، وذلك بوضع الخطط، وتبادل

المعارف والخبرات، وبالتالي تحقيق نتائج أفضل وتحسين جودة التعليم.

وفيما يلي المجموعة الثانية، من السؤال الرابع عشر إلى السؤال الحادي والعشرين:

ـ السؤال الرابع عشر: ما معلوماتك عن مفهوم اقتصاد المعرفة؟

تمّ حصر إجابات الموجهين حول معلوماتهم عن مفهوم اقتصاد المعرفة، واستُخرجت تكراراتها ونسبها

المئوية؛ للإجابة عن هذا السؤال، كما يوضّح الجدول الآتي:

الجدول (40) يبين تكرارات الإجابات المتعلقة بمعلومات الموجهين عن مفهوم اقتصاد المعرفة ونسبتها المئوية

الإجابة	ما معلوماتك عن مفهوم اقتصاد المعرفة؟	التكرار	النسبة المئوية
1	اقتصاد يحول المعرفة إلى سلعة تواكب متطلبات المستقبل	45	81.82%
2	نظام يعتمد على العنصر البشري كرأس مال يستثمر المعرفة والتكنولوجية لتحسين نوعية الحياة المتطورة	37	67.27%
3	اقتصاد يعتمد على استخدام المعرفة المتجددة في زيادة الثروة	30	54.55%
4	نظام تعليمي يعتمد على المعرفة واستخدامها وإنتاج معرفة جديدة تساعد التلاميذ على مواكبة تطورات العصر	25	45.45%

يتّضح من الجدول أعلاه أنّ الموجهين كان لديهم معرفة جيدة وتصوّر واضح لمفهوم اقتصاد المعرفة، وتعزو الباحثة ذلك لكون الموجهين على تواصل مباشر ودائم مع وزارة التربية، كذلك من خلال اتّباع دورات أو حضور مؤتمرات بشكل مستمر، أو قد يكون السبب في ذلك أنّ الموجهين هم في الغالب ممن حصلوا على مستوى أعلى من الشهادات العلمية أو اتّبعوا دورات متخصصة.

ـ السؤال الخامس عشر: ما متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من وجهة نظرك؟

تمّ حصر إجابات الموجهين حول متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من

النواحي (المعرفية، والتكنولوجية، والإدارية)، واستُخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن هذا السؤال، كما

يوضّح الجدول الآتي:

الجدول (41) يبين تكرارات متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة من النواحي (المعرفية، والتكنولوجية،

والإدارية) في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص ونسبتها المئوية

الإجابة	متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من الناحية المعرفية	التكرار	النسبة المئوية
1	توعية التلاميذ والمعلمين بأهمية اقتصاد المعرفة في التعليم	50	%90.91
2	تسهيل الحصول على المعرفة وتعليم التلاميذ كيفية البحث عن المعلومات	43	%78.18
3	تبادل الخبرات والمعارف وتوعية العاملين بأهمية تشارك المعرفة للعملية التعليمية	34	%61.82
الإجابة	متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من الناحية التكنولوجية	التكرار	النسبة المئوية
1	توفير بيئة تحتية ومستلزمات العملية التعليمية وتسخير التكنولوجيا لخدمتها	46	%83.64
2	دمج التقانة في التعليم	44	%80
3	تدريب المعلمين الدائم على استخدام التكنولوجيا وأهميتها في التعليم	39	%70.91
الإجابة	متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من الناحية الإدارية	التكرار	النسبة المئوية
1	وجود كادر فني وإداري مؤهل قادر على التعامل مع التكنولوجيا من برامج وأجهزة	38	%69.09
2	التحول من المركزية إلى اللامركزية في التعليم	29	%52.73

يتضح من الجدول السابق أن الموجهين ينظرون إلى التحول التربوي كعملية متكاملة تشمل الإنسان

(معرفياً وإدارياً) والأدوات (التكنولوجية) وهذا يعكس فهمهم العميق لتعقيدات النظام التربوي، فهم مدركون

لضرورة مواكبة اقتصاد المعرفة وإعداد التلاميذ لسوق العمل المستقبلي، وقد تكون إجاباتهم متأثرة بالتحديات

المحلية من نقص التدريب وضعف البنية التحتية ومحدودية الكوادر المؤهلة، ما جعل إجاباتهم تُبرز هذه

المتطلبات كأولويات، أي أنها تعكس وعياً بأن التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة يتطلب أساساً معرفية ودعمًا

تكنولوجياً وقيادة إدارية مؤهلة.

ـ السؤال السادس عشر: ما متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من ناحية (الابتكار والإبداع) من وجهة نظرك؟

تمّ حصر إجابات الموجهين حول متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من ناحية (الابتكار والإبداع)، واستُخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن هذا السؤال، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (42) يبين تكرارات متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة من ناحية (الابتكار والإبداع)

في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص ونسبتها المئوية

الإجابة	متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من ناحية (الابتكار والإبداع)	التكرار	النسبة المئوية
1	تشجيع المبادرات والمشاريع التعاونية التي تطور قدرات التلاميذ وتوجيههم نحو الإبداع	47	85.45%
2	تكريم المعلمين المتميزين لتشجيعهم على الإبداع والتطوير	41	74.55%
3	دعم الأعمال الإبداعية للتلاميذ من خلال المكافآت والجوائز	30	54.55%

يتّضح من إجابات الموجهين أن لديهم إدراكاً بأن الابتكار والإبداع في اقتصاد المعرفة يتطلبان تحفيز التلاميذ عبر مشاريع تعاونية تُطور مهاراتهم وتشجعهم على التفكير خارج الصندوق، كما أن تكريم المعلمين يحفزهم ويعزز دورهم كمحرك للتغيير، هذه الإجابات تجمع بين التركيز على الجانب البشري والاستجابة لمتطلبات العصر التربوية، وهذا يتوافق مع دراسة (محمد جاد الرب، 2020) التي أكدت على أهمية المشاريع التعاونية في زيادة الإبداع في اقتصاد المعرفة.

ـ السؤال السابع عشر: كيف تسهم البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة من وجهة نظرك؟

تمّ حصر إجابات الموجهين حول كيفية إسهام البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة، واستُخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن السؤال الحالي، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (43) يبين تكرارات كيفية إسهام البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة ونسبتها المئوية

الإجابة	كيف تسهم البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة؟	التكرار	النسبة المئوية
1	الاهتمام بالبيئة المدرسية المناسبة للتلاميذ بوجود إذاعة جيدة وقاعات ومسرح يشجع الإبداع	44	80%
2	تأمين قاعات مجهزة بحواسيب وأجهزة إسقاط تسهم في تعليم أفضل	35	63.64%

يُتضح من الجدول السابق أن إجابات الموجهين تركّزت حول أن البيئة المدرسية الغنية بالموارد تُحفز التعبير الإبداعي وتوفّر فضاءات داعمة للتعليم التفاعلي، فالإذاعة والمسرح يعززان المهارات التواصلية والإبداع، والقاعات المجهزة توفّر بنية تحتية تكنولوجية تدعم التعليم الحديث، وهذا التركيز يهدف إلى خلق بيئة تعليمية شاملة ومتكاملة تعزز المهارات المطلوبة للمنافسة في اقتصاد قائم على المعرفة. وهذا يتوافق مع دراسة (عزب، 2018) التي أكدت على ضرورة توفير البنية التحتية والاهتمام بالبيئة المدرسية لتفعيل إدارة المعرفة في المدارس.

ـ السؤال الثامن عشر: كيف يسهم التّعليم الرّقمي في التّحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظرك؟

تم حصر إجابات الموجهين حول كيفية إسهام التّعليم الرّقمي في التّحوّل نحو اقتصاد المعرفة، واستُخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن السؤال الحالي، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (44) يبين تكرارات كيفية إسهام التّعليم الرّقمي في التّحوّل نحو اقتصاد المعرفة ونسبتها المئوية

الإجابة	كيف يسهم التّعليم الرّقمي في التّحوّل نحو اقتصاد المعرفة؟	التكرار	النسبة المئوية
1	توعية التّلاميذ بحاجاتهم العلمية والمعرفية باستخدام أحدث التّقنيات وبطريقة سهلة وسريعة	36	65.45%
2	تدريب التّلاميذ على استخدام التّكنولوجيا وتقنياتها في حل مشكلاتهم الحياتية	25	45.45%

يُتضح من الجدول تأكيد إجابات الموجهين على أن التّعليم الرّقمي يدعم اقتصاد المعرفة بتزويد التلاميذ بالوعي المعرفي عبر أحدث التقنيات التي تلبي احتياجاتهم العلمية، وأنّ تدريبهم على حل المشكلات يعزز مهارات التفكير الإبداعي والتحليلي. هذا النهج يؤهل التلاميذ للمساهمة في سوق العمل القائم على المعرفة. وهذا ما أكدت عليه دراسة (البلوشي والمعمري، 2020) بضرورة التركيز على المهارات الحياتية والرقمية للتلاميذ لمواكبة اقتصاد المعرفة.

ـ السؤال التاسع عشر: ما أكثر متطلّبات التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة أهميةً من وجهة نظرك؟

تم ترتيب إجابات الموجهين حول ترتيب متطلّبات التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة من حيث أهميتها، واستُخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن السؤال الحالي، كما يوضّح الجدول الآتي:

الجدول (45) يبين تكرارات ترتيب متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة ونسبتها المئوية

الإجابة	ترتيب متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة	التكرار	النسبة المئوية
1	التعليم المستمر	53	96.36%
2	التحوّل بإنتاج المعرفة وابتكارها	46	83.64%
3	التعليم الرقمي	40	72.73%
4	التحوّل بالبيئة المدرسية	38	69.09%
5	التمكين الإداري	33	60%

يعكس هذا التسلسل نهجاً هرمياً لرؤية الموجهين بأنّ البداية يجب أن تكون بتأهيل الفرد (التعليم

المستمر) ثم توجيهه نحو (إنتاج المعرفة) ودعمه بأدوات تكنولوجية (التعليم الرقمي)، وتوفير (بيئة مدرسية) داعمة وأخيراً ضمان التنفيذ السلس من خلال إدارة قوية (التمكين الإداري) وهذا يضمن بناء نظام تربوي يركز على المخرجات قبل التركيز على العمليات الإدارية. وهذا يتفق مع دراسة (زيدان وحامد، 2020) التي بينت ضرورة مواكبة المعلمين لمستجدات التعليم والتعلم، وضرورة مشاركة المعرفة واستخدام التكنولوجيا.

السؤال العشرون: ما المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من وجهة نظرك؟

تم حصر إجابات الموجهين حول المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي، واستُخرجت تكراراتها ونسبتها المئوية؛ للإجابة عن السؤال الحالي، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (46) يبين تكرارات المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي ونسبتها المئوية

الإجابة	المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي	التكرار	النسبة المئوية
1	قلة وعي المعلمين والعاملين بأهمية اقتصاد المعرفة	51	92.73%
2	وجود مناخ بيروقراطي وسيادة الروح الفردية وعدم رغبة العاملين في تبادل المعارف	48	87.27%
3	نقص التكنولوجيا في المدارس وعدم توفر الأجهزة التكنولوجية المناسبة	47	85.45%
4	عدم وجود كادر فني وتعليمي مؤهل للتعامل مع التكنولوجيا	43	78.18%
5	الافتقار إلى التدريب المستمر ومواكبة التطورات	40	72.73%

يُتضح من الجدول أن الموجهين حددوا أهم المعوقات بقلّة الوعي بأهميّة اقتصاد المعرفة؛ لأنها العائق الأساسي الذي يمنع إدراك الحاجة إلى التغيير، حيث جاءت الإجابات التي أكدت على ذلك بنسبة عالية، يليه المناخ البيروقراطي الذي يعرقل التنفيذ العملي، ثم الروح الفردية التي تحدّ من التعاون اللازم لإنتاج المعرفة، أما نقص التكنولوجيا والتدريب فيأتيان لاحقاً لأنهما تحديات تنفيذية تعتمد على حل المعوقات الأولى (الوعي والإدارة). وهذا يتفق مع دراسة (Rahayu, 2023) التي بينت قلة التفاعل بين المعلمين، ودراسة (سرحان، 2021) التي أكدت أن أهم المعوقات التي تعترض اقتصاد المعرفة هي قلة الوعي بأهميّته، في حين توصلت دراسة (زيدان وحامد، 2020) إلى أنّ المناخ البيروقراطي وضعف التمكين الإداري في المدارس من المعوقات الأساسية في تطبيق اقتصاد المعرفة.

ـ السؤال الحادي والعشرون: ما مقترحاتك للتحويل نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التّعليم الأساسي؟

تم حصر إجابات الموجهين حول مقترحاتهم للتحويل نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التّعليم الأساسي، واستُخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن السؤال الحالي، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (47) يبين تكرارات المقترحات للتحويل نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التّعليم الأساسي ونسبتها المئوية

الإجابة	المقترحات للتحويل نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التّعليم الأساسي	التكرار	النسبة المئوية
1	وجود كادر مؤهل للتعامل مع التّقنيّات والتكنولوجيا	43	78.18%
2	عقد دورات وورشات تدريبية مستمرة للتعريف بأهم التطورات التكنولوجية والتأكيد على استثمارها في التّعليم	40	72.73%
3	تقديم تسهيلات للعاملين والمعلّمين لمتابعة تعليمهم لما له من أثر في تطوير العملية التّعليمية	35	63.64%
4	تقديم حوافز مادية لتشجيع الأعمال الإبداعية من قبل مديرية التّربية	33	60%
5	تنمية روح الفريق	29	52.73%
6	تدريب التلاميذ على التعامل مع العوالم الافتراضية (التّعليم عن بعد، العمل بالمشاركة)	27	49.09%
7	تجهيز البنية التحتية للمدارس بتوفير أجهزة تكنولوجية وتقنيّات	25	45.45%

يُتّضح من الجدول أن مقترحات الموجهين تؤكد على ضرورة تأهيل الكادر التعليمي ليكون قادراً على توظيف التكنولوجيا في التعليم، مما يعزز التّعلم النّشط والمنتج للمعرفة، واقترحوا التدريب المستمر كأداة لرفع الكفاءة المهنية، إضافة إلى دور الحوافز في دعم المعلمين، مما يساهم في استدامة التطوير، كما أبرزوا أهمية العمل الجماعي وتعزيز التعاون وهي من المهارات المحورية في بناء مجتمع المعرفة، وأخيراً تمكين التلاميذ تقنياً فهي جزء أساسي من إعدادهم للمستقبل، إلى جانب ضرورة تجهيز البنية التحتية المدرسية لتكون محفزة وفاعلة.

2_ النتائج المتعلقة بإجابات المديرين عن أسئلة المقابلة:

يبين الجدول التالي إجابات المديرين عن أسئلة المجموعة الأولى للمقابلة وتكراراتها ونسبها المئوية:

الجدول (48) يبين تكرارات إجابات المديرين عن أسئلة المقابلة ونسبتها المئوية (ن = 40)

الرقم	السؤال	نعم	النسبة المئوية	لا	النسبة المئوية
1	تتوفر لديك معلومات عن مفهوم اقتصاد المعرفة في التعليم الأساسي	16	40%	24	60%
2	يتم توعية مديري المدارس بمفهوم اقتصاد المعرفة وكيفية تفعيله	16	40%	24	60%
3	تتوفر أهداف واضحة لديك لتطبيق اقتصاد المعرفة بمرحلة التعليم الأساسي	18	45%	22	55%
4	تتوافر فرص للتطوير المهني المستمر في مجال العمل الإداري	19	48.75%	21	51.25%
5	تساهم البيئة المدرسية في إنتاج المعرفة وتبادلها بين أطراف العملية التعليمية (موجهين، مديرين، ومعلمين)	17	42.50%	23	57.50%
6	يوجد خطط لتحسين البيئة المدرسية	22	55%	18	45%
7	تتوفر أساليب وتقنيات حديثة للمدرسة للتعامل مع التكنولوجيا	13	32.50%	27	67.50%
8	تتوفر الأجهزة الالكترونية والتقنية اللازمة في القاعات التدريسية كالحواسيب والسبورة الذكية	4	10%	36	90%
9	يتم تطوير نماذج جديدة للتعليم (تعلم إلكتروني، تعلم عن بعد، تعلم ذاتي).	6	15%	34	85%
10	تتم مواكبة المستجدات فيما يتعلق باقتصاد المعرفة في الإدارة المدرسية	10	25%	30	75%
11	يوجد تنسيق بين مديريات التربية والمدارس فيما يتعلق باقتصاد المعرفة	23	57.5%	17	42.5%
12	يتم عقد لقاءات ودورات تدريبية للعاملين في المدرسة للتحويل نحو اقتصاد المعرفة	7	17.50%	33	82.50%
13	يتم تخصيص ميزانيات واعتمادات مالية للتحويل نحو اقتصاد المعرفة	5	12.50%	35	87.50%

يُتّضح من الجدول أنّ مفهوم اقتصاد المعرفة كان مبهماً بالنسبة لغالبية المديرين، حيث أنّ العدد الأكبر منهم لم تتوفّر لديه معلومات كافية عن مفهوم اقتصاد المعرفة، وهذا تبين من خلال الأسئلة (1- 2- 3)، وهذا يتوافق مع دراسة (سرحان، 2021) التي بينت أنّ قلة الوعي بمفهومه كان من معوقات تطبيقه في التعليم.

أما بالنسبة لتطوير مهنة التعليم وتحسين البيئة المدرسية؛ تبين من خلال الأسئلة (5- 6) أنّ عدداً من المديرين يحاول وضع خطط للتطوير وخلق مناخ يشجّع على التعاون والتّبادل المعرفي، وربما تعرقل مركزية الخطط والقرارات هذه الجهود الفردية، كذلك ضعف الصّلاحيات الممنوحة للمديرين، وهذا يتوافق مع دراسة (البرعي، 2023)، ودراسة (أبو جودة، 2021)، التي أكّدت على ضرورة الابتعاد عن المركزية وزيادة صلاحيات الإدارة المدرسية من أجل تسهيل التطورات التّربوية في المدارس.

وتبين من الجدول أيضاً قلة الأجهزة التكنولوجية في القاعات التّدرسية، حيث تفتقر معظم المدارس لأقلّ المقومات والأساليب التّعليمية التي تواكب التّعليم الرّقمي، وهذا ما أكّده الأسئلة (7- 8- 9)، فالإجابة (لا) جاءت بنسبٍ مرتفعة عن هذه الأسئلة، وهذا يتوافق مع دراسة (سرحان، 2021).

أما النّسبة العالية -نسبياً- لمن كانت إجاباتهم (لا) عن السؤال رقم (10)، ربّما بسبب قناعة بعض المديرين أنّ متابعتهم واهتمامهم بتطويرهم المهني لن يؤدّي إلى تغيّر وضعهم الوظيفي أو المادي.

كما أكّد العدد الأكبر على قلة الدّورات التّدريبية التي تشجّع على اعتماد اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال السؤال (12)، فكانت الإجابات النّافية لوجود الدّورات واللقاءات الدّاعمة للتّحول بنسبة مرتفعة، ربما لأنّ الوزارة لا تقدم الدعم الكافي لإجراء الدّورات التّدريبية. وكما تبين من الأسئلة أنّ المخصّصات الماديّة كانت قليلة جداً، وذلك من خلال السؤال (13)، وهذه إحدى المعوقات الأساسيّة التي تعترض الإدارة في تطوير وتحسين البيئة التّعليميّة بشكلٍ عام.

ـ السؤال الرابع عشر: ما معلوماتك عن مفهوم اقتصاد المعرفة؟

تمّ حصر إجابات المديرين عن معلوماتهم حول مفهوم اقتصاد المعرفة، واستُخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن السؤال الحالي، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (49) يبين تكرارات الإجابات المتعلقة بمعلومات المديرين عن مفهوم اقتصاد المعرفة ونسبتها المئوية

الإجابة	ما معلوماتك عن مفهوم اقتصاد المعرفة؟	التكرار	النسبة المئوية
1	لا أعرف	17	42.5%
2	اقتصاد يحوّل المعرفة إلى سلعة تواكب متطلبات المستقبل	12	30%
3	نظام يعتمد على العنصر البشري كرأس مال يستثمر المعرفة والتكنولوجية لتحسين نوعية الحياة المتطورة	7	17.5%
4	اقتصاد يعتمد على استخدام المعرفة المتجددة في زيادة الثروة	4	10%

تبيّن من الجدول قلة المعرفة بمفهوم اقتصاد المعرفة، فنسبة الذين لم يجيبوا عن السؤال كانت الأعلى،

وهذا ما تبيّن لنا من الأسئلة الأولى بالمقابلة، رغم أنّ مفهوم اقتصاد المعرفة ليس بالجديد لكنه لم يُعرف ويُفهم

من قبل الجميع، وهذا يلقي على القائمين على العملية التعليمية مسؤولية توضيح المفاهيم التربوية الجديدة.

ـ السؤال الخامس عشر: ما متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من وجهة نظرك؟

تمّ حصر إجابات المديرين حول متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من

النواحي (المعرفية، والتكنولوجية، والإدارية)، واستُخرجت تكراراتها ونسبتها المئوية؛ للإجابة هذا السؤال، كما

يوضح الجدول الآتي:

الجدول (50) يبين تكرارات متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة من النواحي (المعرفية،

والتكنولوجية، والإدارية) في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص ونسبتها المئوية

الإجابة	متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من الناحية المعرفية	التكرار	النسبة المئوية
1	توعية التلاميذ والمعلمين بأهمية اقتصاد المعرفة في التعليم	29	72.50%
2	تبادل الخبرات والمعارف وتوعية العاملين بأهمية تشارك المعرفة للعملية التعليمية	18	45%
الإجابة	متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من الناحية التكنولوجية	التكرار	النسبة المئوية
1	توفير بنية تحتية ومستلزمات العملية التعليمية وتسخير التكنولوجيا لخدمتها	25	62.50%
2	دمج التقنية في التعليم	20	50%
3	تدريب المعلمين الدائم على استخدام التكنولوجيا وأهميتها في التعليم	16	40%
الإجابة	متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من الناحية الإدارية	التكرار	النسبة المئوية
1	وجود كادر فني وإداري مؤهل قادر على التعامل مع التكنولوجيا من برامج وأجهزة	31	77.5%

2	التحول من المركزية إلى اللامركزية في التعليم	26	65%
3	توفير لقاءات توعوية للمعلمين من قبل موجهين أو مختصين للمساهمة في تحقيق اقتصاد المعرفة في التعليم	20	50%

يتضح من الجدول السابق أنَّ النسبة الكبيرة كانت لبند وجود كادر فني وإداري مؤهل قادر على التعامل مع التكنولوجيا من برامج وأجهزة، وبند توعية التلاميذ والمعلمين بأهمية اقتصاد المعرفة في التعليم. هذا يؤكد على أهمية دور الكوادر البشرية المؤهلة التي تحتاجها المدارس لغرس ثقافة الابتكار والإبداع لدى التلاميذ، وتشجعهم على البحث عن حلول مبتكرة، وتساهم في توعية الجيل بأهمية اقتصاد المعرفة وإعدادهم لمستقبل مهني ناجح. أي أن الكادر المؤهل والجيل الواعي بأهمية اقتصاد المعرفة، هما أمران أساسيان للتحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة، وهذا يساهم في بناء مجتمع معرفي يواكب التطورات المتسارعة.

السؤال السادس عشر: ما متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من ناحية (الابتكار والإبداع) من وجهة نظرك؟

تم حصر إجابات المديرين حول متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من ناحية (الابتكار والإبداع)، واستُخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن السؤال الحالي، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (51) يبين تكرارات متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة من ناحية (الابتكار والإبداع)

في مدارس التعليم الأساسي في محافظة حمص ونسبتها المئوية

الإجابة	متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من ناحية (الابتكار والإبداع)	التكرار	النسبة المئوية
1	تشجيع المبادرات والمشاريع التعاونية التي تطور قدرات التلاميذ وتوجيههم نحو الإبداع	33	82.50%
2	دعم الأعمال الإبداعية للتلاميذ من خلال المكافآت والجوائز	22	55%

يتضح من الجدول أنَّ المديرين أكدوا على أهمية المشاريع التعاونية وأنها من المتطلبات الضرورية، فهي حجر الزاوية في التحول التربوي، فالتعاون هو أساس الابتكار، حيث يعتقد المديرين أنَّ المشاريع التعاونية تشجع على تبادل الأفكار والخبرات بين التلاميذ والمعلمين، مما يؤدي إلى توسيع آفاق المعرفة وزيادة الإنتاجية، كما أنَّ دعم الأعمال الإبداعية بالجوائز والمكافآت يساهم في تطوير أفكار جديدة خلّاقة، تساهم في النمو الاقتصادي

وبناء المجتمع القائم على المعرفة. وهذا يدلّ على وعي المديرين بأهمية التعاون والعمل الجماعي. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (جاد الرب، 2020) التي بينت أهمية المشاريع التعاونية والإبداع في تحقيق اقتصاد المعرفة.

ـ السؤال السابع عشر: كيف تُسهم البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة من وجهة نظرك؟

تمّ حصر إجابات المديرين حول كفاءة إسهام البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة، واستُخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن هذا السؤال، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (52) يبين تكرارات كفاءة إسهام البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة ونسبتها المئوية

الإجابة	كيف تُسهم البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة؟	التكرار	النسبة المئوية
1	الاهتمام بالبيئة المدرسية المناسبة للتلاميذ بوجود إذاعة وقاعات جيدة ومسرح يشجع الإبداع	29	72.5%
2	تأمين قاعات مجهزة بحواسيب وأجهزة إسقاط تسهم في تعليم أفضل	23	57.50%
3	وجود بيئة تفاعلية تشجع على إنتاج المعرفة من خلال العمل التعاوني	16	40%

يتّضح من الجدول السابق أنّ إجابات غالبية المديرين (72.5%) أكدت على أن الاهتمام بالبيئة المدرسية بما فيها من قاعات مجهزة ومساحات تدعم الإبداع ستساهم في تحقيق مستلزمات اقتصاد المعرفة، وهذا يتوافق مع ما توصّلت إليه دراسة (عطا الكريم، 2017) بضرورة إيلاء البيئة المدرسية اهتماماً مادياً ومعنوياً كمتطلب أساسي لتحقيق اقتصاد المعرفة.

ـ السؤال الثامن عشر: كيف يُسهم التعليم الرقمي في التحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظرك؟

تمّ حصر إجابات المديرين حول كفاءة إسهام التعليم الرقمي في التحوّل نحو اقتصاد المعرفة، واستُخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن هذا السؤال، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (53) يبين تكرارات كفاءة إسهام التعليم الرقمي في التحوّل نحو اقتصاد المعرفة ونسبتها المئوية

الإجابة	كيف يُسهم التعليم الرقمي في التحوّل نحو اقتصاد المعرفة؟	التكرار	النسبة المئوية
1	توعية التلاميذ بحاجاتهم العلمية والمعرفية باستخدام أحدث التقنيات وبطريقة سهلة وسريعة	37	92.50%
2	تدريب التلاميذ على استخدام التكنولوجيا وتقنياتها في حل مشكلاتهم الحياتية	27	67.50%

يتبين من الجدول السابق أنّ غالبية المديرين أكدوا على ضرورة الوعي بأهمية التكنولوجيا، وتدريب التلاميذ على استخدامها في حل مشكلاتهم، فالتطورات المتسارعة تفرض ضرورة الوعي بأهميتها والاستغلال الأمثل لها.

ـ السؤال التاسع عشر: ما أكثر متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة أهمية من وجهة نظرك؟

تمّ ترتيب إجابات المديرين حول ترتيب متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة من حيث أهميتها، واستخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن السؤال الحالي، كما يوضّح الجدول الآتي:

الجدول (54) يبين تكرارات ترتيب متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة ونسبتها المئوية

الإجابة	ترتيب متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة	التكرار	النسبة المئوية
1	التحوّل بالبيئة المدرسية	34	85%
2	التمكين الإداري	31	77.50%
3	التحوّل بإنتاج المعرفة وابتكارها	28	70%
4	التعليم الرقمي	26	65%
5	التعليم المستمر	21	52.50%

يتبين من الجدول أنّ إجابات عينة المديرين أكدت على الوعي المتنامي لديهم بأنّ التحوّل نحو اقتصاد المعرفة يتطلب تحولاً جذرياً في البيئة المدرسية والقيادة الإدارية أولاً؛ قبل التوسّع في الجوانب التكنولوجية أو البرمجية. كما تعكس النتائج إدراكاً لأهمية تحفيز الابتكار والإنتاج المعرفي داخل المدرسة كهدف تربوي استراتيجي؛ لا كمجرد نتيجة، ومع ذلك تبرز الحاجة إلى تعزيز ثقافة التعليم الرقمي والمستمر كجزء أساسي من التحوّل؛ لا مجرد أدوات مساعدة لضمان نمو المعرفة في المؤسسة التعليمية.

ـ السؤال العشرون: ما المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من وجهة نظرك؟

تمّ حصر إجابات المديرين حول المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي، واستخرجت تكراراتها ونسبها المئوية؛ للإجابة عن السؤال الحالي، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (55) يبين تكرارات المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي ونسبتها المئوية

الإجابة	المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي	التكرار	النسبة المئوية
1	قلة وعي المعلمين والعاملين باقتصاد المعرفة	35	87.5%
2	وجود مناخ بيروقراطي في المدرسة	33	82.5%
3	سيادة الروح الفردية وعدم رغبة العاملين في تبادل المعارف	31	77.5%
4	نقص التكنولوجيا في المدارس وعدم توفر الأجهزة التقنية المناسبة	29	72.5%
5	عدم توفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل الأجهزة في حال توفرها	25	62.5%
6	عدم وجود كادر فني وتعليمي مؤهل للتعامل مع التكنولوجيا	18	45%

يتضح من الجدول أن أكثر المعوقات التي تعترض المديرين هي قلة وعي العاملين في المدرسة باقتصاد المعرفة ومدى أهميته، وهذا يشير إلى غياب الثقافة المؤسسية الداعمة للمعرفة داخل المدرسة؛ مما يضعف دافعية المعلمين والعاملين للمشاركة في المبادرات المعرفية والتكنولوجية، وبالإضافة لوجود مناخ بيروقراطي يعيق التغيير، وهذا يوضح واقع معاناة الإدارة في المدارس.

السؤال الحادي والعشرون: ما مقترحاتك للتحويل نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي؟

للإجابة عن السؤال الحالي تم حصر إجابات المديرين حول مقترحاتهم للتحويل نحو اقتصاد المعرفة في

مدارس التعليم الأساسي، واستخرجت تكراراتها ونسبتها المئوية، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (56) يبين تكرارات المقترحات للتحويل نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي ونسبتها المئوية

الإجابة	المقترحات للتحويل نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي	التكرار	النسبة المئوية
1	تجهيز البنية التحتية للمدارس بتوفير أجهزة تكنولوجية وتقنيات	38	95%
2	وجود كادر مؤهل للتعامل مع التقنيات والتكنولوجيا	36	90%
3	منح الإدارات المزيد من الصلاحيات الإدارية	32	80%
4	عقد دورات وورشات تدريبية مستمرة للتأكيد على استثمار التكنولوجيا في التعليم	30	75%
5	صيانة الأجهزة في حال تعطلت	27	67.5%
6	تخصيص لقاءات دورية بين الموجهين والعاملين والمعلمين لتشجيع التبادل المعرفي بين المدارس وتنمية روح الفريق	25	62.50%
7	تقديم تسهيلات للعاملين والمعلمين لمتابعة تعليمهم لأثره الهام على العملية التعليمية	21	52.50%

يُتضح من الجدول أنّ المديرين أكدوا على أنّ أهمّ الحلول هي الاهتمام بالبنية التحتية للمدارس، لاعتقادهم أنّ الأساس المتين هو الذي يضمن نجاح تطبيق اقتصاد المعرفة، ثمّ منح الإدارة صلاحيات أوسع كخطوة تمكينية تسمح باتخاذ القرارات السريعة والفعّالة التي تتناسب مع احتياجات المدرسة، مما يعزّز المرونة والإبداع التنظيمي. يلي ذلك دعم المعلمين عبر الدورات التدريبية لتطوير مهاراتهم التقنية والابتكارية مع ضمان صيانة الأجهزة لضمان استمرارية العملية التعليمية، وأخيراً تعزيز التواصل والتعاون بين أطراف العملية التعليمية لتنمية روح المبادرة والفريق، كذلك المساهمة في دعم التعليم المستمر لمن يرغب.

رابعاً_ ملخص نتائج الدراسة الميدانية:

يمكن تلخيص نتائج البحث وفق الآتي:

1_ متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة، من حيث درجة توفّرها من وجهة نظر أفراد عيّنة الدراسة، جاءت مرتبةً تنازلياً كالتالي:

1_1_ التحوّل بالبيئة المدرسية.

1_2_ التعليم المستمر.

1_3_ إنتاج المعرفة وابتكارها.

1_4_ التمكن الإداري.

1_5_ التعليم الرقمي.

2_ درجة توفّر متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها من وجهة نظر أفراد عيّنة الدراسة جاءت بدرجة توفّر منخفضة.

3_ درجة توفّر متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية من وجهة نظر أفراد عيّنة الدراسة جاءت بدرجة توفّر متوسطة.

4_ درجة توفّر متطلبات التمكن الإداري من وجهة نظر أفراد عيّنة الدراسة جاءت بدرجة توفّر منخفضة.

5_ درجة توفّر متطلبات التعليم الرقمي من وجهة نظر أفراد عيّنة الدراسة جاءت بدرجة توفّر منخفضة.

6_ درجة توفّر متطلبات التعليم المستمر من وجهة نظر أفراد عيّنة الدراسة جاءت بدرجة توفّر متوسطة.

7_ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغيّر عدد سنوات الخدمة.

8_ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغيّر المؤهل العلمي، لصالح الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه).

9_ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغيّر مرحلة التعليم، لصالح الحلقة الثانية من التعليم الأساسي.

10_ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغيّر المسمى الوظيفي، لصالح الموجهين.

11_ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على استبانة متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغيّر مكان العمل، لصالح المدينة.

12_ من خلال المقابلة مع الموجهين والمديرين كانت النتائج كالتالي:

- 12_1_ لم تتوفّر معلومات كافية عن مفهوم اقتصاد المعرفة بالنسبة للمديرين، على عكس الموجهين.
- 12_2_ أكّد المديرين والموجهون عدم توفّر الأجهزة الالكترونية والتقنيات اللازمة في القاعات التدريسية.
- 12_3_ أكّد المديرين والموجهون عدم تخصيص ميزانيات واعتمادات كافية لتطبيق اقتصاد المعرفة.
- 12_4_ أكّد المديرين قلة الدورات التدريبية التي تشجع على اعتماد اقتصاد المعرفة على عكس الموجهين.
- 12_5_ أهم متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة من:

- الناحية المعرفية: ضرورة التوعية بمفهوم اقتصاد المعرفة.
- الناحية التكنولوجية: توفير البنية التحتية والمستلزمات التكنولوجية في المدارس.

- الناحية الإدارية: وجود كادر فني وإداري مؤهل مع صلاحيات كافية.
- ناحية الابتكار والإبداع: تشجيع المبادرات التعاونية التي تشجع الإبداع.

12_6_ أكد المديرون والموجهون ضرورة الاهتمام بالبيئة المدرسية من خلال وجود إذاعة ومسرح وقاعات مجهزة.

12_7_ أكد المديرون والموجهون أنّ التحوّل نحو التّعليم الرّقمي يكون بتوعية التّلاميذ بحاجاتهم العلمية باستخدام أحدث التّقنيات والوسائل التّكنولوجية.

12_8_ اختلفت أهمية المتطلّبات وترتيبها بين العيّنتين، حيث أكد المديرون على أهمية البيئة المدرسية والتّمكن الإداري في حين أن الموجهين أكدوا على أهمية التّعليم المستمر وإنتاج المعرفة كأولوية على باقي المتطلّبات.

12_9_ أكد المديرون والموجهون على أن أهم المعوقات كانت قلة وعي المعلّمين والعاملين في العمليّة التعليمية بأهمية اقتصاد المعرفة ووجود مناخ بيروقراطي في المدرسة.

تبين من النتائج انخفاضاً في توفّر غالبية متطلبات التّحول التّربوي، وفروقاً تبعاً لمتغيرات المسمى الوظيفي والمؤهل العلمي، وبناءً على نتائج المقابلة قامت الباحثة بوضع رؤية مقترحة لتوفير متطلبات التّحوّل التّربوي بمرحلة التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة.

خامساً_ رؤية مقترحة لتوفير متطلبات التّحوّل التّربوي بمرحلة التّعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة:

يُعدّ التّعليم الأساسي الركيزة الأساسية لنهضة الأمم وتقدّمها، فهو اللبنة الأولى لبناء الأجيال القادرة على مواكبة التّغيرات المتسارعة في ظل ثورة المعرفة التي يشهدها العصر الحالي، حيث أصبح التّحوّل التّربوي ضرورة ملحة لمواكبة متطلبات اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل أساسي على إنتاج المعرفة وتوظيفها.

انطلاقاً من النتائج التي بيّنتها الدّراسة الميدانيّة، والتي كشفت عن وجود فجوة واضحة بين واقع التّعليم الأساسي في محافظة حمص ومتطلبات التّحوّل المنشود في ضوء اقتصاد المعرفة؛ وقصور في توفر هذه

المتطلبات، واستناداً إلى التحديات المرتبطة بالبنية التحتية وتأهيل الكوادر وغياب الميزانيات وقلة الدورات التدريبية، وبالإضافة إلى الاختلاف في أولويات المتطلبات بين المديرين والموجهين؛ ستقدم الباحثة رؤية شاملة تلبي احتياجات جميع أطراف العملية التعليمية، ووضع خطة شاملة تعالج أوجه القصور وتستثمر نقاط القوة لتحقيق التحول المطلوب. لذلك عملت الباحثة على إعداد رؤية مقترحة لتوفير متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي.

ستقدم الباحثة خطوات الرؤية المقترحة، ومبرراتها، وأهدافها ومحاورها وآليات تنفيذها، والتحديات التي تواجه تطبيقها.

1_ مبررات الرؤية:

يمكن تلخيص مبررات الرؤية في النقاط التالية:

1_1_ التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم تتطلب إجراء تحولات جذرية في القطاعات التربوية بكافة

أطرافها من تربية وتوجيه وتعليم، واستثمار التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التعليم.

2_1_ التوجهات العالمية نحو التعليم القائم على الإبداع والمعرفة الرقمية والتمكين الذاتي، ما يستلزم مواكبة

هذه الاتجاهات للحفاظ على فاعلية التعليم.

3_1_ قلة وعي الكوادر التعليمية بمفهوم اقتصاد المعرفة وسبل تفعيله، ما يقلل التفاعل الإيجابي معه.

4_1_ انخفاض توفر متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في المدارس وخاصة في مجالات

التعليم الرقمي، وإنتاج المعرفة والتمكين الإداري.

5_1_ تفاوت الإمكانيات بين المدارس في الريف والمدينة، وعدم عدالة توزيع الموارد الداعمة للتحول

التربوي.

6_1_ ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية والمقابلات التي أبرزت متطلبات واضحة للتحول

التربوي.

2_ أهداف الرؤية المقترحة:

تهدف هذه الرؤية إلى:

- 2_1_ تعزيز الوعي بأهمية اقتصاد المعرفة في أوساط القائمين على العملية التعليمية.
- 2_2_ تزويد رأس المال البشري التربوي (معلمين وتلاميذ) بمهارات التفكير النقدي وحلّ المشكلات، وتمكينه من أدوات التّحول.
- 2_3_ الوصول إلى بيئة مدرسية مرنة ومحفزة على الإنتاج المعرفي، والتّعلم الذاتي والمستمر.
- 2_4_ تحقيق تكامل مؤسسي وتكنولوجي يربط المدرسة بسياقها الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق توفير بنية تحتية رقمية تمكّن من استخدام التقنيات الحديثة في التّعليم.
- 2_5_ تشجيع الابتكار والتّعاون التربوي كمحورين أساسيين في بناء المعرفة.

3_ محاور الرؤية المقترحة:

- 3_1_ محور إنتاج المعرفة وابتكارها: يركز على القدرات الإبداعية والابتكارية لدى التّلاميذ والمعلمين، وتحويل المدرسة إلى بيئة منتجة للمعرفة وليست مستهلكة لها، مما يستدعي تفعيل مهارات التفكير النقدي وحلّ المشكلات وتوفير فرص المشاركة في مشاريع بحثية مناسبة، وتشجيعهم على الإبداع.
- 3_2_ محور البيئة المدرسية: يهدف إلى توفير بيئة مدرسية جاذبة وداعمة للتّعلم والابتكار؛ من خلال توفير بنية تحتية مدرسية حديثة ومتكاملة، وذلك بالاهتمام بالجانب الجمالي والصّحي للمدرسة، وتجهيزها بقاعات ومسرح لتوفير مناخ مدرسي ملائم.
- 3_3_ محور التّمكن الإداري: يهدف إلى تمكين الإدارة المدرسية، وتطوير قدراتها القيادية من خلال تفويض المزيد من الصّلاحيات للإدارة وتسهيل الإجراءات الإدارية؛ لتقليل البيروقراطية في العملية التعليمية.
- 3_4_ محور التّعليم الرّقمي: يهدف إلى دمج التّكنولوجيا في التّعليم بشكل فعّال وشامل؛ من خلال توفير بنية تحتية تكنولوجية، وتضمين التّكنولوجيا في المناهج، وتطوير كفاءة المعلمين في تطبيق التّعليم الرّقمي.

3_5_ محور التّعليم المستمر: يركّز على ثقافة التّعلّم مدى الحياة لدى المعلمين والكوادر التربوية؛ من خلال تحفيز المعلمين على التطور المهني وتشجيع التعلّم الذاتي، وتوفير برامج تدريب مستمرة.

4_ آليات تنفيذ الرؤية المقترحة:

لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس في مرحلة التعليم الأساسي، لابدّ من وضع آليات تنفيذ واضحة المعالم، تضمن تحويل الأهداف والمحاور إلى خطط عمل قابلة للتطبيق، وستكون هذه الآليات مرنة للتكيف مع المستجدات، مع الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية:

4_1_ آليات تنفيذ التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها، وتكون عبر:

- 4_1_1_ تشكيل لجان لتطوير المناهج، تضم خبراء تربويين ومعلمين متميّزين وممثلين من القطاع الخاص، خاصة في مجالات التكنولوجيا، لدمج مفاهيم إنتاج المعرفة وابتكارها في كافة المواد الدراسية.
- 4_1_2_ تصميم برامج تدريبية تركّز على أساليب التدريب الحديثة، وتنمية مهارات التفكير العليا، والابتكار لدى التلاميذ من خلال دورات مكثفة وورش عمل ميدانية ودورية.
- 4_1_3_ توفير الفرص للتلاميذ للمشاركة في مشاريع بحثية صغيرة تتناسب مع فئاتهم العمرية، وذلك عبر إنشاء مختبرات صغيرة مزودة بأدوات بسيطة لتشجيع تجربة الأفكار الجديدة، وتنمية مهارات الاستقصاء وجمع البيانات وتحليلها.
- 4_1_4_ تخصيص معلمين كمرشدين لمجموعات صغيرة من التلاميذ؛ لإجراء بحوث بسيطة حول مواضيع محلية تخدم المجتمع.

4_2_ آليات تنفيذ التّحوّل بالبيئة المدرسية:

- 4_2_1_ صيانة الصفوف المدرسية وتجديدها لضمان تحسين الإضاءة والتهوية والنظافة والمرافق الصحية المتكاملة بما يدعم راحة المعلمين والتلاميذ.
- 4_2_2_ خلق بيئة محفّزة من خلال تصميم زوايا تعليمية داخل الصفوف تحتوي على أدوات تعليمية مرئية وتفاعلية مثل زاوية القراءة أو مختبر مصغّر.

4_2_3_ إعادة تنظيم الصفوف لدعم العمل الجماعي من خلال إجراءات متعدّدة، كترتيب المقاعد بشكل دائري أو إنشاء مجموعات عمل صغيرة.

4_2_4_ تطوير المكتبات المدرسية لتكون مراكز للموارد المعرفية؛ من خلال تحويلها من مجرد أماكن لحفظ الكتب إلى مراكز حيوية توفر مصادر معلومات رقمية ومطبوعة، وتستضيف ورش عمل وندوات تشجّع على القراءة والبحث.

4_2_5_ تعزيز العلاقات الإيجابية بين الإدارة والمعلمين وتشجيع ثقافة الحوار والمشاركة؛ من خلال جلسات ديمقراطية بين جميع أطراف العملية التعليمية (موجهون، مديرون، معلمون وتلاميذ)، وتشجيع الاحترام المتبادل، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي.

4_3_ آليات تنفيذ التحوّل نحو التمكين الإداري:

4_3_1_ تنظيم دورات تدريبية لمديري المدارس تساهم في تمكين المديرين من اتخاذ قرارات مستتيرة، وقيادة التغيير وإدارة التحوّل نحو اقتصاد المعرفة.

4_3_2_ إنشاء لجان مدرسية تضمّ معلمين وأولياء أمور لاتخاذ قرارات مشتركة بشأن الأنشطة والمشاريع مما يساهم في تفويض الصلاحيات.

4_3_3_ تبسيط الإجراءات في المدرسة من خلال نظام إلكتروني لإدارة المهام الإدارية مثل الحضور والنقارير؛ لتقليل العبء الإداري على المعلمين، وتخفيف البيروقراطية وتسهيل سير العملية التعليمية.

4_3_4_ إشراك المعلمين والتلاميذ في صياغة الخطط المدرسية قصيرة المدى.

4_3_5_ تعزيز الشفافية من خلال إنشاء منصات تواصل داخلية بين الإدارة والمعلمين وأولياء الأمور؛ لتبادل الأفكار والمقترحات ودعم المبادرات التعليمية.

4_4_ آليات تنفيذ التحوّل نحو التعليم الرقمي:

4_4_1_ تأمين الأجهزة التقنية في المدارس وتوفير الإنترنت عالي السرعة للتلاميذ والمعلمين.

4_4_2_ تحديث وصيانة الخوادم والشبكات والمختبرات الرقمية.

4_4_3_ دعم التفاعل بين التلاميذ والمعلمين وأولياء الأمور عبر منصات رقمية تعليمية وطنية.

4_4_4_ تدريب الإداريين والمعلمين والتلاميذ على استخدام أدوات التعلم الرقمية.

4_4_5_ استخدام أدوات التقييم الإلكتروني لمتابعة الأعمال المدرسية ومستوى التلاميذ.

4_4_6_ توفير مكتبات إلكترونية، ومنصات تعلم رقمية مفتوحة.

4_5_ آليات تنفيذ التحوّل نحو التعليم المستمر:

لابد من تبني استراتيجيات فعالة لضمان التطور المهني المستمر ودعم المعلمين من خلال:

4_5_1_ تصميم برامج تدريبية مستمرة ومبنية على الاحتياجات الفعلية للمعلمين والكوادر التربوية تركّز

على أحدث التطورات في مجالات التربية وتكنولوجيا التعليم، وأساليب تنمية التفكير العليا.

4_5_2_ دعم المعلمين الذين يظهرون اهتماماً بمجالات معينة؛ وذلك عبر ترشيحهم لدورات تدريبية

متقدمة.

4_5_3_ ربط التنمية المهنية بحوافز حقيقية (مادية أو تخفيض نصاب أو منح شهادات معتمدة).

4_5_4_ إشراك الموجهين والمديرين في تحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين، وتقديم الدعم في تنفيذها

ومتابعة أثرها.

4_5_5_ إحداث جائزة (المعلم المبتكر أو المعلم دائم التعلم)، وربطها بجوائز وتكريم سنوي لتقدير جهودهم.

4_5_6_ دعم المعلمين الذين يواصلون دراستهم الجامعية؛ من خلال تقليل أعباء الدوام المدرسي بهدف

تمكينهم من تحقيق التوازن بين التزاماتهم الأكاديمية و المهنية، مما يعزز تطوّرهم المهني وجودة التعليم.

4_5_7_ ربط التعليم بالحياة الواقعية والمستقبلية؛ من خلال ربط المحتوى الدراسي بقضايا واقعية.

5_ المؤسسات الداعمة للرؤية:

5_1_ وزارة التربية بمؤسساتها المختلفة: تضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتطوير التعليم وتعزيز

مهارات المستقبل والابتكار.

5_2_ نقابة المعلمين: تدعم المعلم مهنيًا وتبني قضاياه، بما يعزز دوره كمحرك للتحوّل التربوي.

5_3_ المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية: تطوير المناهج لتركز على التفكير النقدي والإنتاج المعرفي وربط التعلّم بالحياة.

5_4_ وزارة التعليم والبحث العلمي: من خلال برامج تدريبية وإجراء أبحاث مساعدة.

5_5_ منظمات المجتمع المدني: تساهم في نشر الوعي التربوي، وتقديم برامج داعمة للتعليم والابتكار.

6_ التحديات التي تواجه تنفيذ الرؤية المقترحة وسبل التغلب عليها:

6_1_ قلة الوعي بمفهوم اقتصاد المعرفة، حيث أظهرت الدراسة الميدانية نقصاً واضحاً في الوعي بهذا المفهوم. وتتم مواجهة هذا الأمر عبر حملات توعية مكثفة (وطنية أو محلية)، وتنظيم ورش عمل إلزامية تركز على شرح دور اقتصاد المعرفة، ودمجه في الممارسات اليومية.

6_2_ ضعف البنية التحتية ومحدودية الكفاءات التكنولوجية في الميدان التربوي، وخاصة في مدارس التعليم الأساسي، ونقص الأجهزة الإلكترونية والتقنية اللازمة في القاعات الدراسية مما يعيق تطبيق التعليم الرقمي. ويمكن تلافي ذلك عبر تخصيص ميزانية مستدامة من الموازنة العامة لدعم تحديث البنية التحتية التكنولوجية، وجذب التمويل والاستعانة بخبرات القطاع الخاص، عبر شراكات مع شركات خاصة أو منظمات غير حكومية للحصول على الدعم المالي أو العيني (أجهزة أو برمجيات)، أو عبر تأسيس بنك مركزي للمعدات التكنولوجية يوفر الأجهزة المستعملة والقابلة للاستخدام، وإعادة تدوير المعدات القديمة.

6_3_ نقص التمويل والميزانيات المخصصة، مما يعيق تنفيذ المشاريع. ويمكن تلافي هذا النقص عبر إعادة ترتيب الأولويات في الموازنة العامة للدولة، وتخصيص جزء أكبر لدعم التحول التربوي، أو عبر تأسيس صندوق وطني لدعم التعليم، وجذب التبرعات والمنح من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والبحث عن منح خارجية من منظمات دولية أو مؤسسات مانحة للحصول على دعم مالي لمشاريع التحول.

6_4_ مقاومة بعض الكوادر للتغيير، وذلك لأسباب شخصية ضيقة أو تنظيمية بسبب جهلهم بعوائد التحول التربوي وخوفهم من المجهول، أو تركيزهم على المهام الروتينية واليومية مما يحدّ من المعرفة. ومعالجة هذه

المخاوف يكون بتوفير دعم نفسي ومهني وتشجيع ثقافة التجريب والتسامح، وإشراك المعلمين في الخطط التعليمية.

6_5_ البيروقراطية الإدارية وسيادة الروح الفردية، وتعقيد الإجراءات وصعوبة اتخاذ القرار. ويمكن التغلب عليها من خلال تبسيط الإجراءات بحيث تصبح سهلة الفهم، والتركيز على النتائج، والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في استخدام أنظمة لإدارة المعلومات التعليمية ومنصات الإدارة المدرسية الرقمية، وأتمتة المهام الروتينية والتحول من الحفظ الورقي إلى التوثيق الإلكتروني، ومنح صلاحيات أكبر للمستويات الأدنى لتسريع اتخاذ القرار بالوقت المناسب، وتحفيز المبادرة مع تحديد آليات المساءلة بناءً على النتائج المتحققة، وليس فقط الالتزام بالإجراءات.

في ضوء ما سبق يتضح أنّ التحول التربوي في مرحلة التعليم الأساسي لم يعد خياراً بل ضرورة تفرضها متغيرات العصر ومتطلبات اقتصاد المعرفة، فالرؤية المقترحة تنطلق من معطيات واقعية أثبتتها نتائج الدراسة الميدانية، وتسعى لإحداث تحول جذري يبدأ من تغيير الثقافة التربوية ويمر بإعادة بناء البنى التحتية وتطوير الكفاءات، وصولاً إلى بناء جيل قادر على التفاعل المنتج مع معطيات العصر، ولا يمكن تحقيق هذه الرؤية إلا من خلال تعاون جميع الجهات المعنية، ووجود إرادة حقيقية للتغيير واستثمار نتائج البحوث في بناء السياسات التعليمية المستقبلية.

المراجع

- المراجع العربية:

- الأبراهيم، يوسف حمد. (2004). التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر السنوي السابع، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة. أبو ظبي: الإمارات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص: 99_127.
- ابن منظور، جمال الدين. (2014). لسان العرب. ط: 3، مج: 5. دار صادر. لبنان.
- أبو بيدر، محمد. (2011). مفهوم الاقتصاد المعرفي وعلاقته في تطوير النظام التربوي في الأردن. مجلة البحث العلمي. مج: 2. عدد: 12. عمان: الأردن. ص: 565_587.
- أبو جودة، انتصار حسن عبد. (2021). واقع توظيف التعليم الإلكتروني الذكي في المدارس الحكومية في لواء قصبة مادبا من وجهة نظر المعلمين. رسالة ماجستير. كلية العلوم التربوية. عمان: الأردن. جامعة الشرق الأوسط.
- اسماعيل، فؤاد. (2004). مقتطفات من موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية وآراء نخبة من العلماء والمفكرين، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج: 11. عدد: 22. مصر. المكتبة الأكاديمية.
- أبو الرب، مناهل محمد جميل. (2016). واقع البيئة المدرسية في المدارس الخاصة في محافظة رام الله والبيرة في ضوء معايير الجودة من وجهة نظر المعلمين. رسالة ماجستير. فلسطين. جامعة القدس.
- الآغا، صهيب. (2013). متطلبات التحوّل نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين. مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات. مج: 5. ص: 37_62. فلسطين. جامعة فلسطين.
- آل نملان، ميعاد، الشنيفي، آمال، والسحيم، هيفاء. (2022). التحول الرقمي في مكاتب التعليم بمدينة الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية. مج: 6. عدد: 27. المملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود.

- البرعي، إيمان محمد. (2023). متطلبات التمكين الرقمي لمديري مدارس المرحلة الثانوية بمحافظة المنوفية. مجلة التربية في القرن 21 للدراسات التربوية والنفسية. مج: 2. عدد: 29. جامعة مدينة السادات. مصر.
- برنامج الأمم المتحدة، الإسكوا. (كانون الأول 2021). مقترح خريطة الطريق للاقتصاد المبني على المعرفة في الجمهورية العربية السورية. بيروت: لبنان. مطبوعات الأمم المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة. (2020). مؤشر المعرفة العالمي. دبي: الإمارات. دار الغرير للطباعة والنشر.
- البستنجي، محمود. (2011). تقويم البرنامج التدريبي للإطار العام للمناهج والتقويم المبني على الاقتصاد المعرفي في محافظة الكرك، الأردن حسب نموذج بلوغ الأهداف لتايلر. مجلة كلية التربية بالإسماعيلية. عدد: 21. ص: 87-156. الاسماعيلية: مصر. جامعة قناة السويس.
- البلوشي، جليلة بنت مطر بن علي. (2021). نموذج مقترح لتضمين مفاهيم ومهارات الاقتصاد المعرفي في التعليم المدرسي بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي بسلطنة عمان. رسالة دكتوراه، اختصاص مناهج وطرق تدريس، الدراسات الاجتماعية. سلطنة عمان. جامعة السلطان قابوس.
- البلوشي، جليلة، والمعمري، سيف. (2020). مهارات الاقتصاد المعرفي المتوقع تضمينها مستقبلاً في التعليم المدرسي بسلطنة عمان: دراسة علمية بأسلوب دلفي. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مج: 14. عدد: 2. ص: 229. سلطنة عمان. جامعة السلطان قابوس.
- البناء، تهاني عطية محمود. (2021). تطوير منهج الدراسات الاجتماعية للصف الثاني الإعدادي العام في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة وأثره في تنمية بعض المهارات الحياتية. المجلة التربوية لكلية التربية. سوهاج: مصر.
- البنك الدولي. (2003). تقرير حول التنمية المستدامة في عالم دائم التغيير، التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة. واشنطن: الولايات المتحدة الأمريكية. ص: 15.

- بو جمعة، بلال، وأحمد، هاللي، وليلى، عياد. (2018). معايير قياس وتقييم الاقتصاد المعرفي ودورها في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية. مجلة التنمية البشرية للأبحاث التخصصية. مج: 4. عدد: 2. ص: 202-232. أدرار: الجزائر.
- بوخاري، أم هاني. (2021). اقتصاد المعرفة في الجزائر، دراسة للمؤشرات على ضوء مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة (KAM). المجلة الدولية للأداء الاقتصادي. مجلد: 4. عدد: 3. ص: 256_271. الجزائر.
- تركي، عبد الفتاح. (2005). المدرسة الثانوية المصرية وتحولات العصر النوعية. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول تطوير التعليم الثانوي، (مسقط، 22-24، ديسمبر). سلطنة عمان.
- الحارثي، فهد بن سعود بن محمد. (2019). دور الإعلام الرقمي في الجامعات السعودية في تعزيز مفهوم اقتصاديات المعرفة في ضوء 2030. المؤتمر الدولي السنوي الثالث لقطاع الدراسات العليا. السعودية.
- حبيب، مجدي عبد الكريم. (10-14 سبتمبر، 2005). الإبداع الإداري في ضوء التغيرات المعاصرة في سوق العمل والحاجات الجديدة للبلدان العربية. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العام السادس في الإدارة الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية ودور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة، صلالة. سلطنة عمان.
- الحسيني، سليمان. (2-3 مارس 2009). الثوابت والمتغيرات في مجتمع المعرفة. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الإسلام ومجتمع المعرفة. مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية. مسقط: سلطنة عمان.
- حماد، خليل، والقطراوي، رياض. (2016). الإسهام النسبي والتنبؤ التفسيري في التحويلات التربوية كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة في مدارس التعليم الخاص في فلسطين. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم الإنسانية والتربوية. عدد: 29. العراق. جامعة بابل.
- حمزة، غسان منير. (مارس 2019). إدارة المعرفة، دراسة تحليلية في مؤسسات المعلومات في العراق. عدد: 41. ص: 1-38. العراق. دورية الكترونية بمجال المكتبات والمعلومات.

- حنيش، أحمد. (2022). الاقتصاد المعرفي في الدول العربية، دراسة تحليلية لمؤشر المعرفة العالمي. جامعة الجزائر. الجزائر.
- خلف، فليح حسن. (2007). اقتصاد المعرفة. إريد: الأردن. عالم الكتب الحديث. ص: 494.
- الخوالدة، تيسير محمد أحمد. (2012). درجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في الأردن لمبادئ اقتصاديات المعرفة. مجلة المنارة للبحوث والدراسات. مج: 18. عدد: 3. ص: 141-171. الأردن. جامعة آل البيت.
- الدخيل، هيفاء بنت منصور، والقرني، سمية صالح. (2018). واقع عمليات إدارة المعرفة (اكتشاف المعرفة، خزن المعرفة، مشاركة المعرفة، استخدام المعرفة في جامعة الملك سعود، دراسة مسحية على موظفي وموظفات كلية إدارة الأعمال. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. مج: 2. عدد: 1. ص: 19-46. الرياض: السعودية. جامعة الملك سعود.
- دهيمش، حكمة. (2017). اتجاهات موجهي مرحلة التعليم الثانوي في مدينة حماه نحو تطبيق إدارة المعرفة. مجلة جامعة حمص. مج: 39. عدد: 64. حمص: سوريا. جامعة حمص.
- رسوق، مايزة عزيز. (2022). درجة تحقق الاقتصاد المعرفي في التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية. عدد: 205. دمشق: سوريا. جامعة دمشق.
- الرشيد، منيرة. (2015). تقويم الممارسات التدريسية لدى معلمات العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء التوجهات القائمة على الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية. مج: 27. عدد: 2. السعودية.
- الرشيد، سلوى. (2017). درجة توافر متطلبات إدارة مدرسة المستقبل بالمرحلة الابتدائية في مدينة تبوك. المجلة التربوية الدولية المتخصصة. مج: 6. عدد: 1. الأردن. دار سمات للدراسات والأبحاث.
- رمضان، جابر. (2015). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطالبات. المجلة الأردنية في العلوم التربوية. مج: 11. عدد: 2. ص: 219-237. الأردن.

- الرزو، حسن مظفر. (2006). مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الانترنت. سوريا. مركز البحوث. ص: 329.
- زايدي، فتيحة. (2017). المعرفة العلمية في ظل مجتمع المعرفة. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع. عدد: 1. ص: 106_113. الجزائر. جامعة الشهيد جمه لخضر.
- زمران، كريم، وحرنان، نجوى. (2020). أهمية اقتصاد المعرفة في عصر المعلومات التكنولوجية: مؤشرات وقياسه المنهجي. المجلة العربية للتربية النوعية. مج: 4. عدد: 12. ص 77_89. الجزائر.
- زيدان، أسماء مراد، وحامد نجلاء. (2020). التنمية المهنية الذاتية لمعلمي التعليم الأساسي على ضوء اقتصاد المعرفة، تصور مقترح. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية. مج: 14. ج: 3. ص: 213-314. مصر. جامعة الفيوم.
- سالمى، جمال. (2010). الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة. عنابة: الجزائر. دار العلوم للنشر والتوزيع.
- السايح، عائشة، ونجاحي، نجلاء. (2021). أهمية التعلم الرقمي في تجاوز أزمة توقف التعليم بسبب كورونا. ملحق مجلة الجامعة العراقية. عدد: 15. مج: 1. جامعة ورقلة. الجزائر.
- سرحان، حسام الدين مصطفى عبد الفتاح. (2021). معوقات تطبيق إدارة المعرفة في تطوير الإدارة المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي وسبل التغلب عليها. مجلة تطوير الأداء الجامعي. عدد: 15. مج: 1. ص: 289-311. مصر. جامعة المنصورة.
- سليمان، جمال داود. (2009). اقتصاد المعرفة. عمان: الأردن. البازوري للنشر والتوزيع.
- السني، فؤاد. (2005). أين نحن العرب من اقتصاديات المعرفة. مجلة الأسواق. عدد: 120. جدة: السعودية.
- الشاعر، محمد. (2020). مدى أهمية وقدرة اقتصاد المعرفة على إحداث تغيرات جوهرية في المجتمع. مجلة مصر المعاصرة. عدد: 537. ص: 569-596. القاهرة: مصر.

- الشامي، عبد اللطيف. (2011). صناعة التّعليم نحو بناء المجتمع المعرفي الإماراتي. الإمارات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- صادق، محمد فكري فتحي. (2020، أكتوبر). تصور مقترح في بناء العقلية العربية لمواكبة اقتصاديات المعرفة في ضوء العصر الرّقمي. المجلة العلمية للعلوم التّربوية والصّحة النفسية. مج: 2، عدد: 4. ص: 105-138. مصر. المؤسسة العلمية للعلوم التّربوية والتّكنولوجيا.
- صلاح، أماني. (2020). مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المستدامة في مصر. مجلة مصر المعاصرة. عدد: 537. ص: 409-485. القاهرة: مصر.
- عابدين، محمود عباس. (2000). علم اقتصاديات التّعليم الحديث. القاهرة: مصر. الدار المصرية اللبنانية.
- عباس، بشار. (2001). ثورة المعرفة والتّكنولوجيا التّعليم بوابة مجتمع المعلومات. دمشق: سوريا. دار الفكر.
- عبد القادر، عبد اللطيف، والخروصي، محمد جمعة. (14 سبتمبر، 2005). رؤية مستقبلية للإدارة الصفية في المؤسسات التّعليمية. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العام في الإدارة والإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية ودور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة. صلالة: سلطنة عمان.
- عبد القادر، علوية حسن عبد الله. (2020). مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدّول العربية وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية. مج: 4. عدد: 12. ص: 201-240. السودان. جامعة النيلين.
- عبد المنعم، هبة، وقعلول، سفيان. (2019). اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية. صندوق النقد العربي. عدد: 51. أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة.
- عبد النبي، صابر. (2021). تنمية مهارات التّعليم والتّعلّم القائم على اقتصاد المعرفة (المدارس الذكية نموذجاً). كآية الدّراسات العليا للتّربية. عدد خاص للمؤتمر الدّولي الثاني لقسم المناهج وطرق التّدريس بالتعاون مع الجمعية العربية للدراسات المتقدمة في المناهج العلميّة. مصر. جامعة القاهرة.

- عثمان، بوزيان. (2004). اقتصاد المعرفة، مفاهيم واتجاهات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية. الجزائر. جامعة ورقلة.
- العجرش، حيدر حاتم فالح. (2017). التعليم الإلكتروني رؤية معاصرة. بابل : العراق. مؤسسة دار الصادق الثقافية. ص: 21.
- عزب، إيمان أحمد. (2018). التشبيك: مدخل لتفعيل إدارة المعرفة بمدارس التعليم العام في مصر. مجلة الإدارة التربوية. عدد: 18. مصر.
- العزب، إيمان صابر، والبيشي، عامر. (2024). متطلبات الاقتصاد المعرفي في المناهج الدراسية بمراحل التعليم العام. مجلة الرواد. مج: 7. عدد: 25. مصر.
- العزيزي، أحمد بهجت، الرفاعي، عبد الله، محمد شوقي، أحمد، وحسن، مصطفى حسن. (2019). دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري، دراسة تحليلية. مجلة دراسات تربوية ونفسية. مج: 2. عدد: 102. كلية التربية. مصر. جامعة الزقازيق.
- عطا الكريم، وفاء عبد القادر (2017). دراسة تقويمية للمدارس الذكية بمصر في ضوء اقتصاد المعرفة. رسالة ماجستير في التربية. مصر. جامعة عين شمس.
- عليان، ربحي مصطفى. (2008). إدارة المعرفة. عمان: الأردن. دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عماد الدين، منى مؤتمن. (2005). دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي. مجلة رسالة المعلم، مج: 43. عدد: 1. ص: 12_21. عمان: الأردن. وزارة التربية والتعليم.
- العمري، فريضة عوض، والحارثي، عبد الرحمن محمد. (2023). دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر المعلمات. مجلة كلية التربية. مج: 39. عدد: 3. المملكة العربية السعودية. جامعة الملك خالد.

- العنزي، نوال. (2015). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي في كتب رياضيات المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: السعودية. جامعة الإمام بن سعود الإسلامية.
- الغامدي، علي بن عوض. (2020). درجة ممارسة المعلم لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية. مج: 4. عدد: 16. ص: 36_67. السعودية.
- فاروق، عبد الخالق. (2005). اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته وأفق تطوره. دبي: الإمارات العربية المتحدة. مكتب شؤون الإعلام.
- الفاضل، محمد محمود. (2010). علاقة التمكن لدى مديري المدارس بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مدارس إقليم شمال الأردن من وجهة نظر المعلمين. رسالة دكتوراه غير منشورة. الأردن. جامعة اليرموك.
- الفقهي، محمد سعد أبو الفتوح. (2022). أثر توجه سنغافورة صوب اقتصاد المعرفة على التنمية المستدامة، دراسة تحليلية عن الفترة 2011-2019. مجلة الشروق للعلوم التجارية. عدد: 14. ص: 11_144. مصر.
- القرني، علي حسن. (2009). متطلبات التحوّل التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. السعودية. جامعة أم القرى.
- القزاز، عبيد عدنان. (2014). احتياجات تطوير البيئة المادية في المدارس الابتدائية بمحافظة غزة في ضوء المعايير الدولية. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: فلسطين. الجامعة الإسلامية.
- الكبيسي، صلاح الدين. (2008). إدارة المعرفة. القاهرة: مصر. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- الكيلاني، أحمد، أبو بكر، أحمد، وأبو العيلة، حسن. (2018). التمكن الإداري وعلاقته بتعزيز القدرات الابداعية لدى موظفي قطاع الخدمة المدنية في دولة فلسطين، دراسة حالة ديوان الموظفين العام أنموذج.

ورقة علمية مقدمة الى المؤتمر الدولي الخاص بموضوع المرونة الادارية بالتعاون مع المؤسسة الدولية للعلوم الادارية (IIAS) ورئاسة الحكومة التونسية ومعهد الادارة العامة التونسي. تونس.

- مبارك، بوعشة. (2008). إدارة المعرفة - مقارنة اقتصادية - الملتقى الدولي حول إدارة المعرفة والفعالية الاقتصادية. باتنة: الجزائر.

- محمد، أسامة ماهر. (2004). رؤية مستقبلية لتفعيل دور الثقافة العلمية في منظومة التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. مجلة القراءة والمعرفة. عدد: 36. كلية التربية. عين شمس. القاهرة: مصر. جامعة عين شمس.

- محمد جاد الرب، عبد القادر عثمان. (2020). دور التعليم في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة في الوطن العربي، المعهد العربي الافتراضي لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها نموذجاً، مشروع مقترح، الأهمية، المجالات، الشروط، الوسائل، النتائج. مجلة الناطقين بغير اللغة العربية. مج: 3. عدد: 5. ص: 1-16. مصر

- محمد، سميرة حسن. (2017). متطلبات تطوير المدرسة الثانوية بمنطقة الأحساء في ضوء المنظمة المتعلمة، مجلة كلية التربية. عدد: 172. ج: 1. ص: 613-712. مصر. جامعة الأزهر.

- محمد، فاطمة عيسى. (2020). الحاضنات الابتكارية ودورها في تعزيز اقتصاد المعرفة، أنموذج دولة الإمارات في التعليم. المجلة العربية للتربية النوعية. مج: 4. عدد: 12. الإمارات العربية المتحدة. ص: 13-22.

- محي الدين. حسانة. (2004). اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية مج: 12. عدد: 2. ص: 257. الرياض: السعودية.

- محي الدين، حسانة. (2007). التحوّل من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة ، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج: 12. عدد: 2. الرياض: السعودية.

- المدادحة، أحمد والذياب، عدنان. (2014). اقتصاد المعلومات والمعرفة. الأردن. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- المفرجي، عادل حرحوش. (2003). رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه. القاهرة: مصر. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب الثالث عشر. (29-31 أيار 2023). تجربة وزارة التربية في سوريا في التحوّل الرقمي ضمن التجارب الوطنية في الدول العربية. الرباط: المغرب.
- موسى، سليمان ذياب. (2006). ميراث التحوّل نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات العليا. عمان: الأردن. الجامعة الأردنية.
- موشلي، نسرين. (2017). التحوّلات التربوية في الجامعة في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي، رؤية مستقبلية. رسالة دكتوراه. كلية التربية. دمشق: سوريا. جامعة دمشق. ص: 155.
- ميخائيل، امطانيوس. (2011). القياس والتقويم في التربية الحديثة. دمشق: سوريا. منشورات جامعة دمشق.
- نياز، محمد حياة عبد العزيز محمد. (2023). مقترح لتطوير دور المعلمين في تنمية مهارات اقتصاد المعرفة لدى المتعلمين في ضوء التحوّلات العالمية المعاصرة. المملكة العربية السعودية. جامعة أم القرى. ص: 60_71.
- الهاشمي، عبد الرحمن، والعزاوي، فائزة. (2010). المنهج والاقتصاد المعرفي. عمان: الأردن. دار المسيرة.
- هزايمة، فاضل غازي. (2016). واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة. مجلة البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية. مج: 1. الأردن.
- وديع، محمد عدنان. (2002). مؤشرات التنمية في الكويت. مج: 1. عدد: 2. الكويت. المعهد العربي للتخطيط.

- وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية. (2015). تعديل المادة الأولى من النظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي الصادر بالقرار رقم 3053/443 تاريخ 2004/8/16. دمشق: سوريا. وزارة التربية.
- وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية. (2023). مؤشرات التعليم الأساسي في محافظة حمص. دائرة التخطيط والإحصاء. حمص: سوريا.
- يمينية، مقدم دوخي. (2012). أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة دراسة عينة من البنوك الجزائرية. رسالة دكتوراه. الجزائر. جامعة الجزائر. ص: 68.

- المراجع الأجنبية:

- Blandine, L. Galbraith, J. Uzunidis, D. (2006). Innovation, Evolution and Economic Change. UK. Edward Elgar Publishing. P: 17.
- Chauhan, A. (2022). The role of education in knowledge economy :comparative study of selected countries. IJMCR journal. India.
- Dahlman, C. (February 2002). the knowledge economy, concepts, trends, benchmarking. the world bank institute.
- Derek, H, C. Dahlman, C, J. (2005). the Knowledge economy the KAM methodology and world Bank Operations. Washington DC: USA. The World Bank.
- Dimmock, c. Goh, j,w. (2011). Transformative pedagogy, Leadership and school organization for the twenty first century knowledge based economy the case of Singapore . school leader ship & Management. 31(3). P: 215-234
- Godin, B. (2008). the knowledge economy: fritz machlup's construction of a synthetic concept. Quebec: Canada. <http://doi.org/10.1016/j.respol.2008.06.0>
- Houghton, j, & Sheehan, p . (2000). Aprimer on the knowledge economy. Victoria University, USA. Centre for Strategic Economic Studies. P: 2.
- International Telecommunnication Union. (2019). Measuring the information society report 2019.
<http://www.itu/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/mis2019.aspx>

- Kabire, M.(2019). Knowledge based social entrepreneurship. Understanding knowledge economy. Innoviation and the future entrepreneurship. Washington university. USA.
- Machiup, F.(1962). The production and distribution of knowledge in the United State , Princeton University PRESS.
- Reece, P.D. (2004). Universites as learning organiations: how can Australian universities become learning organiations? Doctoral dissertation. Murdosh University.
- Machlup, Fritz. (1962). **The production and distribution of knowledge in the United states**. USA. Princeton university .
- Maric, I. Barisic, p. Jurjevic, I. (September, 2012). **knowledge and skills needed in knowledge economy**. Zagreb: Croatia. Central European Conference on Information and Intelligent Systems.
- OECD. (1996). **the knowledge based economy**. Paris. Organization for Economic Co-operation and Development publication.
<http://www.oecd.org/sti/sc>
- OECD. (2001). **Knowledge and skills for life: first results from the OECD program for international student assessment (pisa)2000**. Paris. Organization for Economic Co-operation and Development publication.
- Plumb, I .Zamfir, A. (June, 2011). A possible Model for Developing students' skills Within the Knowledge –Based Economy. **Amfiteatru Economic journal**. Vol:13. Issue: 30.
- Popescu, A. (2011). **transforming learning for lifelong learning in the knowledge Economy**. Annals of Daaam & proceedings. Bucharest University. Romania.
- Rahayu, s. (2023). Transforming learning environments with information technology: trends and best practices. **Bulletin of science education**. Vol: 3. No: 3. Indonesia.
- Tlili, A., Huang,T. W., Nascimbeni, F., &Burgos, D. (2020).Current state of open educational resources in the Arab region: An investigation in 22 countries. **Smart Learning Environments**, 7, Article 11.

<http://doi.org/10.1186/s40561-020-00120-z>

- UNESCO. (2017). **Education for sustainable development goals: Learning objectives**. united nations educational and culture organization. Paris: 40- 41.
[http://unesdoc.unesco.org/ark/48223/pf0000387188](http://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000387188)
- World Bank .(2007). **Building Knowledge economies: Advanced strategies for development**. The international bank for reconstruction and development. The world bank.
<http://documents.worldbank.org/en/publication/document-reports/documentdetail/695011468153566589/building-knowledge-economies-advanced-strategies-for-development>
- World Bank .(2012). **Knowledge for development** (K4D) The world bank.
<http://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/11884>
- World Bank .(2014). **Building Knowledge economies, Advanced strategies for development**. WBI Development. Studies.Washington DC. World Bank publications.

-.

الملاحق

ملحق رقم (1)

أسماء السادة المحكمين لأدوات الدراسة

اسم المحكم	الجامعة	الدرجة العلمية
د. عيسى الشماس	دمشق	استاذ في قسم أصول التربية
د. جلال السناد	دمشق	أستاذ في قسم أصول التربية
د. محمد موسى	حمص	أستاذ في قسم الإرشاد النفسي
د. محمد اسماعيل	حمص	أستاذ في قسم المناهج وطرائق التدريس
د. منال مرسي	حمص	أستاذ في قسم رياض الأطفال
د. زينب زيود	دمشق	أستاذ في قسم أصول التربية
د. محمود علي محمد	دمشق	أستاذ في قسم أصول التربية
د. منذر خوري	دمشق	أستاذ في قسم أصول التربية
د. لينا اليونس	دمشق	أستاذ مساعد في قسم أصول التربية
د. فدى القحف	دمشق	أستاذ مساعد في قسم أصول التربية
د. نسرين موشلي	دمشق	مدرسة في قسم أصول التربية
د. وليم العباس	حماء	مدرس في قسم القياس والتقويم النفسي

ملحق رقم (2)

استبانة الدراسة بصورتها الأولى

تحية طيبة وبعد.....

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في قسم أصول التربية بجامعة دمشق تقوم الباحثة بإعداد دراسة

بعنوان "متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة"

نرجو من حضراتكم قراءة هذه العبارات بدقة، والإجابة عنها بوضع إشارة أمام العبارة التي تعبر عن رأيكم، علماً

أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وستذكر الباحثة بعض المصطلحات التي وردت في الاستبانة:

- **اقتصاد المعرفة:** نمط من الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على توظيف المعرفة والمعلومات كمحرك

رئيسي للإنتاج ويتميز هذا الاقتصاد بالتركيز على الابتكار والإبداع، وتطوير رأس المال البشري والاستثمار في

التعليم والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

- **المتطلبات:** هي مجموعة الموارد المادية والمعنوية والإدارية التي يمكن إدخالها في مراحل التعليم

الأساسي لمواكبة اقتصاد المعرفة.

- **متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة:** تعرفها الباحثة إجرائياً بأنها مجموعة الإجراءات

والتدابير التي يجب على المؤسسات التعليمية _ وخاصة مدارس التعليم الأساسي _ اتخاذها لتحديث برامجها،

وتطوير بيئتها التعليمية وتمكين كوادرها وتبني التقنيات الحديثة، وذلك بهدف إعداد أجيال قادرة على مواكبة

متطلبات العصر الرقمي، والمساهمة في بناء مجتمع ناجح في كافة المجالات.

- **مرحلة التعليم الأساسي:** هي مرحلة تعليمية مدتها تسع سنوات، تقسم إلى مرحلتين حلقة أولى تبدأ من

الصف الأول إلى الصف السادس، وحلقة ثانية من الصف السابع تنتهي بنهاية الصف التاسع وهي مجانية

والزامية.

أبعاد الاستبانة:

- 1_ متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها: الإجراءات التي تساعد على إنتاج المعرفة واستثمارها لتحقيق اقتصاد المعرفة.
- 2_ متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية: الإجراءات والممارسات التي تغير البيئة المدرسية لتطبيق اقتصاد المعرفة بكل أرجائها.
- 3_ متطلبات التّمكن الإداري: إعطاء العاملين في مدارس التّعليم الأساسي السلطة الإدارية ومنحهم الصلاحيّة في صنع واتخاذ القرارات ضمن إطار العمل المدرسي كفريق، وتوفير بيئة مناسبة لتفعيله.
- 4_ متطلبات التحوّل الرّقمي: الممارسات التي تتعلق بدمج التّقنيّة والتّكنولوجيا في التّعليم.
- 5_ متطلبات التّعليم المستمر: الإجراءات التي تحقق اقتصاد المعرفة من خلال التّعلّم الذاتي ومتابعة التّعلّم مدى الحياة.

البيانات الشخصية:

- _ عدد سنوات الخدمة: _ أقل من (5) سنوات _ من (5 - 10) سنوات _ أكثر من (10) سنوات.
- _ المؤهل العلميّ والتّربوي: _ معهد إعداد معلّمين. _ إجازة جامعيّة. _ دبلوم تأهيل تربويّ.
- _ دراسات عليا (دبلوم دراسات عليا، ماجستير، دكتوراه).
- _ مرحلة التّعليم: _ التّعليم الأساسي (الحلقة الأولى). _ التّعليم الأساسي (الحلقة الثّانيّة).
- _ المسمّى الوظيفي: _ الموجهون التّربويون في مديريّة التّربية. _ إداريّون (مدير مدرسة، ومعاون مدير مدرسة) _ معلّمون.
- _ مكان العمل: (مدينة - ريف).
- _ الخلفيّة العلميّة عن اقتصاد المعرفة: لا يمتلك معرفة سابقة عن اقتصاد المعرفة، يمتلك معرفة سابقة عن اقتصاد المعرفة.

الرقم	العبارات	درجة توفر المتطلبات			
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة
البعد الأول: متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها ومن مؤشرات					
1	جعل مدارس التّعليم الأساسي وحدات لتوليد المعرفة وإنتاجها.				
2	زيادة الوزن النسبي لعلوم المستقبل.				
3	إصدار أدلّة تساعد المعلّمين في توليد المعرفة وتطبيقها في المدارس.				
4	إدخال تدريس مناهج البحث العلمي في المناهج التّعليمية.				
5	الاهتمام بتنمية مهارات البحث العلمي لعناصر العملية التّعليمية المختلفة.				
6	تحسين نوعية التّعليم من خلال التركيز على تقديم خبرات ومهارات تتناسب عصر اقتصاد المعرفة.				
7	توظيف مصادر المعرفة لإكساب الطلاب مهارات مختلفة تساعدهم في مواكبة العصر.				
8	تدريب الطلاب على التعامل مع المكتبات الرّقمية.				
9	توظيف أساليب التّعلّم الذاتي التي تنمّي الشّعور بالمسؤوليّة.				
10	تطرح المناهج مشكلات واقعية وتطوّلها بما يتناسب مع مهارات الاقتصاد الجديد				
11	مشاركة الطلاب في إنتاج المعرفة واستخدامها وتوظيفها.				
12	المشاركة في إعداد خطط تعليميّة داعمة للبحث والابتكار.				
13	توفّر مناخ تعليمي في المدرسة يعزز مفهوم الإبداع.				
14	الاهتمام بحريّة التعبير وإبراز المواهب والقدرات.				
15	إعلان الوزارة عن مسابقات بحثية في مختلف العلوم مقابل جوائز قيمة.				
16	العمل على تهيئة متعلمين قادرين على صناعة المعرفة				
17	توفّر الأنشطة الإثرائية التي تتطلب أعمال ذهن الطالب لاكتشاف المعرفة الجديدة.				
18	تدريس اللغة الإنكليزية اعتباراً من الصف الأول				
البعد الثاني: متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية ومن مؤشرات					
19	تصميم المبنى المدرسي بما يتناسب مع أعداد الطلاب.				
20	توفّر قاعات تدريسية مزودة بمقاعد مريحة.				

21	تزويد القاعات بإنارة كافية				
22	تخصيص مساحات خضراء كافية لكي تكون متنفساً للطلاب في أوقات الراحة.				
23	توفر وسائل الأمن والسلامة للمبنى المدرسي من حيث الممرات والسلالم ومخارج الطوارئ.				
24	توفر نظام للتهوية والتكييف في المدرسة.				
25	مراعاة اختيار ألوان الطلاء الداخلية والخارجية لإعطاء بيئة مدرسية ذات طابع جمالي.				
26	توفر مكتبة رقمية مجهزة بالحواسيب في المدرسة.				
27	توفر مخابر مجهزة بأحدث الوسائل والأدوات التعليمية.				
28	توفر خدمات الإنترنت بجميع مرافق المبنى.				
29	توفر قاعات للتلاميذ تسمح لهم بالدراسة في أوقات الفراغ.				
30	توفر بيئة مدرسية يتواجد فيها مسرح مدرسي.				
31	توفر إذاعة مدرسية واستخدامها بشكل يساهم في نشر المعرفة.				
32	توفر بيئة مدرسية تسمح بتنفيذ الأنشطة اللاصفية بين الطلاب.				
33	توفر بيئة مدرسية تشجع المسابقات والمنافسات الفردية والجماعية.				
البعد الثالث: متطلبات تتعلق بالتمكين الإداري ومن مؤشرات					
34	مشاركة الإدارة في وضع سياسات تربوية لتوليد المعرفة وتطبيقها.				
35	وضع سياسات واضحة تتناسب مع مهارات اقتصاد المعرفة				
36	وجود أهداف واضحة لاقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي.				
37	وضع رؤية وأهداف واضحة للتطوير الإداري للمدرسة ومشاركة الإدارة المدرسية فيها.				
38	اختيار الإدارة المدرسية وفق معايير جديدة.				
39	الاهتمام ببرنامج تدريب مديري المدارس في مجال التنمية الإدارية والمهنية .				
40	بناء ثقافة تنظيمية في المدارس تشجع على تشارك المعرفة بين عناصر العملية التعليمية.				
41	إعادة هيكلة الإدارة المدرسية للتحويل إلى الهياكل المرنة المعتمدة على تقانة المعلومات.				
42	اعتماد نظام المساءلة والمحاسبة في ضوء سلطات ومسؤوليات مدير المدرسة.				
43	تحديد إجراءات ومواعيد تنفيذ الخطط المدرسية وتحديد أساليب تقييمها ومتابعتها وفقاً لاقتصاد المعرفة.				

44	تعزيز مفهوم فرق العمل لإنجاز الأعمال المدرسية.				
45	إتاحة قدر كافٍ من الصلاحيات لمدير المدرسة لتكييف برامج المدرسة وأدواتها، وفقاً لإمكاناتها واحتياجاتها المدرسية.				
46	إجراء عمليات تقييم مستمرة لجميع الممارسات والأنشطة التي تتم داخل المدرسة.				
47	اهتمام الإدارة بعقد ندوات توعوية				
البعد الرابع : متطلبات التحول نحو المدرسة الإلكترونية ومن مؤشرات					
48	تشجيع التلاميذ على القيام بمشروعات تعليمية تعتمد على التقانات.				
49	جعل التقنيات الحديثة جزء من العملية التعليمية وليس مجرد وسيلة.				
50	توفر الأجهزة الإلكترونية والتقنية اللازمة في القاعات التدريسية كالسبورة الذكية وأجهزة الإسقاط المتطورة.				
51	استخدام تطبيقات الحاسوب في صنع محتوى رقمي إثرائي.				
52	استخدام برامج وتطبيقات الهواتف الذكية لخدمة العملية التعليمية.				
53	توفر دورات تدريبية عن التعامل مع التقنيات الحديثة في التدريس.				
54	تحويل كتب المنهاج إلى كتب إلكترونية تفاعلية.				
55	إنشاء منصات إلكترونية تعليمية تفاعلية على الانترنت ليسهل التواصل بين أطراف العملية التعليمية.				
56	تنمية مهارات استخدام البيئة الرقمية لكل أطراف العملية التعليمية.				
57	اعتماد مقررات تتناول تكنولوجيا المعلومات وتحديثها باستمرار.				
58	تصميم بيئات تعلم إلكترونية داعمة للبحث والإبداع.				
59	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات للتعلم الفردي والجماعي.				
60	توفر فرص أكبر لتواصل التلاميذ مع معلمهم باستخدام وسائط تكنولوجية.				
61	توظيف أدوات التقييم الرقمي لتفعيل الاختبارات				
62	إنشاء موقع إلكتروني على الانترنت لكل مدرسة.				
63	توفر ربط شبكي يربط المدارس جميعها بشبكة واحدة.				
64	فتح قنوات ربط بين التكنولوجيا ومصادر المعرفة الأخرى.				
65	توفر تقانات حديثة تدعم التدريس				
البعد الخامس: متطلبات تتعلق بالتعليم المستمر ومن مؤشرات					
66	توفر مناخ تنظيمي معزز لمفهوم التعلم المستمر في المدرسة.				
67	تعزيز ثقافة المعرفة في مدارسنا				

68	توافر قاعات لتدريب العاملين				
69	تقديم تسهيلات للمعلمين لمتابعة تعليمهم العالي.				
70	تبني الأعمال الإبداعية للطلاب الموهوبين.				
71	توفر آليات للتدريب عن بعد في مجال التدريس.				
72	تخصيص لقاءات دورية في المدرسة مع مختصين للتدريب على مختلف مهارات الاقتصاد المعرفي.				
73	إعادة النظر في البرامج التدريبية التي تقام والتركيز على اكساب المعلم للمهارات الجديدة.				
74	توظيف التعليم الإلكتروني في تنمية مهارات المعلمين.				
75	المتابعة المستمرة للتطورات العلمية وتطويرها في مجال العمل التربوي.				
76	إكساب المعلم أدوار جديدة بحيث يكون المخطط وصاحب القرار والخبير والمدرّب.				
77	اعتماد رتب وظيفية للمعلمين وفق معايير النمو المهني المستمر.				
78	إعداد برامج لتدريب المعلمين				
البعد السادس: متطلبات تتعلق بالاتصال والتواصل ومن مؤشرات					
79	عقد ندوات دورية لتوضيح مفاهيم الاقتصاد المعرفي ومهاراته بالاستعانة بوسائل الإعلام.				
80	العمل على توثيق الصلة بين المدرسة والمجتمع المحلي عبر مجالس أولياء الأمور فيما يتعلق بتطوير العمل التربوي.				
81	التوظيف المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التعليم والتعلم.				
82	استحداث برامج ومقررات تهتم بتنمية مهارات الحوار مع الآخر.				

ملحق رقم (3)

استمارة المقابلة مع (مديري / موجهي) مدارس التعليم الأساسي بصورتها الأولية

معلومات أساسية:

المسمى الوظيفي:

المؤهل العلمي: مكان السكن:

عدد سنوات الخدمة: مرحلة التعليم:

الأسئلة:

- 1_ تتوفر لديك معلومات عن مفهوم اقتصاد المعرفة في التعليم الأساسي. نعم / لا
 - 2_ يتم توعية مديري المدارس بمفهوم اقتصاد المعرفة وكيفية تفعيله في المدارس. نعم / لا
 - 3_ تتوفر أهداف واضحة لديك لتطبيق اقتصاد المعرفة بمرحلة التعليم الأساسي. نعم / لا
 - 4_ تتوفر فرص للتطوير المهني المستمر في مجال العمل الإداري. نعم / لا
 - 5_ تسهم البيئة المدرسية في إنتاج المعرفة وتبادلها بين أطراف العملية التعليمية (موجهين، مديرين، ومعلمين).
- نعم / لا

- 6_ يوجد خطط لتحسين البيئة المدرسية. نعم / لا
- 7_ تتوفر أساليب وتقنيات حديثة للمدرسة للتعامل مع التكنولوجيا. نعم / لا
- 8_ تتوفر الأجهزة الالكترونية والتقنية اللازمة في القاعات التدريسية كالحواسيب والسماعات الذكية. نعم / لا
- 9_ يتم تطوير نماذج جديدة للتعليم (تعلم إلكتروني، تعلم عن بعد، تعلم ذاتي). نعم / لا
- 10_ تتم مواكبة المستجدات فيما يتعلق باقتصاد المعرفة في الإدارة المدرسية. نعم / لا
- 11_ يوجد تنسيق بين مديريات التربية والمدارس فيما يتعلق باقتصاد المعرفة. نعم / لا
- 12_ يتم عقد لقاءات ودورات تدريبية للعاملين في المدرسة للتحويل نحو اقتصاد المعرفة. نعم / لا
- 13_ يتم تخصيص ميزانيات واعتمادات مالية للتحويل نحو اقتصاد المعرفة. نعم / لا

- 14_ هل لديك خلفية علمية عن اقتصاد المعرفة؟
- 15_ ما متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التّعليم الأساسي من وجهة نظرك؟
- 16_ ما متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التّعليم الأساسي من ناحية (الابتكار والإبداع) من وجهة نظرك؟
- 17_ كيف تُسهم البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة من وجهة نظرك؟
- 18_ كيف يُسهم التّعليم الرّقمي في التّحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظرك؟
- 19_ ما أكثر متطلبات التّحوّل التّربوي نحو اقتصاد المعرفة أهميةً من وجهة نظرك؟
- 20_ ما المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة واستخدام التقانات التّربوية في التّعليم الأساسي؟
- 21_ هل هناك إجراءات معينة لطبّق اقتصاد المعرفة في مدارس التّعليم الأساسي؟
- 22_ هل تتم توعية المديرين بمفهوم اقتصاد المعرفة؟
- 23_ هل تتوافر الإمكانيات للتّحول نحو اقتصاد المعرفة؟
- 24_ هل لديكم قاعات لتدريب العاملين؟
- 25_ هل يتم تجهيز المخابر بالوسائل؟
- 26_ ماذا يتوقّر في المدرسة؟

شاكراً حسن تعاونكم

الباحثة: أريج الحسين

ملحق رقم (4)

استبانة الدراسة بصورتها النهائية

تحية طيبة وبعد.....

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في قسم أصول التربية بجامعة دمشق تقوم الباحثة بإعداد دراسة

بعنوان "متطلبات التحوّل التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة"

نرجو من حضراتكم قراءة هذه العبارات بدقة، والإجابة عنها بوضع إشارة أمام العبارة التي تعبر عن رأيكم، علماً

أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وستذكر الباحثة بعض المصطلحات التي وردت في الاستبانة:

- **اقتصاد المعرفة:** نمط من الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على توظيف المعرفة والمعلومات كمحرك رئيسي للإنتاج ويتميز هذا الاقتصاد بالتركيز على الابتكار والإبداع، وتطوير رأس المال البشري والاستثمار في التعليم والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

- **متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة:** تعرفها الباحثة إجرائياً بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي يجب على المؤسسات التعليمية _ وخاصة مدارس التعليم الأساسي _ اتخاذها لتحديث برامجها، وتطوير بيئتها التعليمية وتمكين كوادرها وتبني التقنيات الحديثة، وذلك بهدف إعداد أجيال قادرة على مواكبة متطلبات العصر الرقمي، والمساهمة في بناء مجتمع ناجح في كافة المجالات.

أبعاد الاستبانة:

1_ **متطلبات التحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها:** الإجراءات التي تساعد على إنتاج المعرفة واستثمارها لتحقيق اقتصاد المعرفة.

2_ **متطلبات التحوّل بالبيئة المدرسية:** الإجراءات والممارسات التي تغير البيئة المدرسية لتطبيق اقتصاد المعرفة بكل أرجائها.

3_ متطلبات التّمين الإداري: إعطاء العاملين في مدارس التّعليم الأساسي السلطة الإدارية ومنحهم الصّلاحية في صنع واتخاذ القرارات ضمن إطار العمل المدرسي كفريق، وتوفير بيئة مناسبة لتفعيله.

4_ متطلبات التّحوّل الرّقمي: الممارسات التي تتعلّق بدمج التّقنيّة والتّكنولوجيا في التّعليم.

5_ متطلبات التّعليم المستمر: الإجراءات التي تحقّق اقتصاد المعرفة من خلال التّعلّم الذاتي ومتابعة التّعلّم مدى الحياة.

البيانات الشخصية:

_ عدد سنوات الخدمة: _ أقل من (5) سنوات _ من (5 - 10) سنوات _ أكثر من (10) سنوات.

_ المؤهل العلمي والتّربوي: _ معهد إعداد معلّمين. _ إجازة جامعيّة. _ دبلوم تأهيل تربويّ.

_ دراسات عليا (دبلوم دراسات عليا، ماجستير، دكتوراه).

_ مرحلة التّعليم: _ التّعليم الأساسي (الحلقة الأولى). _ التّعليم الأساسي (الحلقة الثّانية).

_ المسمّى الوظيفي: _ الموجهون التربويون في مديريّة التّربية. _ إداريون (مدير مدرسة، ومعاون مدير مدرسة) _ معلّمون.

_ مكان العمل: (مدينة - ريف).

الرقم	العبارات	درجة توفّر المتطلّبات				
		عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	غير متوفّرة
البعد الأول: متطلّبات التّحوّل نحو إنتاج المعرفة وابتكارها ومن مؤشرات						
1	جعل مدارس التّعليم الأساسي وحدات لتوليد المعرفة وإنتاجها.					
2	زيادة الحصص الدّرسية في المناهج الدّراسية لمواد (الرياضيات، الإنكليزية، العلوم).					
3	إصدار أدلة تساعد المعلّمين في توليد المعرفة وتطبيقها في المدارس.					
4	إدخال تدريس البحث العلمي في المناهج التّعليمية.					

5	الاهتمام بتنمية مهارات البحث العلمي لعناصر العملية التعليمية المختلفة.				
6	تحسين نوعية التعليم من خلال التركيز على تقديم خبرات ومهارات تتناسب عصر اقتصاد المعرفة.				
7	توظيف مصادر المعرفة لإكساب التلاميذ مهارات مختلفة تساعدهم في مواكبة العصر .				
8	تدريب التلاميذ على التعامل مع المكتبات الرقمية.				
9	توظيف أساليب التعلم الذاتي التي تنمي الشعور بالمسؤولية.				
10	تضمين المناهج مشكلات واقعية بما يتناسب مع مهارات الاقتصاد الجديد.				
11	مشاركة التلاميذ في إنتاج المعرفة واستخدامها وتوظيفها.				
12	المشاركة في إعداد خطط تعليمية داعمة للبحث والابتكار .				
13	توفر مناخ تعليمي في المدرسة يعزز مفهوم الإبداع.				
14	الاهتمام بحرية التعبير وإبراز المواهب والقدرات.				
15	إعلان الوزارة عن مسابقات بحثية في مختلف العلوم مقابل جوائز قيمة.				
16	تبني الأعمال الإبداعية للتلاميذ الموهوبين.				
17	العمل على تهيئة متعلمين قادرين على صناعة المعرفة				
18	توفر الأنشطة الإثرائية التي تتطلب إعمال ذهن التلميذ لاكتشاف المعرفة الجديدة.				
البعد الثاني: متطلبات التحول بالبيئة المدرسية ومن مؤشرات					
19	تصميم المبنى المدرسي بما يتناسب مع أعداد التلاميذ.				
20	توفر قاعات تدريسية مزودة بمقاعد مريحة وإنارة كافية.				
21	تخصيص مساحات خضراء كافية لكي تكون متنفساً للتلاميذ في أوقات الراحة.				
22	توفر وسائل الأمن والسلامة للمبنى المدرسي من حيث الممرات والسلالم ومخارج الطوارئ.				
23	توفر نظام للتهوية والتكييف في المدرسة.				
24	مراعاة اختيار ألوان الطلاء الداخلية والخارجية لإعطاء بيئة مدرسية ذات طابع جمالي.				
25	توفر مكتبة رقمية مجهزة بالحواسيب في المدرسة.				
26	توفر مخابر مجهزة بأحدث الوسائل والأدوات التعليمية.				
27	توفر خدمات الإنترنت بجميع مرافق المبنى.				

28	توفّر قاعات للتلاميذ تسمح لهم بالدراسة في أوقات الفراغ.				
29	توفّر بيئة مدرسية يتواجد فيها مسرح مدرسي.				
30	توفّر إذاعة مدرسية واستخدامها بشكل يساهم في نشر المعرفة.				
31	توفّر بيئة مدرسية تسمح بتنفيذ الأنشطة اللاصفية بين التلاميذ.				
32	توفّر بيئة مدرسية تشجّع المسابقات والمنافسات الفردية والجماعية.				
البعد الثالث: متطلبات تتعلق بالتّمكن الإداري ومن مؤشرات					
33	مشاركة الإدارة في وضع سياسات تربوية لتوليد المعرفة وتطبيقها.				
34	وجود أهداف واضحة لاقتصاد المعرفة في مدارس التّعليم الأساسي.				
35	وضع رؤية وأهداف واضحة للتطوير الإداري للمدرسة ومشاركة الإدارة المدرسية فيها.				
36	اختيار الإدارة المدرسية وفق معايير جديدة.				
37	الاهتمام ببرنامج تدريب مديري المدارس في مجال التنمية الإدارية والمهنية .				
38	بناء ثقافة تنظيمية في المدارس تشجع على تشارك المعرفة بين عناصر العملية التّعليمية.				
39	إعادة هيكلة الإدارة المدرسية للتحويل إلى الهياكل المرنة المعتمدة على تقانة المعلومات.				
40	اعتماد نظام المساءلة والمحاسبة في ضوء سلطات ومسؤوليات مدير المدرسة.				
41	تحديد إجراءات ومواعيد تنفيذ الخطط المدرسية وتحديد أساليب تقييمها ومتابعتها وفقاً لاقتصاد المعرفة.				
42	تعزيز مفهوم فرق العمل لإنجاز الأعمال المدرسية.				
43	إتاحة قدر كافٍ من الصّلاحيات لمدير المدرسة لتكييف برامج المدرسة وأدواتها، وفقاً لإمكاناتها واحتياجاتها المدرسية.				
44	إجراء عمليات تقويم مستمرة لجميع الممارسات والأنشطة التي تتم داخل المدرسة.				
45	إعطاء الصّلاحيات للإدارة المدرسية بعقد ندوات حوارية وتوعوية في المدرسة لحل المشكلات المختلفة (التربوية والاجتماعية والصّحية).				
البعد الرابع : متطلبات التّعليم الرّقمي ومن مؤشرات					
46	تشجيع التّلاميذ على القيام بمشروعات تعليمية تعتمد على التقانات.				
47	جعل التّقنيّات الحديثة جزء من العملية التّعليمية وليس مجرد وسيلة.				

48	توفّر الأجهزة الالكترونية والتقنية اللازمة في القاعات التدريسية كالسبورة الذكية وأجهزة الإسقاط المتطورة.				
49	استخدام تطبيقات الحاسوب في صنع محتوى رقمي إثرائي.				
50	استخدام برامج وتطبيقات الهواتف الذكية لخدمة العملية التعليمية.				
51	توفّر دورات تدريبية عن التعامل مع التقنيات الحديثة في التدريس.				
52	تحويل كتب المنهاج إلى كتب الكترونية تفاعلية.				
53	إنشاء منصات الكترونية تعليمية تفاعلية على الانترنت ليسهل التواصل بين أطراف العملية التعليمية.				
54	تنمية مهارات استخدام البيئة الرقمية لكل أطراف العملية التعليمية.				
55	اعتماد مقررات تتناول تكنولوجيا المعلومات وتحديثها باستمرار.				
56	تصميم بيئات تعلم الكترونية داعمة للبحث والإبداع.				
57	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات للتعلم الفردي والجماعي.				
58	توفّر فرص أكبر لتواصل التلاميذ مع معلمهم باستخدام وسائط تكنولوجية.				
59	تفعيل الاختبارات الإلكترونية باستخدام أدوات التقييم الرقمي.				
60	إنشاء موقع الكتروني على الانترنت لكل مدرسة.				
61	توفّر ربط شبكي يربط المدارس جميعها بشبكة واحدة.				
62	فتح قنوات ربط بين التكنولوجيا ومصادر المعرفة الأخرى.				
البعد الخامس: متطلبات تتعلق بالتعليم المستمر ومؤهلاته					
63	توفّر مناخ تنظيمي معزز لمفهوم التعلم المستمر في المدرسة.				
64	تقديم تسهيلات للمعلمين لمتابعة تعليمهم العالي.				
65	توفّر آليات للتدريب عن بعد في مجال التدريس.				
66	تخصيص لقاءات دورية في المدرسة مع مختصين للتدريب على مختلف مهارات الاقتصاد المعرفي.				
67	إعادة النظر في البرامج التدريبية التي تقام والتركيز على اكساب المعلم للمهارات الجديدة.				
68	توظيف التعلم الالكتروني في تنمية مهارات المعلمين.				
69	المتابعة المستمرة للتطورات العلمية وتطويعها في مجال العمل التربوي.				
70	إكساب المعلم أدوار جديدة بحيث يكون المخطط وصاحب القرار والخبير والمدرّب.				
71	اعتماد رتب وظيفية للمعلمين وفق معايير النمو المهني المستمر.				

ملحق رقم (5)

استمارة المقابلة مع (مديري / موجهي) مدارس التعليم الأساسي بصورتها النهائية

معلومات أساسية:

المسمى الوظيفي:

المؤهل العلمي: مكان السكن:

عدد سنوات الخدمة: مرحلة التعليم:

الأسئلة:

- 1_ تتوفر لديك معلومات عن مفهوم اقتصاد المعرفة في التعليم الأساسي. نعم / لا
 - 2_ يتم توعية مديري المدارس بمفهوم اقتصاد المعرفة وكيفية تفعيله في المدارس. نعم / لا
 - 3_ تتوفر أهداف واضحة لديك لتطبيق اقتصاد المعرفة بمرحلة التعليم الأساسي. نعم / لا
 - 4_ تتوفر فرص للتطوير المهني المستمر في مجال العمل الإداري. نعم / لا
 - 5_ تسهم البيئة المدرسية في إنتاج المعرفة وتبادلها بين أطراف العملية التعليمية (موجهين، مديرين، معلمين).
- نعم / لا

- 6_ يوجد خطط لتحسين البيئة المدرسية. نعم / لا
- 7_ تتوفر أساليب وتقنيات حديثة للمدرسة للتعامل مع التكنولوجيا. نعم / لا
- 8_ تتوفر الأجهزة الالكترونية والتقنية اللازمة في القاعات التدريسية كالحواسيب والسماعات الذكية. نعم / لا
- 9_ يتم تطوير نماذج جديدة للتعلم (تعلم إلكتروني، تعلم عن بعد، تعلم ذاتي). نعم / لا
- 10_ تتم مواكبة المستجدات فيما يتعلق باقتصاد المعرفة في الإدارة المدرسية. نعم / لا
- 11_ يوجد تنسيق بين مديريات التربية والمدارس فيما يتعلق باقتصاد المعرفة. نعم / لا
- 12_ يتم عقد لقاءات ودورات تدريبية للعاملين في المدرسة للتحويل نحو اقتصاد المعرفة. نعم / لا
- 13_ يتم تخصيص ميزانيات واعتمادات مالية للتحويل نحو اقتصاد المعرفة. نعم / لا

14_ ما معلوماتك عن مفهوم اقتصاد المعرفة؟

15_ ما متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من وجهة نظرك؟

16_ ما متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من ناحية (الابتكار والإبداع) من وجهة نظرك؟

17_ كيف تُسهم البيئة المدرسية في تحقيق اقتصاد المعرفة من وجهة نظرك؟

18_ كيف يُسهم التعليم الرقمي في التحوّل نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظرك؟

19_ ما أكثر متطلبات التحوّل التربوي نحو اقتصاد المعرفة أهميةً من وجهة نظرك؟

20_ ما المعوقات التي تحول دون تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي من وجهة نظرك؟

21_ ما مقترحاتك للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة في مدارس التعليم الأساسي؟

شاكراً حسن تعاونكم

الباحثة: أريج الحسين

ملحق رقم (6) عدد المدارس التي شملتها عينة الدراسة

توزع عينة المدارس حسب المناطق التعليمية في مدينة حمص

المنطقة التعليمية	حلقة أولى	حلقة ثانية	المجموع
الأولى	5	2	5
الثانية	2	1	4
الثالثة	3	1	5
الرابعة	1	1	2
الخامسة	1	1	2
المجموع الكامل	12	6	18

توزع عينة المدارس حسب المجمعات التربوية في ريف محافظة حمص

المجمع التربوي	حلقة أولى	حلقة ثانية	المجموع
خربة التين	6	3	9
تلكلخ	6	3	9
حديدة	1	1	2
شين	1	1	2
القبو	1	1	2
الرسن وتلبيسة	8	3	11
تلدو	1	1	2
تدمر	1	0	1
الوادي	2	1	3
المخرم وجب الجراح	7	3	10
القرينتين ومهين وصدد	2	0	2
القصير	6	2	8
الفرقلس والرقاما	5	1	6
قرى مركز	10	3	13
المجموع الكامل	57	23	80



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
نائب رئيس الجامعة
لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا
الرقم: ٢٠٢٤/٢/١٣

وزارة التربية

يرجى السماح لطالبة الدكتوراه أريج الحسين المسجلة في كلية التربية بجامعة دمشق بتطبيق أدوات البحث في مدارس محافظة حمص لزوم البحث الذي تعده بعنوان "متطلبات التحول التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة" وذلك بإشراف السيد الدكتور غسان خلف.

علماً أن جامعة دمشق لا تتحمل أية نفقات لقاء ذلك.

شاكرين تعاونكم،،،

نائب رئيس الجامعة
لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا
الأستاذ الدكتور محمد فراس الحناوي



١٤

١٤ شوال ١٤٤٤

مساءً 2024/2/13



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية التربية

قسم أصول التربية

متطلبات التحول التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة

بحث معدّ للحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية

إعداد الطالبة:

أريج حسن الحسين

إشراف: الدكتور غسان الخلف

الأستاذ في قسم أصول التربية

العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

السيد مدير الرئاسة
أقرّح الموافقة على تطهيف
البيت من قبل السيدة أريج الحسين
وعلى لطفكم في الخاصية
رأى المناهج والتوصيات
رأى السبائك

نائب رئيس الجامعة

المؤلفون: البحث العلمي والدراسات العليا

الرقم: ٤٩٢١ / ٧٧

يرجى السماح لطالبة الدكتوراه أريج الحسين المسجلة في كلية التربية بجامعة بغداد بالحصول على معلومات تفيد وتتعلق بالبحث الذي تعدّه بعنوان "متطلبات التحول التربوي بمدارس التعليم الأساسي في ظل اقتصاد المعرفة " وذلك بإشراف السيد الدكتور غسان الخلف.

علماً أن جامعة دمشق لا تتحمل أية نفقات لقاء ذلك.

شاكرين تعاونكم،،

فائز وفيس الجامعة

المؤنن البعنه العلمى والدراسه العلمى

الاستاذ الدكتور محمد فراس العنوي

۳ - فتوح الانوار ۲۳۳

2023/7/25

التدقيق اللغوي للغة العربية

الاستاذ الدكتور عميد كلية التربية في جامعة دمشق

تحية طيبة وبعد:

تم التدقيق اللغوي للغة العربية لأطروحة الدكتوراه التي أعدتها الطالبة: أريج حسن الحسين.

بمعنوان: متطلبات التحول التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة.

إشراف: الدكتور غسان الخلف، الأستاذ في قسم أصول التربية

يرجى أخذ العلم.

المدقق: أ. محمد جابر حمدان

الاختصاص: مدرس مادة اللغة العربية، إجازة في اللغة العربية، جامعة دمشق.

رقم الهاتف: 0984829224

حمص: 2025/5/22

التوقيع

أ. محمد جابر حمدان



التدقيق اللغوي للغة الإنكليزية

الاستاذ الدكتور عميد كلية التربية في جامعة دمشق

تحية طيبة وبعد:

تم التدقيق اللغوي للغة الإنكليزية للملخص والغلاف لأطروحة الدكتوراه التي أعنتها الطالبة:

..... أريج الحنين

..... بعنوان: متطلبات التحوّل التربوي في مدارس التعليم

..... الأساسي في ضوء اقتصاد المعرفة

..... إشراف: د. غسان خليف

..... وبناءً عليه نوّكد أن النص باللغة الإنكليزية: صحيح

يرجى أخذ العلم.

..... اسم المدقق: نيروز السلاف

..... الاختصاص: إ. جامعة حمص للغة الإنكليزية

رقم الهاتف: ٠٩٨٨٧٤٩٥١٩

التوقيع نيروز السلاف

حمص: ٢٠٢٥/ ٥/١٥

The Requirements For Educational Transformation In Basic Education In The Light Of Knowledge Economy

Abstract

The study aimed to know the requirements for educational transformation toward a knowledge economy in basic education schools in Homs governorate. It does so by identify the current state of schools, and the degree of availability of knowledge economy requirement, and the importance of these requirements from the point of view of study sample (supervisors, principals, teachers). The descriptive _analytical method was used. The questionnaire consisted of five sections (transformation toward production and innovation knowledge, transformation in school environment, the administrative empowerment, continuous learning, digital education). The questionnaire was distributed to a sample of (55) supervisors. And (118) principals, (700) teachers. And identify the most important requirement of knowledge economy, and the obstacles to applying it from the point of view of supervisors and principals, by open interview consists of 21 question, the interview was distributed to sample of (55) supervisors and (40) principals. The results showed that the availability of requirements for educational transformation toward a knowledge economy was generally low. And the requirements for transformation toward production and innovation knowledge, the administrative empowerment, and digital education, were particularly low. While the requirements for school environment and continuous education were at moderate level. The results also showed there were no statistically significant differences among the average scores of the research sample participants based on the years of experience variable, then there are difference based on the variable of job title, academic qualification, educational stage, and workplace. In light of the results, the study arrived to a proposed vision for the feasibility to activate the requirements of educational transformation toward a knowledge economy, built on five pillars: knowledge production and innovation through curriculum development and student research project, providing a modern and attractive school environment, and empowering school administration by reducing bureaucracy and delegating

authority, and integrating digital education through technological infrastructure and staff training, and promoting lifelong learning through professional development programs and fostering a culture of continuous learning. The vision also included practical implementation mechanisms, supporting institution, and solutions to anticipated challenges such as limited funding, weak infrastructure, and resistance to change.

Keywords: requirement, educational transformation, knowledge economy.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Education

Department of Fundamentals of Education



**The Requirements For Educational Transformation In Basic
Education In The Light Of Knowledge Economy**

**Dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the
degree of (PHD) in Fundamentals of Education**

By

Areej Hasan Alhoseen

Supervisor

prof: A. Dr. Ghassan Ahmad Khalaf